جـامعة قــاصدي مربـاح ورقلــة

كليــة الحقوق والعلـوم سياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة [illegible] في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم سياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

التجربة النهضـوية في سلطنة عمان

- التعليـــم نموذجـــا -

إعداد الطالب: علي بابا حمو

إشراف الأستاذ: عصام بن الشيخ

أعضاء لجنة المناقشة:

(الرابطة العلمية) اسم ولقب الأستاذ	الصفة
الدكتورة : غنية شليغم	رئيسا
الدكتور: عصام بن الشيخ	مشرفا ومقررا
الدكتور: علي بوحامد	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم:2019/06/27

السنة الجامعية: 2018-2019.

جـامعة قــاصدي مربــاح ورقلــة

كليــة الحقوق والعلـوم سياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم سياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

التجربة النهضوية في سلطنة عمـان

- التعليــم نموذجـا –

إعداد الطالب: علي بابا حمو

إشراف الأستاذ: عصام بن الشيخ

أعضاء لجنة المناقشة:

(الرابطة العلمية) اسم ولقب الأستاذ	الصفة
د : غنية شليغم	رئيسا
د: عصام بن الشيخ	مشرفا ومقررا
د : علي بوحامد	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم:2019/06/27

السنة الجامعيةّ: 2018-2019.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أرق شمعة تحترق لتضيء من حولها بعطفها وحنانها أعظم امرأة في الكون

وأحلى كلمة في الوجود ... أمي الغالية

الى روح ابي الطاهرة – رحمه الله – و الذي بفقده فقدت أبا كريما و مستشارا مؤتمنا جمعنا الله معه في الجنة

إلى من تقاسمت معهم مشوار حياتي إخوتي وأخواتي الأعزاء

الى رفيقة الدرب و التي لم تدخر جهدا لتشجيعي و دعمي زوجتي العزيزة سندس

أبنائي و نفسي في الدنيا إسحاق و هاجر و إيناس

وإلى جميع زملائي وزميلاتي طوال فترة دراستي وإلى جميع أصدقائي

بابا حمو علي

الشكر والعرفان

عظيم الشكر والامتنان إلى من صاغ أفكاري وصبر معي ووقف جنبي حتى

أنهيت هذه المذكرة: الدكتور عصام بن الشيخ

كما أشكر رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على كرمهم لمناقشة هذا البحث

إلى كل قسم العلوم السياسية من أساتذة و إداريون و عمال و طلبة و أخص بالذكر صديقي

د مبروك كاهي

اشكر كل الأساتذة الذين واكبوا أطوار مراحلي التعليمية

الشكر الموصول لكل زملائي ماستر دراسات امنية و استراتيجية دفعة 2019 و اخص

بالذكر مصعب مروان عادل عائشة

الملخص:

إن الموقع الاستراتيجي لسلطنة عمان و ما تملكه من مقومات تاريخية وحضارية واقتصادية و تنوع ثقافي وبشري جعلها مركزا حضاريا و تجاريا و بحريا مزدهرا في المحيط الهندي حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و في سنة 1970 و بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم الذي أعلن انطلاق مشروع مسيرة النهضة بالسلطنة نحو التطور والرقي بكافة المجالات و القطاعات ،حيث عرفت سلطنة عمان ثورة حقيقية في كل مكونات الدولة، ومن ذلك ما شهدته المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومجالات السياسة الخارجية والدبلوماسية العمانية من تقدم وإعادة الصياغة.

وقد كان التعليم في السلطنة بجميع مستوياته ومراحله أحد أهم أهداف النهضة العمانية التي أوقدها السلطان قابوس بن سعيد فجر الثالث والعشرين من يوليو عام 1970، باعتبار العلم قاعدة وأساس كل تنمية وتطور، وتم وضع استراتيجية لنشر التعليم كما ونوعا بإنشاء هياكل ومؤسسات ومعاهد وجامعات تسهر على تنفيذ المخططات مند 1970 إلى يومنا هذا.

وتسعى هذه الدراسة إلى معرفة النظام السياسي للسلطنة وعملية صنع القرار من خلال استغلال ما تملكه من مقومات حضارية والإرث التاريخي والمقومات الاقتصادية والقدرات العسكرية في بلورة سياسة خارجية محددة المعالم، كما نحاول تنفيذ قراءة تربوية لتطور المسيرة التعليمية عبر محطات تاريخية وسوف تتبع الدراسة مراحل التطور الذي حصل على مستوى قطاع التعليم الذي قامت به السلطنة مند 1970 إلى يومنا هذا، وكيف ساهمت الخطط الاستراتيجية للسلطان قابوس بالدفع بقطاع التعليم إلى تحقيق تطورات ونجاحات على كافة الأصعدة.

الكلمات المفتاحية: التربية والتعليم في عمان، التجربة النهضوية، منظومة القيم المجتمعية، النظام السياسي العماني.

Summary:

The strategic location of the Sultanate of Oman, with its historical, cultural, economic and cultural and human resources made it a thriving urban, commercial and maritime center in the Indian Ocean until the second half of the 19th century. In 1970, Sultan Qaboos took power. The Sultanate of Oman has witnessed a real revolution in all parts of the country, including the economic, social and cultural fields and the fields of foreign policy and diplomacy in Oman from progress and reformulation.

Education in the Sultanate at all levels and stages was one of the most important objectives of the Omani renaissance established by Sultan Qaboos bin Said at the dawn of the twenty-third of July 1970, as science is the basis and basis of all development and development. A strategy has been developed to disseminate education in quantity and quality by establishing structures, institutions, the charts from 1970 to the present day.

This study seeks to know the political system of the Sultanate and the decision-making process by exploiting its cultural elements, historical heritage, economic fundamentals and military capabilities in crystallizing a defined foreign policy. We also try to carry out an educational reading of the evolution of the educational process through historical stations. The stages of development that took place at the level of the education sector that the Sultanate carried out from 1970 to the present day, and how the strategic plans of Sultan Qaboos contributed to the education sector to achieve developments and successes at all leve.

Key words: Education in Oman, Renaissance experience, Community Value System, The Omani Political System**.**

Résumé :

L'emplacement stratégique du sultanat d'Oman, avec ses ressources historiques, culturelles, économiques, culturelles et humaines, en a fait un centre urbain, commercial et maritime florissant dans l'océan Indien jusqu'à la seconde moitié du XIXe siècle. En 1970, le sultan Qaboos a pris le pouvoir. Le Sultanat d'Oman a connu une véritable révolution dans tous les coins du pays, y compris dans les domaines économique, social et culturel ainsi que dans les domaines de la politique étrangère et de la diplomatie à partir du progrès et de la reformulation .

L'éducation dans le sultanat à tous les niveaux et à toutes les étapes a été l'un des objectifs les plus importants de la renaissance omanaise établie par le sultan Qaboos bin Said à l'aube du 23 juillet 1970, car la science est la base de tout développement et développement. . Une stratégie a été élaborée pour diffuser l'éducation en quantité et en qualité en établissant des structures, des institutions, des tableaux de 1970 à nos jours.

Cette étude cherche à connaître le système politique du Sultanat et le processus de prise de décision en exploitant ses éléments culturels, son patrimoine historique, ses fondamentaux économiques et ses capacités militaires pour cristalliser une politique étrangère définie. Nous essayons également d'effectuer une lecture pédagogique de l'évolution du processus éducatif à travers des stations historiques. Les étapes de développement qui se sont déroulées au niveau du secteur de l'éducation et menées par le Sultanat de 1970 à nos jours, et la manière dont les plans stratégiques du Sultan Qaboos ont contribué à ce que le secteur de l'éducation atteigne des développements et des succès à tous les niveaux .

Mots clés: éducation à Oman, expérience de la Renaissance, système de valeurs communautaires, système politique omanais .

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**مـقـدمة**	**02**
الفصل الأول: النظام السياسي لسلطنة عمان وأبعاده الاستراتيجية		
	المبحث الأول: المحددات الناظمة لسياسة سلطنة عمان	**13**
	المطلب الأول: المقومات الحضارية والتاريخية لسلطنة عمان.	**13**
	المطلب الثاني: جيوستراتيجية سلطنة عمان.	**15**
	المطلب الثالث: ركائز الاقتصاد لسلطنة عمان	**21**
	المطلب الرابع: المقومات العسكرية لسلطنة عمان.	**24**
	المبحث الثاني: النظام السياسي ومؤسسات صنع الاستراتيجية الأمنية لسلطنة عمان.	**25**
	المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي لسلطنة عمان.	**26**
	المطلب الثاني: مؤسسات صنع واتخاد القرار في النظام السياسي المعاصر لسلطنة عمان.	**30**
	خلاصة الفصل الأول	**33**
الفصل الثاني: السياسية التعليمية ودورها على سلطنة عمان		
	المبحث الأول: الأهداف الاستراتيجية للتعليم في سلطنة عمان.	**48**
	المطلب الأول: الأصول الفكرية لتطور التعليم في سلطنة عمان.	**48**
	المطلب الثاني: مصادر فلسفة التعليم لسلطنة عمان.	**58**
	المطلب الثالث: أهداف التعليم في السياسة الخارجية لسلطنة عمان.	**60**
	المبحث الثاني: المؤسسات التعليمية وموقعها في السياسة الخارجية العمانية	**68**
	المطلب الأول: وزارة التربية والتعليم	**68**
	المطلب الثاني: مركز السلطان قابوس العالية للثقافة والعلوم	**69**
	المطلب الثالث: **الوزارات والجهات الاخرى الداعمة للثقافة**	**70**
	المبحث الثالث: تقيــم التجربة النهضوية لقطاع التعليم في سلطنة عمان	**76**
	المطلب الثاني: دور التعليم في المجال الامني لسلطنة عمان	**81**

	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التعليم بسلطنة عمان	**82**
	المطلب الرابع : استشراف التعليم في سلطنة عمان من المشروع النهضوي إلى أفاق 2040	**85**
	خلاصة الفصل الثاني	**93**
	الـــخـاتـمـة	**94**
	قائمة المصادر والمراجع	**98**

فهرس الخرائط و الجداول

العنوان	الصفحة
الخريطة رقم (01) خريطة توضح موقع سلطنة عمان	17
خريطة (02) التقسيم الإداري في سلطنة عمان	29
جدول (04): مؤشرات التعليم المدرسي	86
المنحنى (07): الالتحاق بالمدارس، التعليم الابتدائي	84

مقدمة

شكلت سلطنة عمان على امتداد التاريخ مركزا حضاريا و تجاريا و بحريا مزدهرا في المحيط الهندي حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على مدار اثنين وأربعين عاما من عمر نهضة سلطنة عمان بقيادة السلطان قابوس بن سعيد، عملت هذه القيادة بصمت كبير من أجل تطوير الأرض والإنسان في عمان، بعد حالة الظلام والرجعية التي أصابت التاريخ العماني بعد أن كانت عمان إمبراطورية كبرى يشهد لها التاريخ. ومن خلال هذه الأرضية الحضارية و الإرث التاريخي و الموقع الجيو استراتيجي انطلقت مسيرة نهضة عمان الحديثة، وان كان هذا القدر قد مكن سلطنة عمان من امتلاك العديد من الأوراق السياسية والامنية الرابحة على رقعة الشطرنج الدولية عموما، والشرق اوسطية على وجه التحديد، ما جعلها واحدة من أبرز القوى المحورية في منطقة الشرق الاوسط وعقدة الالتقاء عند مدخل الخليج العربي وغيرها من المميزات والخصائص والسمات التي ترفع من مستوى الاهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لسلطنة عمان. وهو ما أشار اليه بدقة السلطان قابوس بن سعيد في قوله: "اننا بوابة الجزيرة العربية وطريق النفط". كما تسيطر سلطنة عمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي، وتتحكم بمضيق هرمز والذي يعتبر من أكثر المواقع الحيوية أهمية في المنطقة حيث يربط بحر عمان بالخليج العربي وهو بوابة دخول السفن القادمة من المحيط الهندي وبحر العرب، إضافة لذلك ساهمت عمان بدور فاعل وبارز في الدعوة الإسلامية وشاركت في الفتوحات الإسلامية العظيمة برا وبحرا خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، وعدد من البلدان الأخرى.

أما نظام الحكم في السلطنة فهو ملكي وراثي، حيث يكون سلطان عمان، الذي يستلم الحكم بالوراثة، هو رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ويقود السلطات الحكومية التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويعتبر النظام الأساسي للسلطنة القانون الأسمى لها، ويعادل هذا النظام الدستور، وهو الجانب الأكثر أهمية في النظام القانوني العماني، وتم اعتماد النظام الأساسي عام 1996 ولم يخضع إلا لتعديل واحد في 2011، وينص النظام الأساسي على العديد من حقوق سكان عمان بما في ذلك منع أي تمييز على أساس الجنس، أو اللون، أو اللغة، أو الأصل، أو المذهب، أو الحالة الاجتماعية.

انتهج السلطان قابوس نهجا بعيدا عن الضوضاء وأبعد نفسه وبلاده عن الكثير من القضايا، رغم أن عمان كان دورها كبيرا في فترة من الفترات. إلا أن النهج القابوسي كان له بعد كبير من أجل بناء الداخل الذي أخذ ولا يزال جل الاهتمام والرعاية من السلطان قابوس ذاته. فبعد انعدام المدارس والمستشفيات والطرق ومؤسسات التعليم العالي، سارع بتوفير كل هذه رغم ضعف الدخل الاقتصادي لعمان، حتى قطع شوطا كبيرا في التنمية.

فظهرت تغيرات جذرية في سياسة السلطنة بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم سنة 1970،حيث عرفت سلطنة عمان ثورة حقيقية في كل مكونات الدولة، ومن ذلك ما شهدته المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و مجالات السياسة الخارجية والدبلوماسية العمانية من تقدم وإعادة الصياغة. إذ بدأت الدولة الجديدة بتهيئة نفسها للتعامل على الصعيد الخارجي مع المجتمع الدولي والانخراط فيه ، ولكن على أسس من العقلانية والانفتاح والاعتدال. وعلى الصعيد الداخلي بلورة فكر سياسي شمل كافة القضايا ذات الصلة بالمجتمع العماني و كيفية التعامل معها و الانتقال بالواقع الاجتماعي و الاقتصادي العماني الذي عرف عنه الانغلاق على نفسه إلى واقع جديد ومنفتح على دول العالم ،و يشمل هذا الفكر السياسي جميع الأفكار والنظريات والقيم التي تشكل قاعدة السلوك السياسي .

ويبقى الفرد العماني هو أساس البناء والتنمية. وقد أدرك السلطان قابوس كل هذه المعطيات، وأكد في خطاباته أن الإنسان محور التنمية وصانعها ومحركها، لذلك تغير فكر إنسان عمان كثيرا بعد مرحلة انتفاضة تنموية قادها السلطان قابوس بحكمة ، حققت معها سلطنة عمان الكثير بين أقرانها في دول الخليج والدول العربية.

و يعتبر قطاع التعليم أحد أهم المرتكزات الرئيسية للمشروع النهضوي لسلطنة عمان ، فمنذ بداية النهضة سنة 1970 أولى السلطان قابوس عناية خاصة بهذا القطاع لاعتبار العلم قاعدة وأساس كل تنمية وتطور، لذا كان التركيز في بداية السبعينيات إلى منتصف التسعينيات بشكل أساسي على التوسع الكمي للتعليم لضمان وصول الخدمة التعليمية إلى أبناء السلطنة كافة من خلال الخطط الخمسية، بينما تم التركيز على التطوير النوعي منذ منتصف التسعينيات، ثم تلا ذلك تقييم مسيرة التعليم سعيا للجودة منذ عام 2011 إلى الوقت الحالي.

كما أرسى دعائم الوحدة الوطنية باعتبارها ركيزة راسخة تنطلق منها جهود التنمية المستدامة في شتى المجالات. كما حرص على إعلاء قيم العدالة والمواطنة والمساواة وحكم القانون وتدعيم أركان دولة المؤسسات في إطار الدولة العصرية التي ينعم فيها المواطن والمقيم بالأمن والأمان، كما حاولت السلطنة طوال العقود الماضية تحقيق إنجازات كبيرة في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية والبنية الأساسية، فدفعت بالمستويات المعيشية للمواطنين إلى مستويات عالية، وتحقيق تلك الإنجازات من خلال السياسات القطاعية لكافة الوحدات الحكومية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، بهدف المحافظة على مستوى الخدمات الحكومية الأساسية كالصحة والتعليم والكهرباء والمياه والاتصالات ومساعدات الضمان الاجتماعي والعمل على تحسين جودتها قدر الإمكان بالنسبة للمواطن والارتفاع بمستوى المعيشة له.

وتمضي سلطنة عمان في سياساتها الخارجية مع غيرها من الدول باستراتيجية تقوم على السلام والحوار والتسامح والتعايش والالتزام بالتعاون مع الشعوب، لتحقيق الاستقرار والنهضة، مع تأكيد عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحرص على فض النزاعات بالطرق السلمية، التزاما بأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وتحافظ على نشر مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدول وعلاقات حسن الجوار، بما يدعم أمن العالم واستقراره وازدهاره.

أهمية ومبررات اختيار الموضوع:

تعتبر سلطنة عمان من الدول التي لعبت دورا إقليميا كبير و مؤثر في المنطقة العربية وفي دول الجوار، خاصة بعد النهضة التي قادها السلطان قابوس، والتي من خلالها أخرجت السلطنة من الظلمات إلى النور، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى توضيح السياسات المنتهجة للسلطان والتركيز على قطاع التعليم كأداة و وسيلة لتحقيق الاستقرار والتطور والازدهار في كافة القطاعات.

أما أسباب اختياري للموضوع فتنوعت بين ذاتية وأخرى موضوعية:

***الذاتية:** مبعثها اهتمام خاص بسلطنة عمان والاهتمام بسلوكها الداخلي و الخارجي ودورها الإقليمي والعالمي نظرا لمواقفها وسياستها المنتهجة في العديد من القضايا، وكذا التجربة النهضوية التي قادها السلطان قابوس والتركيز على تطوير قطاع التعليم من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة .

***الموضوعية:**

–السعي للفهم العلمي الموضوعي لطبيعة دور قطاع التعليم في تطوير كل القطاعات والمجالات في سلطنة عمان.

– إثراء الجانب العلمي بهذا النوع من السياسات المنتهجة من قبل الدول خاصة سلطنة عمان .

–تقديم نموذج لتجربة نهضوية ناجحة ,للاستفادة من مثل هذه التجارب والنهوض بالأمم والدول للتطور

3) –أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

–معرفة كيف أثر الموقع الجيو استراتيجي لسلطنة عمان على السياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس، و أثر هذه السياسة في جعل سلطنة عمان بلدا مستقرا سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا .

–إبراز دور الإرث التاريخي و الحضاري في التجربة النهضوية للسلطنة.

-معرفة طبيعة النظام السياسي في السلطنة، و مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية للسلطنة.

-معرفة دور التعليم في إحداث المشروع النهضوي و أثره على تماسك المجتمع العماني.

-معرفة انعكاسات مشروع التعليم على سلطنة عمان و على المحيط الإقليمي والدولي.

-إبراز التحديات والعقبات التي واجهة قطاع التعليم، والرؤى المستقبلية للسلطنة على ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية.

4) -<u>إشكالية البحث</u>: في ظل التطورات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية وحرص النظام العماني على التسابق مع الزمن، وانطلاق مسيرة التطور المرتبطة بإطار ومنهج معين، وتعمق الخطط الاستراتيجية العمانية نحو الإنسان العماني، وبناء مشروع نهضة عمان المباركة وتشكل أولوية في نفس ذلك الإنسان الذي يرى اليوم متغيرات عديدة على الساحة العالمية، بعد أن انحصر سنوات في مجتمعه الداخلي، من أجل بناء بيته ووطنه الكبير، ليبدأ بعد ذلك بناء المستقبل للأجيال القادمة ولبناء عمان الكبرى. ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الاشكال التالي:

كيف ساهم التعليم في تطوير الاستراتيجية النهضوية العمانية وماهي أفاقها المستقبلية في ظل التغييرات الإقليمية والدولية؟

تساؤلات فرعية :

-ماهي أهم المقومات والركائز التي ساعدت على قيام النهضة في سلطنة عمان؟

-فيما تتمثل أهم المؤسسات التعليمية والعوامل المحددة في صناعة سياسة السلطنة؟

-ما هو واقع التجربة النهضوية في سلطنة عمان؟

-كيف أثرت التجربة النهضوية – التعليم- على السياسة الداخلية والخارجية لسلطنة عمان ، وعلى دول الجوار؟

5) -<u>فرضيات الدراسة:</u>

الفرضية الرئيسية:

_هناك علاقة تفاعل بين مقومات الدولة العمانية ،ودورها على الصعيد المحلي و العالمي من خلال توظيف قدرات صانع القرار والتركيز على قطاع التعليم من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسلطنة .

وهناك عدة فرضيات فرعية و هي:

-إن رشادة وحكمة السلطان قابوس على الصعيدين الداخلي والخارجي حقق للسلطنة الاستقرار والتطور .

-كلما زاد توسيع استخدام الوسائل التقنية و الحديثة و فتح مراكز التعليم والجامعات في السلطنة كلما زاد نسبة الاقبال على التعليم.

-يعتبر ثبات السلطنة على مبادئ واضحة ومحددة أحد أهم عراقيل عدم نجاح تكتل دول مجلس التعاون لدول الخليج، وتكتلات إقليمية أخرى.

6) -أدبيات الدراسة:

هناك عدة دراسات أكاديمية تناولت عدة جوانب من الموضوع محل الدراسة، من بين هذه الدراسات:

-دراسة للدكتور"سالم مبارك الخنروشي " **الجغرافيا الطبيعية لسلطنة عمان**" حيث تناول الباحث الموقع الجيو استراتيجي للسلطنة من خلال التطرق إلى الموقع الفلكي و الموقع بالنسبة لليابس والماء ،والتضاريس والمناخ ، ودراسة الطابع القومي لسلطنة عمان .واستخلصت الدراسة أن الموقع الجيو استراتيجي جعل من سلطنة عمان مهد للحضارات وهمزة وصل و التقاء للشعوب ومختلف الأجناس ، ما جعل من السلطنة منفتحة على كل الشعوب وعلى كل الحضارات.

-باسمة عبد العزيز في مقالها " **التعليم في سلطنة عمان 1970-1995**" تناولت جانبا من الموضوع حيث تطرقت إلى مراحل نشأة و تطور التعليم في سلطنة عمان وتطرقت إلى الخطط الخمسية مع تتبع مسار تنفيذ هذه الخطط بتقديم إحصائيات ونسب حول عدد الطلبة وعدد المدارس والجامعات ، ونسبة التطور والتقدم للتعليم في كل خطة.

-كتاب سالم بن زويد و آخرون، بعنوان "**مسيرة التعليم في سلطنة عمان**"، تناول فيه فلسفة التعليم في سلطنة عمان ، حيث تطرق إلى أهم الأهداف والتحديات التي تواجه قطاع التعليم في السلطنة مع الرؤى المستقبلية لتطوير كل نوع من المؤسسات التعليمية.

-محمد محمود أبو العلا في كتابه "**جغرافية إقليم عمان: سلطنة عمان والإمارات العربية** " تناول ملامح السياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس، وأثر هذه السياسة في جعل عمان بلدا مستقرا سياسيا و اجتماعيا واقتصاديا ، وكذلك التعرف على توجيه السلطان قابوس للسياسة الخارجية العمانية، ومعرفة كيفية تعامله مع التطورات والأحداث عربيا واقليميا و دوليا.

–دراسة القطاطشة والحضرمي بعنوان "**الثوابت والمرتكزات في السياسة العمانية**"، تناولت هذه الدراسة مجموعة من الثوابت والمرتكزات التي تستند عليها السياسة الخارجية العمانية منها الالتزام بالموروث الحضاري والانتماء العروبي ، والاستفادة من التاريخ العماني والتركيز على مبدأ الحوار والاعتدال والحياد.

7) –النظريات والمقاربات النظرية المستخدمة في الدراسة:

تعتمد الدراسة على التكامل المنهجي ، ومن بين المناهج المعتمد عليها:

***المنهج الوصفي:** استخدم هذا المنهج من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة و هي التجربة النهضوية لدولة و مجتمع سلطنة عمان و التركيز على قطاع التعليم بتقديم معلومات تخدم الدراسة بطريقة وصفية.

***منهج دراسة الحالة:** يهدف إلى التعرف على وضعية معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة. يركز الباحث من خلال هذا المنهج على الحالة بمفردها ويجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها ويقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها ثم التوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها. استخدمنا هذا المنهج لدراسة التجربة النهضوية لسلطنة عمان، حيث تم أخذ قطاع التعليم على حدا و تفكيك دور المؤسسات التعليمية ومراحل التعليم ،والتوصل إلى مدى التأثير بإعطاء نسب وإحصائيات وسلوكيات واضحة تمثلت في رؤى مستقبلية.

***المسح التاريخي:** لا يكاد يخلو بحث علمي من المسح التاريخي لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر الزمان والمكان. خاصة وأن العلاقات الدولية تقوم على التنبؤ بمستقبل الظاهرة ، والتي لا يمكن التنبؤ بها دون معرفة تاريخها، وفي بحثي اعتمدت عليه من خلال تتبع مسار التجربة النهضوية لسلطنة، وتتبع مسار تنفيد الخطط للنهوض بالقطاعات ، وكذا تطور العلاقات بين السلطنة دول الجوار.

المنهج المؤسسي: تم الاعتماد على هذا المنهج في دراسة النظام السياسي ومؤسسات صنع القرار في السلطنة ومؤسسات التعليم، على اعتبار أن المؤسسات تمثل تغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، وتحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه[1].من خلال دراسة سلوكيات صانع القرار وتفاعل المؤسسات بالتطرق إلى مراحل نشأة وتطور مؤسسات التعليم ، هياكلها ، اختصاصاتها بحسب ما نص عليه الدستور العماني.

[1] 1محمد شلبي، **منهجية التحليل السياسي**. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1999، ص54

المنهج الاحصائي : يعد المنهج الإحصائي من بين المناهج العلمية التي أضفت الصيغة العلمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية والتي تهم بدراسة وتحليل الظاهرة الاجتماعية من الناحية الكمية، وهو فرع من الدارسات الرياضية التي تعتمد على جميع المعلومات والبيانات لظاهرة معينة وتنظيمها وتبويبها وعرضها جدوليا أو بيانيا تم تحليلها رياضيا واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها، كما يعرف أنه تلك الطريقة العلمية الكمية التي يتبعها الباحث معتمدا في ذلك على خطوات بحث معينة وتنظيمها وترجمتها بيانيا ثم تحليلها رياضيا بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة ويقينية وعلمية بخصوص الظاهرة المدروسة.1 و تم توظيفه من خلال جمع بعض الاحصائيات حول التعليم بجميع اطواره في عمان .

المنهج الاقتصادي : يعد الاقتصاد السياسي من أقدم الاقترابات المستخدمة في تحليل النظم والظواهر السياسية ففي القرن التاسع عشر تناول كارل ماركس السياسة وظواهرها من مدخل الاقتصاد على أساس أن الظواهر السياسية تتشكل بفصل الحقائق الاقتصادية. من هنا كان الاقتراب الذي استخدمه كارل ماركس في تحليل ظواهر عصره السياسية، بل والتاريخ الأوربي هو اقتراب الاقتصاد السياسي. وتشهد الفترة الحالية اتجاها يسعى لاستخدام هذا الاقتراب الذي يربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، ويعتبر أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية سبب أساس لتحقيق الديمقراطية السياسية[2]

كما اعتمدت الدراسة على :

***نظرية الجيوبوليتيك:** من خلال دراسة الجغرافيا السياسية والموقع الجيوبوليتيكي و مقومات الجغرافيا السياسية للدولة ، وكذا دراسة علاقة الجوار بين السلطنة والدول المجاورة.

اقتراب التحليل النسقي لدافيد استون : حاول "دافيد إيستون" تأسيس منهجية موحدة لتحليل مختلف القضايا حيث ينظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام (نسقي) موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاءا من خلال المدخلات والمخرجات وأستخدم هذا الاقتراب في هذه الدراسة حيث أنها قامت على أساس بحث التفاعلات الداخلية والخارجية المحلية والإقليمية والدولية ودور الفرد في احداث ثورة نهضوية والتأثير في المتغيرات الخارجية.

---

[1] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 211

[2] إسماعيل محمد هاشم، **الاقتصاد السياسي**، الجزء 1، دار الحداثة للنشر، بيروت،1999، ص 32

9) -تحديد المصطلحات:

***السياسة الخارجية:** مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف ،و التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية. كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.[1]

***صنع القرار**: هو عملية عقلية وموضوعية لاختيار أحد بدائل التصرف المطروحة، أو أحد الحلول البديلة والمتاحة، أو أنسب وسيلة متاحة في موقف معين لتحقيق هدف أو أهداف محددة.[2]

المشروع النهضوي: المقصود بالمشروع النهضوي هو منظومة فكرية شاملة، أو نسق متكامل شامل لكل أنظمة المجتمع وقطاعاته وفئاته، يحمل رؤية كلية للإنسان ولعلاقاته بالآخرين، وبالإله وبالطبيعة، ويوجه السلوك البشري نحو تحقيق أفضل إشباع للحاجات البشرية بأقل كلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية ممكنة.

الاستراتيجية الأمنية: عملية تخطيطية مشتركة لاستغلال جميع مقومات الأمة وقدراتها للوصل لأفضل خطة إستراتيجية توجه طاقات الأمة الرئيسية – الاقتصاد – مصادر الثروة – القوى البشرية – الموقع الإستراتيجي – الدفاع – التكنولوجيا – التراث الروحي والحضاري – السياسة – لتحقيق مستوى عال من القوة والهيبة القومية بشقيها الدفاعي والتعريض.[3]

منظومة القيم المجتمعية: وهي القيم التي تبنى عليها المجتمعات، وتقام عليها الأمم، وتتعلق القيم بالأخلاق والمبادئ، وهي معايير عامة وضابطة للسلوك البشري الصحيح، والقيم الاجتماعية هي الخصائص أو الصفات المحببة والمرغوب فيها لدى أفراد المجتمع، والتي تحددها ثقافته مثل التسامح والقوة، وللقيم الاجتماعية أمثلة وأنواع، ولها أسباب تؤدي إلى غيابها عن واقع الحياة، كما أن هناك سبل لتعزيزها وبنائها.

10) -حدود الدراسة:

أ-الحدود المكانية: يعالج الموضوع التجربة النهضوية لسلطنة عمان قطاع التعليم نموذجا هذا ما يجعل الحدود المكانية مركزة على دولة سلطنة عمان.

ب-الحدود الزمانية: لقد شهدت سلطنة عمان تحولا جذريا في سياساتها الداخلية و الخارجية خاصة بعد التجربة النهضوية سنة 1970، وبالنسبة للدراسة سوف تتبع مراحل التطور الذي حصل على مستوى

---

[1] عربي لادمي محمد، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات**، المركز الديمقراطي العربي، 2016/12/27

[2] ابراهيم درويش، **النظام السياسي**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978، ص 135

[3] **بحث شامل حول الأمن والاستراتيجية في العلاقات الدولية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018/11/02

قطاع التعليم التي قامت بها السلطنة منذ 1970 إلى يومنا هذا، وكيف ساهمت الخطط الاستراتيجية للسلطان قابوس بالدفع بقطاع التعليم إلى تحقيق تطورات ونجاحات على كافة الأصعدة .

11) -هيكل الدراسة:

تمت معالجة هذه الدراسة بتقسيمها إلى فصلين ، حيث تناول الفصل الأول النظام السياسي لسلطنة عمان و أبعاده الاستراتيجية ، وذلك من خلال ثلاث مباحث ، سنتناول في المبحث الأول المحددات الناظمة لسياسة سلطنة عمان حيث نتطرق إلى جيوستراتيجية عمان ومقوماتها التاريخية و الحضارية .

و أهم ركائز الاقتصاد لسلطنة عمان و قدراتها العسكرية. أما المبحث الثاني فسنتناول فيه النظام السياسي

و مؤسسات صنع الاستراتيجية الأمنية لسلطنة عمان. وذلك من خلال التطرق إلى طبيعة النظام السياسي لسلطنة مؤسسات صنع واتخاد القرار في النظام السياسي المعاصر ، أما المبحث الثالث نتطرق فيه إلى المحددات الاستراتيجية لسلطنة عمان في ضوء الصراعات الاقليمية والدولية من خلال التطرق إلى موقع سلطنة عمان في مجلس التعاون الخليجي و علاقاتها مع دول الجوار إيران، السعودية، سوريا، اليمن، إسرائيل.

أما الفصل الثاني: الأهداف العمانية وانعكاسات مشروع التعليم النهضوي على سلطنة عمان وقد قسمنا الفصل على أربع مباحث، سنتناول في المبحث الأول الأهداف الاستراتيجية للتعليم، حيث نتعرف فيه على الأصول الفكرية لتطور التعليم في سلطنة عمان ثم مصادر فلسفة التعليم في السلطنة و أهدافه، أما المبحث الثاني فنتناول فيه الم\ؤسسات التعليمية وموقعها في السياسة الخارجية العمانية، حيث نتطرق إلى مؤسسات قطاع التعليم ، أما المبحث الثالث سنتطرق فيه إلى تقييم التجربة النهضوية لقطاع التعليم في سلطنة عمان فنعرض انعكاسات التعليم على المحيط الدولي والاقليمي لسلطنة عمان. و أهم التحديات التي تواجه التعليم بالسلطنة لنختمها بدراسة استشرافية للتعليم في السلطنة عمان من المشروع النهضوي إلى تحقيق الريادة أفاق سنة 2040.

الفصل الأول:

النظام السياسي لسلطنة عمان وأبعاده الاستراتيجية

لقد تميزت عمان عبر التاريخ باتصالها بالبحر و بامتداد سواحلها لمسافات واسعة و طويلة، و أيضا بكثرة خلجانها و جبالها و أوديتها وصحاريها، وقد أملى هذا التنوع و الاتساع الكثير من المتطلبات على كل من يتولى إدارة هذا البلد وبخاصة السياسة الخارجية.

و هذا يعني أن سلطنة عمان تكتسب أهمية جيوبوليتيكية نظرا لموقعها المطل على مياه بحر عمان وبحر العرب فاكتسبت منه أهمية تاريخية ذات ارتباطات تاريخية بشرق إفريقيا و بالهند و منطقة جنوب آسيا بسبب التوجه البحري لسلطنة عمان.

هذا الموقع الاستراتيجي جعل من السلطنة قوة إقليمية لعبت دورا حضاريا خاصة بوصول السلطان قابوس للحكم ، فقد لعب فكره السياسي دورا كبيرا ومهما في كيفية إنجاز المشروع السياسي الحضاري في السلطنة. وقد جسد الخطاب السياسي العماني وظيفته بشكل واضح في تحقيق النهضة الحديثة التي تعكس إرادة التغيير في مجتمع مغلق متخلف، يفتقر إلى أبسط ما يحتاجه المجتمع العصري الساعي إلى بناء مؤسسات سياسية وتنموية ذات فاعلية.

كما سعى السلطان قابوس إلى توسيع العلاقات الدولية والإقليمية للسلطنة ،وهو ما تعزز مؤخرا بتحركات القيادة العمانية سواء ناحية آسيا حيث تعزيز العلاقات مع الهند ودول جنوب آسيا، أو اتفاقيات التعاون مع بريطانيا، أو توطيد علاقاتها مع دول منطقة الخليج خاصة إيران.

وتأسيسا على ذلك ثمة مجموعة من الأجهزة والمؤسسات لسير الدولة وصنع القرار في سياستها الداخلية و الخارجية ، والتي سنتناولها في فصلنا هذا من خلال دراسة النظام السياسي ومؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية، ثم نتطرق إلى موقع سلطنة عمان و علاقاتها بمجلس التعاون الخليجي ودول الجوار و دول منطقة الشرق الأوسط. حيث سيتم تحليل هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: المحددات الناظمة لسياسة سلطنة عمان

لمعرفة التجربة النهضوية لسلطنة عمان والدور الذي تلعبه في دول الجوار ودول العالم لابد لنا من الاطلاع على أهم المقومات الطبيعية والتي تشمل الموقع والمساحة والموارد الطبيعية .بالإضافة إلى العناصر البشرية والمتمثلة في المقومات المجتمعية والتي تعكس بنية البيئة الداخلية للدولة عمان بما تحويه من مجموعات سكانية و مقاطعات وقيم اجتماعية و ثقافية وحضارية وتاريخية ، ودور هذه القيم والمؤسسات في رسم الخيارات الاستراتيجية في سياساتها الإقليمية، لهدا سيتم التطرق إلى طبيعة وهيكلة النظام السياسي لسلطنة عمان ، ومدى تأثره بالثقافة السائدة في المجتمع العماني ،وانعكاسات كل ذلك على التوجه العام للسياسة الاقليمية والعالمية لسلطنة عمان.

المطلب الأول: المقومات الحضارية والتاريخية لسلطنة عمان

يعود التاريخ العماني إلى ما قبل الألف 12 قبل الميلاد، وعرفت عمان بأسماء مختلفة على مر التاريخ، وكان لكل اسم بعده الحضاري أو التاريخي المحدد في دلالته. وعرفت ب (المجان) مرتبطة من خلال هذا الاسم بصناعة السفن وصهر النحاس حسب لغة السومريين الذين ارتبطت معهم عمان، وعرفت أيضا بـ (مزون) ذات الدلالة على وفرة الموارد المائية وما رافق ذلك من ازدهار وحضارة. كما ورد اسم عمان في هجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عمان في اليمن[1].

فرضت تناقضات الموقع الجغرافي حالة فريدة من التكيف على الانسان العماني، فثمة بر، بحر، وجبال، وسهول، وواحات وصحاري. هذه الثنائيات المتناقضة ولدت لدى الانسان العماني حافزا قويا للحركة والتفاعل على مدى التاريخ حتى يحافظ على وجوده وأمنه ضمن هذه الثنائيات المتناقضة[2].

عمان بموقعها الاستراتيجي لعبت دورا حضاريا نشطا تفاعل منذ القدم مع كل مراكز الحضارة في العالم، إذ تطل أراضيها على بحر العرب وبحر عمان والخليج العربي، كما وأنها تتحكم بمضيق هرمز والذي يعتبر من أكثر المواقع الحيوية أهمية في المنطقة حيث يربط بحر عمان بالخليج العربي وهو بوابة دخول السفن القادمة من المحيط الهندي وبحر العرب. كما تسيطر سلطنة عمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي.

[1] سعيد بن سلمان العبري، **العلاقات الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**. دار النهضة العربية، مصر,2006، ص39.

[2] محمد محمود أبو العلا، **جغرافية إقليم عمان**. مكتبة الفلاح، الكويت,1988، ص 40.

ساهمت عمان بدور فاعل وبارز في الدعوة الإسلامية وشاركت في الفتوحات الإسلامية العظيمة برا وبحرا خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، وعدد من البلدان الأخرى، كما حمل العمانيون الإسلام معهم إلى شرق أفريقيا والصين عبر الموانئ الأفريقية والآسيوية التي تعاملوا معها، ومن المعروف أن الإسلام والقيم الإسلامية تعد رابطا قويا بين العمانيين يحافظون عليه ويتمسكون به ويلتفون حوله[1].

اتسمت الشخصية العمانية بقدرتها على التعايش والتواصل والتراحم التي أمر بها الدين الإسلامي، وتجسدت هذه المعاني في علاقات الترابط والتماسك والتكافل بين أبناء المجتمع العماني الذي يشكل ركيزة

أساسية للتقدم والرخاء، وفي علاقات السلطنة مع الشعوب الأخرى ارتكزت على مبادئ الحوار والصداقة واحترام حرية الدين والمعتقد، ومن ثم مارست عمان التعايش الحضاري مع كثير من الشعوب والحضارات الأخرى منذ قرون عديدة عبر التجارة والتفاعل الحضاري[2].

شكلت مفردات التراث والثقافة والفنون سمة مميزة وعلامة بارزة لمسيرة النهضة العمانية. وجاء الاهتمام بها إدراكا لقيمة الإسهام العماني في الحضارة الإنسانية، ولأهمية دور التراث والقيم والتقاليد العمانية الأصيلة في الحفاظ على أصالة الشخصية العمانية من ناحية وكركيزة لبناء الدولة العصرية من ناحية أخرى. جاء إنشاء وزارة التراث والثقافة ومؤسسات أخرى تعنى بالثقافة والفنون كمركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم ،والجمعية العمانية عمان للفنون التشكيلية ،ومركز عمان للموسيقى التقليدية، والنادي الثقافي والمنتدى الأدبي، وجمعية هواة العود، وجمعية التصوير الضوئي ، علاوة على إنشاء ودعم الكراسي العلمية في الجامعات، والانفتاح على الثقافة والفنون الإنسانية بإنشاء دار الأوبرا السلطانية مسقط، ثم رصد جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، تتويجا لنهج اختطاه السلطان قابوس بن سعيد منذ بزوغ النهضة العمانية باعتبار أن الثقافة والفنون والآداب هي روح النهضة وأن البناء لا يستقيم ولا يعلو شأنه إلا بهما[3].

لقد برهنت المعطيات الأثرية المكتشفة في سلطنة عمان، على الدور التاريخي والحضاري العظيم الذي ساهمت به مجان (عمان قديما) في مجمل النشاطات الحضارية لمنطقة الشرق الأدنى خاصة والعالم

---

[1] بسام العريان وشادية الزغير، **النهضة العُمانية الحديثة الشاملة جهود وعطاءات بكافة المجالات، مجلة دنيا الوطن**. عمان، ت النشر: 2013/11/16,على الموقع:https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/459765.html

[2] سعيد الفتاح عاشور، **تاريخ أهل عمان**. ط2، مركز تحقيق تركامبوتر، مصر,2005، ص ص 9-11.

[3] بسام العريان وشادية الزغير، **مرجع سبق ذكره**.

القديم عامة منذ الألف الثالث قبل الميلاد. وقد تميزت عمان بمقومات جغرافية قلما توافرت لغيرها من الأقاليم، حيث ساعدت تلك المقومات بشكل مباشر في نمو وازدهار حضارة عمان في عصورها القديمة.[1]

حدد النظام الأساسي لسلطنة عمان أسسا راسخة ومبادئ محددة للدولة ونظام الحكم حيث نص في مادته الأولى على أن "سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط.

ومن الجدير بالذكر أن السلطان قابوس أكد على أهمية وضرورة مواكبة العصر بفكر عصري ملتزم بمبادئ الدين و تعاليم المذهب الاباضي التي تدعوا الى التعايش وغرس قيم التسامح بين أفراد الشعب , قادر على أن يقدم الحل الصحيح المناسب لمشاكل العصر التي تؤرق المجتمعات الإسلامية وأن يظهر للعالم أجمع حقيقة الإسلام وجوهر شريعته الخالدة [2] .

دأبت السياسة الخارجية لسلطنة عمان وما تزال على مد جسور الصداقة وفتح آفاق التعاون والعلاقات الطيبة مع مختلف الدول وفق أسس راسخة من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون واحترام علاقات حسن الجوار واعتماد الحوار سبيلا لحل كافة الخلافات والمنازعات بين مختلف الأطراف.[3]

وعلى الصعيد الآسيوي اتسمت العلاقات العمانية بالديناميكية والنشاط المتزايد في العديد من المجالات ومع العديد من الدول الآسيوية أيضا تحقيقا للمصالح المشتركة والمتبادلة خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية التي تستند كلها إلى علاقات سياسية قوية وراسخة ، ولم يقتصر الاهتمام والإسهام العُماني الايجابي على ما يتصل بالقضايا الخليجية والعربية فحسب بل امتد أيضا إلى الإطار الدولي الأوسع[4].

المطلب الثاني: جيوستراتيجية سلطنة عمان

لا يمكن فهم دولة سلطنة عمان دون فهم حجمها من حيث المساحة والموقع الفلكي، والتضاريس السائدة والمناخ وموقعها الاستراتيجي الذي جعل منها قوة في منطقة شبه الجزيرة العربية، والطابع القومي الذي تمتاز به ومقوماتها الاقتصادية.

---

[1] **مجلة أثير، نقلا عن كتاب: مصادر تاريخ عُمان القديم**. أسمهان سعيد الجرو، ت النشر: 28 مارس 2014, على الموقع: https://www.atheer.om/archives/6211/

[2] محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي،" **الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية**"، المنارة، المجلد 13,العدد04,جامعة الأردن ,2007. ص 07.

[3] **المرجع نفسه**، ص 09.

[4] بسام العريان وشادية الزغير، **مرجع سبق ذكره**.

1/ المتغير الجغرافي لسلطنة عمان:

تقع سلطنة عمان في الربع الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية وتغطي مساحة اجمالية تبلغ 309.500 كم². تمتد سواحلها على مسافة 3165 كلم من مضيق هرمز في الشمال وحتى الحدود مع اليمن، وتطل بذلك على بحار ثلاثة هي: بحر العرب، بحر عمان، والخليج العربي. ويحدها من

ناحية الغرب دولة الإمارات العربية المتحدة (طولها 410 كم) والمملكة العربية السعودية (طولها 676 كم)، ومن والجنوب الجمهورية اليمنية (طولها 288 كم) ومن الشمال مضيق هرمز، ومن الشرق بحر العرب[1].

2/ الموقع الفلكي لسلطنة عمان:

تقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية بين دائرتي عرض 39° -16° و30° -26° شمال دائرة الاستواء في جنوب البلاد عند الحدود مع الجمهورية اليمنية، و 31° -26° في أقصى شمالها بشبه جزيرة مسندم. أما من حيث خطوط الطول فتقع السلطنة شرق خط غرينتش بين خط الطول 00°-52° عند الحدود مع المملكة العربية السعودية، وتحديدا في جنوبي غرب رمال الربع الخالي، وخط الطول 51°-59° عند رأس الحد شرق مدينة صور في المنطقة الشرقية من السلطنة. وبهذه الأبعاد تظهر أرض عمان على شكل شبه مستطيل يمتد في اتجاه جنوبي غربي – شمالي شرقي. هذا الموقع يضع عمان في المنطقة المدارية الواقعة إلى الشمال من خط الاستواء وما تتميز به من حرارة وجفاف وفقر في الغطاء النباتي. حيث يمر مدار السرطان 5 -23 شمالا بأجزائها الشمالية وبالتحديد عند مدينة مسقط .وحيث إن مداري السرطان والجدي يمثلان الحدين الشمالي والجنوبي للنطاق الذي تتعامد عليه الشمس، فإن أشعة الشمس تصل إلى أراضي السلطنة عمودية وشبه عمودية معظم أيام السنة.كما إن امتداد السلطنة على عشر درجات عرضية يفسح المجال لوجود تباين بين مناطق ومحافظات السلطنة مناخيا وتضاريسا وبيئيا.[2]

[1] سالم مبارك الخنروشي، **الجغرافيا الطبيعية لسلطنة عمان**. جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان,2016، ص ص 28-29.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 27-29.

الخريطة رقم (01) : خريطة توضح موقع سلطنة عمان

المصدر : من الموقع: **https://ar.wikipedia.org/wiki**

3/ الموقع بالنسبة لليابس والماء :

تمتد سلطنة عمان جغرافيا في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية على شكل جزيرة ذات ثلاث واجهات بحرية مترابطة يحدها من الغرب بحر من الرمال متمثلا في صحراء الربع الخالي، ويقدر طول سواحلها بحوالي 3165 كلم، وبذلك فهي تطل على الخليج العربي من جهة الشمال حيث شبه جزيرة مسندم التي تتحكم بهيمنة واضحة على مضيق هرمز بوابة الخليج العربي النابض بالثروات النفطية إلى العالم، وتظهر شبه جزيرة مسندم على شكل رأس من الجبال الوعرة داخل البحر، وهي منفصلة عن الوطن الأم ولا يربطها به سوئ الطرق البرية التي تخترق أرضي دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلا عن الطرق البحرية والجوية، ومع ذلك فإن هذه العزلة لم تؤثر كثيرا في عمليات التنمية وتوفير الخدمات لسكان المحافظة[1].

ومن جهة الشرق والشمال الشرقي فإنها تطل على بحر عمان الذي قامت على سواحه ومنذ القدم عدة موانئ طبيعية نشطة مثل صحار ومسقط وصور، تلك الموانئ التي كانت لها شهرة كبيرة مع الشرق، ومن جهة الجنوب والجنوب الشرقي فهي تطل على بحر العرب وهو بحر مفتوح يوصل إلى البحر الأحمر، كما يربط المحيط الهندي بالمحيط الأطلسي عبر رأس الرجاء الصالح، ومن هذا الموقع تسيطر

[1] صبري الهيتي، **الجغرافيا السياسية**. دار صفاء، الأردن ،2000، ص ص 33-37.

سلطنة عمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحرية بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضا اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها.

وعليه فإن موقع السلطنة بالنسبة لليابس والماء يعتبر ذو أهمية كبيرة في تشكيل شخصية سلطنة عمان عبر العصور التاريخية سواء تلك الأهمية المتعلقة بالحياة الفطرية أو تلك المتعلقة بالحياة البشرية، أو من حيث توجيه مجتمعات السلطنة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وحضاريا، وعلى الرغم من أن موقع السلطنة يجمع بين الصفة القارية والصفة البحرية، إلا أن الغلبة كانت دائما للواجهات البحرية، وذلك لما يتميز به الموقع البري من تضاريس صعبة الاختراق كالمناطق الجبلية عالية الارتفاع والصحاري الرملية شديدة الجفاف، إضافة إلى ما تميز به الموقع البري من ندرة في الموارد الحيوية والتطرق في الظروف المناخية، على هذا الأساس فإن عمان تعد دولة تغلب عليها صفة التوجه البحرية ذلك لأن معظم حدودها بحرية أو محيطية[1].

وتحيط المياه العمانية بالكثير من الجزر التي يبلغ عددها 293 جزيرة، أكبرها جزيرة مصيره ومجموعة جزر الحلانيات في بحر العرب، هذا إلى جانب العديد من الجزر الصغيرة الواقعة في خليج عمان مثل جزر الديمانيات ومجموعة جزر سلامة وبناتها وجزيرة أم الغنم في مضيق هرمز، ومن الظاهر الجغرافية المحيطة بعمان والمؤثرة فيها مناخيا وحضاريا، نذكر المسطح المائي للخليج العربي الذي يرطب الهواء ويغذي المنخفضات الجوية العابرة، والصحراء العربية الممتدة علة معظم أجزاء شبه جزيرة العربية والتي تكون غالبا مصدرا للرياح الجافة الحارة والمحملة بالغبار والأتربة، خاصة حين يسود فيها مرتفع جوي مرسل للرياح،[2] كما يمكن ذكر اليابس الآسيوي الذي يرسل رياحا باردة وجافة نحو الخليج العربي خلال الشتاء الشمالي، ويجذب الهواء الحار الرطب من المحيط الهندي خلال الصيف الشمالي متسببا في ظهور الموسميات العربية، وهي فرع من الموسميات الهندية، والتي تؤثر على الأطراف الشرقية لسلطنة عمان، وخاصة على جنوبها الشرقي بمحافظة ظفار مشكلة ما يعرف بخريف صلالة.

4/ التضاريس:

تتميز تضاريس عمان بالتنوع والغنى إذ تتكون من سهول وصحاري وجبال ووديان.

[1] سالم بن مبارك الخنروشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[2] **المرجع نفسه**، ص 30

ويعرف الشريط الساحلي الشمالي الممتد على خليج عمان بساحل الباطنة، وهو سهل خصب ضيق تفصله جبال الحاجر عن بقية أجزاء السلطنة. ويعتبر جبل شمس أعلى قمة في جبال الحاجر حيث يبلغ ارتفاعه 3009 أمتار. أما المنحدرات الجنوبية فتظهر فيها المدن الممتدة وسط واحات أشجار النخيل التي تنمو في المناطق الصحراوية الجافة.

وفي الجنوب تقع سلسلة الجبال الثانية في سلطنة عمان وهي جبال قارة في ظفار التي تتساقط عليها الأمطار الموسمية في شهور الصيف وتحولها إلى جبال مخضرة تساعد على تقليل أثر التعرية عليها، وتعمل على تنوع المناظر الطبيعية الجميلة فيها. وكما في الشمال هناك سهل ساحلي خصب وضيق يقع بين الجبال والبحر. أما مدينة صلالة مركز محافظة ظفار فهي محاطة بالمزارع وأشجار النارجيل[1].أما الصخور فهي أساسا رسوبية وغنية بطبقات معدنية من النحاس والكروميت والذهب.

ويوجد هناك العديد من المغارات في عمان حيث يأوي البلد واحدة من أكبر المغارات في العالم، وهي مغارة تيك التي تمتد على عمق 250 م وتطل على مدى 300 مليون م^3[2].

5/ المناخ:

تنقسم **سلطنة عمان** إلى 3 مناطق مناخية وهي:

منطقة المناخ شبه الاستوائي: يسود المناخ شبه الاستوائي على السواحل الشمالية والشمالية الشرقية للسلطنة. في كثير من الأحيان تصل درجات الحرارة في الصيف في العاصمة مسقط إلى 43 درجة مئوية مع نسبة رطوبة مرتفعة. الشتاء معتدل وعادة لا تهبط درجات الحرارة تحت 17 درجة مئوية.

منطقة المناخ الصحراوي: يسود المناخ الصحراوي في المناطق الداخلية وهو مناخ حار وجاف، الأمطار نادرة ويمكن أن تتجاوز درجات الحرارة 50 درجة مئوية في الصيف[3].

---

[1] طواف عمان،" **تضاريس عمان**"، ت الاطلاع:2019/04/20، على الموقع:
http://www.tourofoman.om/ar/topography.html

[2] مجلة مارا، **تضاريس سلطنة عمان**، ت الاطلاع: 2019/04/20، على الموقع:
https://www.mara.om/ar/nbthztt-an-auman/ardt-tqdeme/aljghrafea/

[3] ويكيبيديا، **جغرافيا عمان**، ت النشر: 22 ديسمبر 2017، ت الاطلاع: 2019/04/20، على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki

منطقة المناخ المداري: يسود المناخ المداري في المناطق الساحلية الجنوبية وجبال ظفار من يونيو إلى سبتمبر تحت تأثير رياح موسمية ، وتكون درجات الحرارة معتدلة لا تتجاوز عادة تتجاوز 30 درجة مئوية.

6/ الطابع القومي لسلطنة عمان:

يبلغ عدد السكان في سلطنة عمان (2.773.479) نسمة، منهم (1.957.336) عمانيا و (816.143) وافدا، يتواجد (62.299) عمانيا في العاصمة مسقط، (58.693) وافدا بينما يوجد (2.696) عمانيا في المنطقة الوسطى، مقابل (1.264) وافدا. [1]

ومن الطبيعي أن تكون هذه الأعداد البسيطة مشتتة في هذه الأرض الشاسعة نسبيا، حيث كان متوسط الكثافة السكانية دون 3 أشخاص في الكيلومتر المربع الواحد خلال كامل الفترة السابقة لسنة 1980، بل أن هذه الكثافة العامة لم تكن غير 1.5 نسمة/كم^2 (3 نسمة في كل 2كم^2) سنة 1906 (بناء على تقدير لورومير لعدد سكان عمان في تلك الفترة والبالغ 476150 نسمة)، أما إذا اعتمدنا تقدير عدد السكان سنة 1970 بحوالي 657 ألف نسمة، فإن الكثافة ستكون بمتوسطة 2 نسمة لكل كيلومتر مربع، وهو متوسط ضعيف جدا لا يساعد على التفاعل المكاني ولا على استغلال الموارد والتنمية الشاملة.

وبعد النهضة الحديثة ودخول عمان مرحلة تنمية صحية واجتماعية واقتصادية شاملة قللت كثيرا من نسب الوفيات ومعدلات الهجرة , حيث ارتفع عدد السكان سنة 2010 إلى ما يقارب 2,7 مليون نسمة، بمتوسط كثافة يبلغ 8,7 نسمة/كم^2، لكن ارتفاع عدد السكان ومتوسط الكثافة العامة إجمالا لا يعني أنه تم في كل المناطق بشكل متعادل أو متساو بل بشكل متفاوت جدا بين مختلف مناطق السلطنة، حيث تركز السكان بصورة لافتة في المحافظات الساحلية، وخاصة بمحافظات مسقط وشمال الباطنة وجنوب الباطنة[2].

وحسب تقرير الصادر عن وزارة التعليم العالي لسنة 2010 فإن سلطنة عمان قد قامت بخطوات للاستفادة من الموارد البشرية بانتهاج سياسة التعمين ،والذي جاء لمبررات عديدة منها: التدفقات الهائلة

[1] حمود بن عبد الله بن حمود الوهيبي، <<**أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان 1970-2011**>>، ((مذكرة لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية))، جامعة الشرق الأوسط,2017، ص 30.

[2] سالم بن مبارك الخنروشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

من العمالة الوافدة الأجنبية ،وتزايد حجم التحويلات النقدية للخارج ،والتداعيات الاجتماعية المحتمل حدوثها من قبل الباحثين عن العمل نتيجة اليأس والاحباط ,كما تهدف سياسة التعمين إلى تحقيق الاستخدام الفعال لقوى العمل الوطنية بما يسهم في تحقيق رؤى وتطلعات السلطان قابوس وبما يحقق رفعة الشعب العماني, وبالرغم من الصعوبات التي واجهت سياسة التعمين كمحدودية العرض من القوى العاملة الوطنية ذات المستوى المهارى، وعزوف الشباب العماني عن العمل المهني ،واحجام بعض أصحاب العمل عن تشغيل العمانيين إلى أن الواقع يشير لوجود خطوات جادة ومدروسة نحو تحقيق الأهداف المسطرة، وبما يتناسب مع امكانيات ومقدرات الدولة العمانية الحديثة.[1]

وهذا يشير إلى أن جهود التنمية البشرية ارتكزت على تأكيد مبدأ الاعتماد على الذات في تحقيق تطلعات الشعب العماني، وقد عبر الخطاب الذي أدلى به السلطان قابوس في العيد الوطني العشرين على أن: **الطموحات العظيمة للأمم والشعوب لا تتحقق صدفة أو بالاعتماد على الأخرين، وإنما تتحقق بالاعتماد على النفس والعمل الدؤوب والجهد والأخلاق والمبدع، والعطاء الصادق والاخلاص، والمشاركة الواعية والمسؤولة.** ولقد ظل مبدأ الاعتماد على النفس ركيزة أساسية في جهود التنمية.[2]

المطلب الثالث: ركائز الاقتصاد لسلطنة عمان.

يعد العامل الاقتصادي من العوامل المهمة التي تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي في الدول، لذلك فإن توفر الامكانيات الاقتصادية الوطنية من جهة، والقدرة على استثمارها من خلال استغلال الأمثل للموارد البشرية وتنفيذ خطط التنمية. وكل ذلك قد يؤدي إلى توفير الظروف المناسبة لإعداد جيش قوي من الكم والنوع ,وبالشكل الذي يتناسب مع حجم الأخطار التي تواجهها الدول, كما يلعب الاقتصاد دورا مهما في توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها. مما يعني أن العامل الاقتصادي يعد أحد العوامل المهمة في السياسة الخارجية لأي دولة من خلال التوظيف الأمثل لها[3].

---

[1] حمود بن عبد الله بن حمود الوهيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3] غازي صالح نهار، القرار **السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة وحرب الخليج العربي الثانية (1990-1996)**. د د ن، الأردن,1997,ص28.

1/قطاع الثروة النفطية والغاز الطبيعي: يعد النفط عاملا مهما في موازنة سلطنة عمان. إذ يشكل نسبة 76.4 % من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة، أما قطاع الغاز الطبيعي فقد شهد نموا ملحوظا في حجم الانتاج، وتصل مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الاجمالي ما نسبته 9.2%.[1]

2/قطاع التجارة: ازدهرت التجارة في سلطنة عمان بحكم موقعها الجغرافي المتميز من خلال تحويل سلطنة عمان إلى مركز إقليمي للتجارة والخدمات وإعادة التصدير، وتتمتع سلطنة عمان بعلاقات تجارية مميزة مع غالبية البلدان والمجموعات الجغرافية.

3/قطاع الصناعة: يعد هذا القطاع ركيزة مهمة من ركائز الاستراتيجية طويلة المدى، وتبلغ مساهمة هذا القطاع ما نسبته 14% من الناتج القومي الاجمالي.[2]

4/قطاع الزراعة: تزيد نسبة الأراضي المزروعة بالسلطنة عن مئة وسبعة وستون ألف فدان وتشكل المنتجات الزراعية والسمكية ما نسبته 22% من صادرات السلطنة غير النفطية , ويعتبر النخيل المحصول الأول تعداداً وانتشاراً , ويزيد عدد أشجار النخيل على ثمانية ملايين نخلة إضافة إلى 700 ألف في الحدائق والمنتزهات , وتبلغ المساحة المزروعة بأشجار النخيل حوالي 50% من إجمالي الأراضي الزراعية بالسلطنة.

كما أمر السلطان قابوس بمشروع يسمى (مشروع المليون نخلة) في عام 2009 ومنذ ذلك الوقت بدأت الخطوات العملية للمشروع وتم حفر 60 بئراً إنتاجيا لتوفير المياه التي يحتاجها المشروع حيث بدأ المشروع باكورة أعماله بتنفيذ المزرعة النموذجية في ولاية نزوى على مساحة تقدر بنحو سبعمائة فدان تستخدم فيها أحدث التقنيات في الزراعة والري.[3]

5/الثروة السمكية : تمثل الثروة السمكية أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني ومصادره المتجددة والمؤمل عليها في تنويع مصادر الدخل في سلطنة عُمان إذ يقدر المخزون السمكي القابل للاستغلال بنحو مئتان وسبعة وثمانون ألف طن بالإضافة إلى أربعة آلاف طن من أسماك الفنار التي لم تستغل بعد, ويوفر قطاع الثروة السمكية نحو ستة آلاف فرصة عمل في الأنشطة المتصلة بمهنة الصيد ، ومن المتوقع أن

---

[1] حمود بن عبد الله بن محمود الوهيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3] بسام العريان وشادية الزغير، **مرجع سبق ذكره**.

يستوعب مزيداً من القوى العاملة الوطنية مع قيام المشاريع السمكية المستهدفة وخاصة في مجال الاستزراع السمكي[1].

6/الثروة النباتية: من بين النباتات التي تنمو في عمان هناك شجرتان كان لها تأثير عظيم في ازدهار اقتصاد البلاد وهي: شجرة النخيل وشجرة اللبان.

- **النخيل:** تقريبا جميع مناطق السلطنة لائقة لزراعة النخيل غير أن المشكل يقع في قلة الحشرات (مثل النحل) التي تساهم في تلقيح الأزهار وإعطاء التمر. رغم ذلك فإنه ينمو في عمان أكثر من 150 نوع من النخيل ومن بينها 20 ذات أهمية اقتصادية.
- **اللبان:** في عمان نجده بالدرجة الأولى في منطقة الظفار في جنوب السلطنة. عرف اللبان منذ عصور ما قبل الميلاد وقد اعتمدت على تجارته عدة حضارات عربية ويعتبر اللبان العماني من أجود أنواع اللبان عالميا.[2]

تشهد مؤسسات الدولة العمانية ثورة لإعادة هيكلة الاقتصاد وإصلاح الخلل في بنية التشغيل والإنفاق لجعل الاقتصاد أكثر استدامة وقدرة على المنافسة. وقد كانت سلطنة عمان أول بلد من مجلس التعاون الخليجي يعد استراتيجية تنموية على المدى الطويل هدفها الأساس رفع التبعيات الهيكلية للاقتصاد بالتوازي مع حصول تغيير ديمغرافي كبير. وأطلق على هذه الخطة اسم "رؤية عمان 2020." والتي هي خطة تتمحور حول المستقبل الاقتصادي لسلطنة عُمان حتى العام 2020، أطلقت سنة 1995، وتعتبر بمثابة خارطة طريق لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد على مدار 25 عاما، وتشمل الأهداف التالية:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- تغيير الدور الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص.
- دعم القطاع الخاص.
- تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل القومي.
- عولمة الاقتصاد العماني.

[1] **نفس المرجع.**

[2] ويكيبيديا، **مرجع سبق ذكره.**

- رفع مستوى مهارات القوى العاملة العُمانية وتطوير الموارد البشرية.[1]

المطلب الرابع: المقومات العسكرية لسلطنة عمان

يعتبر العامل العسكري من العوامل المحددة للسياسة الخارجية للدول حيث تحدد الدول حجم ونوعيات قواتها المسلحة وفق أهدافها ومصالحها القومية وقدرتها على تسليح نفسها ذاتيا أو الاعتماد فقط على مصادر خارجية، هذا فضلا عن مصادر التهديد التي تواجهها الدولة في دوائرها الإقليمية والمحلية وطبيعة وحجم تسليح هذه المصادر، فالقدرات العسكرية مرتبطة بمدى إمكانية الدولة على توظيف قوتها المسلحة كما ونوعا لخدمة أهداف سياستها الخارجية ، والقدرة العسكرية قد تكون لأغراض الدفاع أو الهجوم لهذا تعد القوة العسكرية من أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول كافة. ويتجسد هذا التأثير في كونه يمثل وسيلة وحماية في آن واحد، ففي الوقت الذي يعتبر أحد المسائل الفاعلة التي لها دور مؤثر في دفع النظام السياسي لاختيار أحد البدائل السلوكية في أوقات الحرب والسلم فإنه غاية تتجسد في النظر إلى القدرات العسكرية للدولة على أنها المظهر السياسي لقوتها وإحدى أبرز الأسس التي يستند إليها النظام السياسي في اتخاذ القرارات. [2]

ومن المعلوم أنه في الوقت الحالي يلعب الجيش دورا مهما في السياسة الخارجية لسلطنة عمان ,إذ يساهم في تنفيذ خطط التنمية وذلك بسبب توافر الامكانيات الهندسية والتقنية التي تعد نموذجا حيا في تكامل المهمات والامكانيات العسكرية والمدنية, والذي يعد أمرا مهما في دعم و توجيه السياسة الخارجية العمانية.[3]

ومن المهام التي ينفذها الجيش العماني تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها سلطنة عمان بالدفاع المشترك, وكذلك المشاركة في التدريبات المشتركة (المناورات الدولية), كما أن جهاز المخابرات العامة في سلطنة عمان له دور بارز في السياسة الخارجية العمانية ,وذلك من خلال تزويد صانع القرار السياسي الخارجي بالمعلومات الأساسية لاختيار وصناعة القرار المناسب لذلك, كما تم انشاء مجلسين يختصان بالنظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة و الأمن الوطني وهما مجلس الدفاع الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم 105 لسنة 1996, ومجلس الأمن الوطني الصادر

---

[1] سعيد الكيومي، **عمان 2040 رؤية تتطلع إلى المزيد من التطور والانجازات"**, ت النشر:2014/09/24,ت الاطلاع:2019/04/20,على الموقع:https://alarab.co.uk/%D

[2] غازي صالح نهار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 40 -47.

[3] حمود بن عبد الله بن حمود الوهيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

بموجب المرسوم السلطاني رقم 63 لسنة 2003, ولهدين المجلسين مساهمة فعالة في تنفيذ وتوجيه السياسة الخارجية.[1]

ويمثل دور القوات المسلحة وأجهزة المخابرات فيما يلي:

- تقوم القوات المسلحة العمانية بالإسهام في تنفيذ خطط التنمية.
- يقع على عاتق القوات المسلحة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم السلطنة بمقتضاها بالدفاع المشترك.
- يؤدي جهاز المخابرات دورا مهما في السياسة الخارجية من خلال تزويد صانع القرار السياسي الخارجي بالمعلومات الأساسية لاختيار وصناعة القرار المناسب لذلك.
- تحتل القوات المسلحة والمخابرات العامة مكانا مهما بين أجهزة الدبلوماسية العمانية بما تلعبه من دور في تنفيذ السياسة الخارجية العمانية، ومد صانع القرار السياسي بالمعلومات الضرورية لا تخاد القرار السليم.[2]

ولقد بلغ الانفاق العسكري للسلطنة عمان بين 1988–2009 (من 2.11 مليار دولار إلى 4.58 مليار دولار). أي بنسبة 10.4%. وهذا ما يؤكد على أن السلطنة تولي الجيش أهمية بالغة في خططها التنموية وبما يساعد على تنفيذ السياسة الخارجية لسلطنة عمان، كما أن ذلك يؤكد على أن الجيش هو رمز قوة الدولة للوظائف الكثيرة التي يقوم بها ولارتباط الجيش بالسياسة الخارجية ارتباطا وثيقا.[3]

المبحث الثاني: النظام السياسي ومؤسسات صنع الاستراتيجية الأمنية لسلطنة عمان

إن النظر في السياسة الخارجية لدولة سلطنة عمان يستدعي الإحاطة بالظروف والمراحل التي رافقت عملية صنع القرار الخارجي. إذ من غير الممكن فهم السياسة الخارجية العمانية وتوجهاتها الاستراتيجية خاصة في ظل التحولات النهضوية التي قادها السلطان قابوس، ومن هنا وجب التعرف وفهم بنية المؤسسات العمانية وكيفية تأثيرها على صنع القرار بآلياتها المختلفة، وهذا بالتعرض في البحث إلى المؤسسات والقوى الفاعلة والمحركة للسياسة الخارجية، ودراسة النظام السياسي المعاصر لسلطنة عمان.

[1] **المرجع نفسه**، ص 36.

[2] **المرجع نفسه**، ص 37.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 37 –38.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي لسلطنة عمان

قبل التطرق إلى النظام السياسي لسلطنة عمان نتطرق إلى التعريف بالمملكة والسلطنة والإمارة ونعطي الفرق بينهم: **المملكة:** يحكمها ملك، يتم توارث الحكم فيها طبقا للعرف أو الاتفاق داخل الأسرة الحاكمة، ويكون هناك منصب ولى العهد يتم تدريبه على الحكم طوال مدة ولايته الى وفاة الملك أو أن يصيبه مكروه يحول بينه وبين الحكم. وبدأت هذه النظم الملكية تستقى آليات تمثيل الشعب منها المجالس البلدية أو برلمان، كما في الكويت.

السلطنة: وهي نظام حكم يكون فيه السلطان على رأس الدولة ويتميز بأن الحكم فيه غالبا ما يكون لفترة طويلة، يمتد عادة إلى وفاة السلطان وينتقل منه بالوراثة إلى ولي عهده. تقوم الدولة السلطانية على مفهومين مركزيين هما: "الراعي" و" الرعية"، وما يحكم العلاقة بينهما هو مبدأ "التملك" وفقا لما عرفه ابن خلدون، حيث قال:" المالك للرعية القائم في أمورهم عليهم، هو الذات وهي الموضوع، هو الفاعل وهي المنفعل، هو الأب وهي الابن"[1].

والامارة: هي صورة من صور الدول السياسية، وسميت نسبة إلى من يحكمها وهو "الأمير ."وعادة يكون نظام الحكم وراثيا كالنظام الملكي. وتعني كلمة الإمارة في اللغة الولاية .وتطلق أيضا على منصب الأمير، وعلى جزء من الأرض يحكمه الأمير. من أمثلة الإمارات في العالم، إمارة موناكو، وإمارة قطر، وإمارة الكويت.

خلال حكم سعيد بن سلطان (1807 . 1856) برزت عُمان كقوة بحرية كبرى، حيث امتدت إمبراطوريتها إلى المحيط الهندي، غير أن هذا الازدهار بدأ بالتراجع مع حظر بريطانيا تجارة الرقيق بداية القرن التاسع عشر في المناطق التي تسيطر عليها عُمان في شرق أفريقيا.[2]

ومع نهاية القرن الـ 19 انهار الاقتصاد وهاجر الكثيرون إلى شرق أفريقيا، وقاد الاستياء المتنامي في داخل عُمان إلى نداءات عديدة بإحياء الإمامة الإباضية التاريخية، وبالفعل أسست القبائل الإباضية من جديد الإمامة عام 1913 الأمر الذي تسبب بمواجهة عسكرية مع حكام البلاد، انتهت بتوقيع اتفاق

[1] ويكيبيديا، **سلطنة**، ت النشر :2019/03/02، ت الاطلاع. 2019/06/09، على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] بسمة مبارك سعيد، **التجربة الدستورية في عمان**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان, 2013، ص 15.

المسيب الذي يعطي السلطان فيصل بن سعيد حكم مسقط والساحل، ويعطي الإمامة السيطرة على الداخل[1].

ومع اكتشاف النفط عادت الأزمة بين الجانبين مع رفض الإمامة عمليات التنقيب في الداخل عن النفط، في وقت يسعى السلاطين إلى الاستفادة من النفط لتعزيز الاقتصاد، تلاقت مصالح حكام البلاد مع البريطانيين الذين دعموا السلطان في القضاء على الإمامة، وبالفعل تم ذلك عام 1959، واسترد السلطان سعيد بن تيمور سيطرته على الداخل، لكنه لم يستوف شروط بناء الدولة القوية لعدم قدرته على اختراق المجتمع.[2]

في عام 1970 أطاح السلطان قابوس بن سعيد حكم والده بمساعدة البريطانيين، وقام على الفور بتأسيس مجلس استشاري يرأسه وزير الدفاع ودعي عمه طارق بن تيمور للعودة من منفاه ليشغل منصب رئيس الوزراء ويضع أساس الحكومة الجديدة، كما دعي العمانيون في المنفى للعودة، وأنهيت القيود على الحركة، وأعلنت خطة تنموية طموحة، تم من خلالها تحقيق نمو لافت، لكن الدولة الحديثة في الوقت نفسه، لم تعاود النظام القبلي أو تلغ وجوده، بل حاولت استغلال تراث البلاد القبلي لبناء شرعيتها الخاصة وضمان حكمها.

جاء في النظام الأساسي للدولة في الباب الأول من الدستور العماني (الدولة ونظام الحكم) ما يأتي:

المادة 01: سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط.

المادة2 : دين الدولة الاسلام والشريعة الاسلامية هي اساس التشريع.

المادة3 : لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية.

المادة 10: المبادئ الأساسية:

- المحافظة على الاستقلال والسيادة، وصون كيان الدولة وأمنها واستقرارها، والدفاع عنها ضد كل عدوان
- توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 16-19.

[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والاقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة وبما يؤدي الى اشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب.

– إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الاسلامية، معتزة بتاريخه ، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته.

– اقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن[1] .

تعتمد سلطنة عمان في حكمها على نظام ملكي وراثي. ولا يستند نظام الحكم على دستور وإنما على قانون أساسي يسمى بـ"**الكتاب الأبيض**"، حيث تتعامل الحكومة مع هذا القانون باعتباره ذي قيمة دستورية، علما بأن السلطان يأتي على رأس الدولة. وكان السلطان قد أصدر في نوفمبر 1996 مرسوماً ملكياً يعلن فيه عن القانون الأساسي الذي يوضح نظام الخلافة الملكية. وينص هذا القانون على أن يتولى السلطان منصب رئيس الوزراء أيضاً، بالتزامن مع حظر تكوين الوزراء لمصالح مع الشركات التي تتعامل مع الحكومة. كما تم تأسيس برلمان بمجلسين تشريعيين بموجب القانون الأساسي وهو يضمن الحقوق الأساسية وواجبات المواطنين العمانيين[2].

يوجد ثلاثة سلطات حكومة رئيسيّة في سلطنة عمان وهي:

1/ المجلس التشريعي: يمتلك المجلس التشريعي الصلاحية للموافقة على مشاريع القوانين، أو تعديلها، حيث يقوم مجلس الدولة بمساعدة الحكومة بتطبيق استراتيجية شاملة للتنمية، ويساهم في تعميق جذور المجتمع العماني من خلال الحفاظ على الإنجازات والتأكد من مبادئ القانون الأساسي للدولة، ويقوم الملك باختيار أعضاء مجلس الدولة، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشورى بأغلبية الأصوات، وتستمر فيها الدورة الانتخابية لأربعة سنوات.

[1] فنك،" **الحكم والسياسة في عمان**"، ت النشر :2018/12/28، ت الاطلاع:2019/04/26، على الموقع: https://mawdoo3.com

[2] فنك، **المرجع السابق**

2/السلطة التنفيذية: يشغل السلطان منصب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير المالية، ووزير الشؤون الخارجية، ورئيس البنك المركزي، ويتم اختيار السلطان ورئيس الوزراء بالوراثة.

3/السلطة القضائيّة: تعتبر المحكمة العليا أقوى سلطة قضائية، وأعلى محكمة في سلطنة عمان، وتتم اختيار القضاة فيها بترشيح من مجلس القضاء الأعلى، كما يقوم الملك بتعيينهم، وتستمر الدورة الانتخابية فيها لمدى الحياة[1].

خريطة (02) التقسيم الإداري في سلطنة عمان

المصدر: أرشيف مدونة عمان الالكترونية

[1] الجزيرة، "**النظام السياسي في سلطنة عمان**"، ت النشر:2011/02/28، ت الاطلاع:2019/04/26، على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

المطلب الثاني: مؤسسات صنع واتخاد القرار في النظام السياسي المعاصر لسلطنة عمان

تدخل الدول في علاقات متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ويتم تنفيذ هذه العلاقات من خلال أجهزة مختصة يطلق عليها مؤسسات وأجهزة دبلوماسية التي يوكل إليها مهمات القيام بقيادة وصناعة وتوجيه وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة' وكنظرية عامة تقسم هذه الأجهزة إلى:

1/رئيس الدولة (السلطان): هو رأس الدولة ورئيسها والسلطة العليا والنهائية لها وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ذاته مصونة لا تمس واحترامه واجب وأمره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها. وقد حددت المادة رقم 42 من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها.

2/**مجلس الوزراء:** يقوم مجلس الوزراء بمساعدة **السلطان** في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها وهو الهيئة المناط بها تنفيذ السياسة العامة للدولة. وفي هذا للإطار فإنه يتولى بوجه خاص رفع التوصيات الى السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم ورعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والصحي والثقافي وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة ورفعها الى **السلطان** للاعتماد ومتابعة تنفيذها ومناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها والإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته والإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها وأية اختصاصات أخرى يخوله إياها السلطان أو تخوله له بمقتضى أحكام القانون[1] .

3/ السلطة التشريعية: يطلق على السلطة التشريعية في سلطنة عمان مجلس عمان, ويتكون من مجلسين هما: مجلس الشورى ومجلس الدولة, ويتكون مجلس الدولة من عدد من الأعضاء لا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الشورى حسب المادة 58 من النظام السياسي العماني.[2]

4/ السلطة التنفيذية: تعد العنصر الرئيسي في عملية اتخاد القرار الخارجي إذ يترأسها رئيس الدولة، لها صلاحيات مهمة حيث تتضح أهميتها في عملية اتخاد القرار في النواحي التالية:

[1] سعيد بن سلمان العبري، **العلاقات الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**. دار النهضة العربية، مصر ,2006، ص ص 5-6.

[2] **المرجع نفسه**، ص 10.

- أنه في الشؤون الخارجية خصوصا أوقات الأزمات تكون الحاجة ملحة إلى مركزية اتخاد القرار لما لهذه الشؤون من أهمية وجدية، فيقوم الممثلين السياسيين والاقتصاديين والعسكريين في الخارج بتقديم تقارير عن الأوضاع الخارجية لرئيس السلطة التنفيذية.
- أن بعض منهم يرى أن رسم السياسة الخارجية من قبل رئيس السلطة التنفيذية يكون بصورة أفضل من وضعها من قبل هيئة جماعية كبيرة مثل البرلمان.
- أن تقدم وسائل المواصلات ساعد على التقاء رؤساء السلطة التنفيذية ضمن لقاءات قمة.[1]

5/ القوات المسلحة والمخابرات العامة: يقول المفكر الفرنسي **ديمون أدون** :" إن للسياسة الخارجية للدول أداتين تنفيذيتين هما العسكرية والدبلوماسية"

6/ وزير الخارجية : يقوم نيابة عن رئيس الدولة بإدارة الشؤون الخارجية وفقا لما جاء في قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي العماني, ويترأس وزارة الخارجية، وقد حددت المادة رقم (4) من قانون تنظيم وزارة الخارجية حددت اختصاصات وزارة الخارجية، وهي كالآتي:

- رعاية المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية للسلطنة مع دول العالم.
- بناء وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين السلطنة ودول وشعوب العالم.
- إقامة علاقات دبلوماسية مع دول العالم وإنشاء البعثات الدبلوماسية بما يخدم مصالح السلطنة.
- رعاية شؤون المواطنين العمانيين في الخارج.
- التنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية في السلطنة بشأن استطلاع وتطوير أفاق التعاون الاقتصادي والفني مع الدول الشقيقة والصديقة.
- المشاركة في الإعداد للجان الثنائية والمتعددة الأطراف واجتماعاتها، وفي المفاوضات التي تجري بين السلطنة والدول الاخرى وخاصة فيما فيها يتعلق بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات، وفي المؤتمرات الدولية ذات الصلة بعمل الوزارة.
- تقييم مسار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين السلطنة والدول والمنظمات الاقليمية والدولية.
- تزويد الوزارات والمؤسسات المعنية بالمعلومات والتنسيق معها بشأن صياغة مواقف السلطنة إزاء المسائل ذات الصلة بعملها.

[1] حمود بن عبد الله بن محمود الوهيبي

- رصد الأحداث والتطورات السياسية الإقليمية والدولية وجمع المعلومات عنها بما يخدم المصلحة العليا للسلطنة.
- صياغة المواقف السياسة للسلطنة إزاء الأحداث الإقليمية والدولية، وإبراز السياسة العمانية أمام المحافل الدولية[1].

7/الأجهزة الفرعية لتنفيذ السياسة الخارجية العمانية:

-**البعثات الخاصة والمؤتمرات الدولية:** وهي ذات أهمية للدولة إذ تحقق منافع ومكاسب كبرى ,وهي ضرورية للتفاعل مع المجتمع الدولي .وقد أدركت الدولة أهمية المشاركة في المؤتمرات فشكلت لجنة خاصة بها بالمشاركة مع أجهزة الدولة بما يخدم الدولة والمصلحة الوطنية , وسميت هذه اللجنة بـ اللجنة العليا للمؤتمرات الدولية.[2]

- **البعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية:** يعكس النشاط الواسع والدور المتنامي للسلطنة في هذا المجال الزيادة الكبيرة لعدد المنظمات التي تشترك السلطنة في عضويتها والبالغ عددها 105 منظمة وهيئة خليجية وعربية وإسلامية ودولية، وتعير السلطنة اهتماما كبيرا لهذا الجهاز لما يلعبه من دور مهم في مجال السياسة الخارجية العمانية.[3]

- **البعثات الدبلوماسية والقنصلية:** مند تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم أعطى الأهمية الكبرى لبناء العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، ويعكس ذلك العدد الضخم للدول التي تقيم السلطنة معها علاقات دبلوماسية إذ تبلغ أكثر من 140 دولة.[4]

---

[1] سعيد بن سلمان العبري، **مرجع سبق ذكره**، ص 147.

[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3] حمود بن عبد الله بن محمود الوهيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

[4] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

خلاصة الفصل الأول:

في نهاية هذا الفصل توصلنا الى النتائج التالية :

-عمان بموقعها الاستراتيجي لعبت دورا حضاريا نشطا تفاعل منذ القدم مع كل مراكز الحضارة في العالم، إذ تطل أراضيها على بحر العرب وبحر عُمان والخليج العربي، كما وأنها تتحكم بمضيق هرمز والذي يعتبر من أكثر المواقع الحيوية أهمية في المنطقة حيث يربط بحر عُمان بالخليج العربي وهو بوابة دخول السفن القادمة من المحيط الهندي وبحر العرب.

- استطاعت سلطنة عمان أن تبني جسورا من الثقة والمصداقية المرتكزة على الصراحة والوضوح في التعامل مع مختلف المواقف والتطورات، والالتزام بمبادئ واضحة ومحددة في علاقاتها مع الجميع فشهدت مؤخرا نشاطا سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا ملحوظا من منطلق حرصها على المضي قدماً في تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة وبما يحقق المصالح المشتركة المتبادلة بين السلطنة ومختلف دول العالم .

- كان أحد الشروط الحاسمة لتحقيق "رؤية 2020" إعادة تنصيب القطاع الخاص كمحرك النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين العمانيين. لكن بقيت هذه الأهداف بعيدة المنال، حيث يواجه الاقتصاد الآن نسبة عالية من البطالة تضم الشباب العماني في حين يتزايد الطلب على العمالة الأجنبية

- النظام السياسي العماني ظاهريا محكوم بالفرد, لكنه في داخله يبدو و بوضوح نظاما حكيما في سياسته المتأثرة بقوة شخصية القائد وقدرته الفائقة على إدارة أجهزة الدولة بصورة متكاملة متوافقة.

الفصل الثاني :

السياسية التعليمية ودورها على سلطنة عمان

يعد التعليم بمختلف أنواعه ومراحله المحرك الأساسي للتنمية المستدامة، وعماد الموارد البشرية التي تعد حجر الزاوية لهذه التنمية، و قد مر التعليم في سلطنة عمان بمراحل مختلفة واكبت مستجدات التطوير ومتطلباته، واستندت كل مرحلة منها إلى منطلقات وموجهات اشتقت من احتياجات كل مرحلة، فقد كان الاهتمام بنشر التعليم هو الهاجس الأول في بداية النهضة لذا كان التركيز في بداية السبعينيات إلى منتصف التسعينيات بشكل أساسي على التوسع الكمي للتعليم لضمان وصول الخدمة التعليمية إلى أبناء السلطنة كافة من خلال الخطط الخمسية, بينما تم التركيز على التطوير النوعي منذ منتصف التسعينيات، ثم تلا ذلك تقييم مسيرة التعليم سعياً للجودة منذ عام 2011 وهو ما سوف نتناوله في المبحث الأول بعنوان الأهداف الاستراتيجية للتعليم في سلطنة عمان ،حيث نتطرق إلى الأصول الفكرية لتطور التعليم في سلطنة عمان , ثم مصادر فلسفة التعليم لسلطنة عمان، ثم أهداف التعليم في السياسة الخارجية لسلطنة عمان.

وتأسيسا على هذا ثمة مجموعة من الأجهزة والمؤسسات لسير قطاع التعليم وصنع القرار والذي سنتناوله في فصلنا هذا، ومن بين هذه المؤسسات وزارة التربية والتعليم، الجهات العسكرية والأمنية، مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مراكز ومعاهد التدريب المهني، وزارة التنمية الاجتماعية، مؤسسات التعليم العالي. وفي هذا الصدد تؤكد السلطنة على أهمية تزويد المتعلم بخبرات تعلم نوعية، وتوفير معايير الجودة اللازمة لعناصر العملية التعليمية كافة، وترسيخ ثقافة العمل بها وتعزيز دور المؤسسات المعنية تحقيقا للأهداف والغايات التربوية المنشودة.

ثم نتطرق في المبحث الثالث إلى تقيم التجربة النهضوية لقطاع التعليم في سلطنة عمان، من خلال انعكاسات التعليم على المحيط الدولي والاقليمي للسلطنة، ثم التطرق إلى أهم العراقيل والتحديات المستقبلية لتطور قطاع التعليم بالسلطنة، ثم استشراف التعليم في السلطنة عمان من المشروع النهضوي إلى تحقيق الريادة أفاق 2040.

المبحث الاول: الأهداف الاستراتيجية للتعليم في سلطنة عمان.

التعليم في السلطنة بجميع مستوياته ومراحله أحد أهم أهداف النهضة العمانية التي أوقدها السلطان قابوس بن سعيد فجر الثالث والعشرين من يوليو عام 1970، باعتبار العلم قاعدة وأساس كل تنمية وتطور. وأننا هنا نحاول تنفيذ قراءة تربوية لتطور المسيرة التعليمية عبر محطات تاريخية، هذه المسيرة التي بدأت منذ أن كانت السلطنة تغرق في الجهل وكان التعليم في معظمه عبارة عن كتاتيب لتحفيظ القرآن والحلقات العلمية الخاصة، وسنحاول من خلال هذا المبحث عرض المحطات التاريخية لتطور التعليم في السلطنة وعرض الأهداف الاستراتيجية للتجربة النهضوية العلمية.

المطلب الأول: مراحل تطور التعليم في سلطنة عمان

أولا: التعليم التقليدي:

تعد المدارس والزوايا القرآنية الوسيلة الوحيدة للتعليم في سلطنة عمان حتى عام 1970 حيث تم نشرها في معظم القرى على الرغم من اختلاف مستوياتها من منطقة إلى أخرى ومن أبرز هذه المدارس:

1 / مدرسة مسجد الخور في مسقط (1871-1888): تأسست هذه المدرسة في مسقط بجوار قلعة جلالي في عهد السلطان تركي بن سعيد في مسجد الخور وأول من قام بالتدريس أمام المسجد حيث قام الشيخ سليمان بن محمد بن أحمد الكندي بتدريس القرآن وأساسيات الدين. وعلم القراءة والكتابة والقواعد العربية.[1]

2 / مدرسة الزواوي في مسقط (1871): تم إنشاؤه في عهد السلطان تركي بن سعيد وكان يقع أسفل قلعة جلالي مسقط واستمر في تعليمه إلى عهد السلطان سعيد بن تيمور والمواد التي تم تدريسها كان القرآن الكريم واللغة العربية القراءة والكتابة والترتيب.

3 / مدرسة الشيخ راشد بن عزيز القصيبي: كان مقره في منزله، حيث يستقبل عددًا من طلاب العلوم ويتم تدريس العلوم الدينية للغة العربية في بيان، واستمر المنطق في قيادة هذه المهمة قرابة أربعين عاما وتلاميذ في المدرسة ذهبوا الشاعر السيد بدر بن هلال البوسعيدي.

[1] Oman educational portal ,**A glance at the development of education in the Sultanate of Oman**, D A : 01/05/2019, on the site: http://www.moe.gov.om/portal/sitebuilder/sites/eps/english/ips/right_menu/edu_system/eduinoman1.aspx

4 / مدرسة المسجد الوكيل: يقع في مسقط ضد بيت الأستاذ نادر بن فيصل والذي ضم عددًا من طلاب العلوم الذين أدوا من قبل الشاعر الشيخ محمد بن شيخان السلمي والأكثر شهرة هو تيمور بن فيصل، والسيد نادر بن فيصل في عهد السلطان فيصل بن تركي[1].

5 / مدرسة بيات الوكيل (1888 –1913): أنشئت هذه المدرسة بالقرب من المنزل المعروف باسم بيت الوكيل الذي يقيم فيه مسؤول حكومي أوكل إليه مهمة تسيير بعض الأمور المتعلقة بقصر السلطان والمواد التي تم تدريسها في القرآن والفقه والعربية.[2]

6 / مدرسة البينة (1914 –1930): نسب محمد علي بثينة، الذي فوض من تونس إلى السلطنة فيعهد السلطان تيمور السلطان بن فيصل، وكان يقوم بالتدريس في مدرسة الزواوي في هذه المدرسة شاركت البنات في استلام الدائرة مع الأولاد في منزل مستأجر في مسقط لهذا الغرض وتفسر هذه الدراسة المختلطة المبكرة لبعض المدارس اليوم. واصلت المدرسة عملها ابتداء من عام 1914 والمواد التي تدرس القرآن الكريم واللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والحساب وتتميز المدرسة وكذلك اعتماد خطة ندوة تضمنت ستة حصص يومية وعدد الطلاب (120) طالب يدرسون في جميع الغرف كبير في عام 1930 انتقل إلى مدرسة السلطانية التي أسستها لأول مرة الحكومة ومن الطالب الذي درس في مدرسة بثينة السلطان سعيد بن تيمور والسيد شهاب بن فيصل[3].

7 / مدرسة صحار (1924): أسسها السيد حمد بن فيصل بن تركي في عام 1924 وموقعه مقابل قلعة صحار في الشمال وتضم أكثر من مائة طالب من مختلف المناطق والقرى المحيطة بصحار، وقد تم تدريس القرآن الكريم واللغة العربية والحديثة والنحوية والحسابية والخط يشرف على مدرسة الشيخ صقر بن حمد العمري أنا[4].

8 / مدرسة السيد نادر بن فيصل (1932–1935): بدأ التعليم في هذه المدرسة في عهد السلطان سعيد بن تيمور. أحد المعلمين الشيخ أحمد بن سليمان بن زهران الريامي ، الذي كان يدرس القرآن

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] باسمة عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره.**

[4] Oman educational portal, **Op**. cit.

والتوحيد والعقيدة واللغة العربية والرقمية التي جمعت عددًا من الفتيان والفتيات بالمدرسة وشكلوا طلاب هذه المدرسة مع طلاب مدرسة مسجد خور مدرسة السلطانية في السنة الثانية 1935 .

ثانيا: بدايات التعليم الحكومي الرسمي:

بدأ التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم النظامي في عام 1930، حيث تقتصر المدارس المنشأة على تخطيط وتدريس مجموعة من المواد ذات محتوى محدد، يقوم بالتدريس مجموعة من المعلمين المعينين من قبل وزارة الخارجية، وتحت إشراف الحكومة.

1 / أول مدرسة سلطانية: أنشأت في عام 1930 في عهد السلطان بن فيصل تيمور تحت إشراف الحكومة كانت تقع في مسقط ويديرها إسماعيل بن خليل الراسي الذي وصل من فلسطين إلى عُمان عام 1929 وأصبح فيما بعد مديرا للمعرفة في عهد السلطان تيمور حتى عام 1970.شارك بعض المعلمين من الدول العربية في هذه المدرسة، حيث قاموا بتدريس مجموعة من المواد: القرآن والتوحيد والمذهب واللغة العربية والعلوم والصحة والتاريخ والجغرافيا والتربية المدنية.

2 / السلطان الثاني شول: أنشأت في عام 1935 وكان مقرها في منزل مستأجر بمسقط كانت تقتصر على تقديم التعليم لأطفال الصف الأول، درس بها القرآن والفقه الإسلامي والتوحيد واللغة العربية، اللغة الإنجليزية والتاريخ والجغرافيا والتربية المدنية والرقمية والصحة والرياضة. ثم أضافوا بها الدراسة في الصف الثاني والثالث من المرحلة الابتدائية.[1]

4 / مدرسة السيدية بصلالة: هذه المدرسة هي أول مدرسة للبنين في محافظة ظفار تم إنشاؤها سنة 1936. مكونة من ثلاث غرف واحدة مخصصة للطلاب الصغار والثانية للبالغين الشباب، وكانت الغرفة الثالثة تستخدم لتخزين. اقتصر التعليم فيها على القرآن الكريم والقراءة والكتابة وعمليات الضرب والقسمة.

3 / مدرسة السيدية في مسقط: تم افتتاح هذه المدرسة في عام 1940 وضمت الفصول الدراسية من المرحلة التمهيدية لمدة عامين ثم المرحلة الابتدائية مدتها ست سنوات. كما تحتوي على إدارة للمؤتمرات والندوات، وقد قام بالتدريس فيها عدد من المعلمين العمانيين ومعلمين من الدول العربية. [2]

5 / مدرسة السعيدية مطرح: افتتحت هذه المدرسة في نوفمبر 1959 وكانت مقرها في مدينة بيت، قامت بتدريس طلاب الفصول التمهيدية.

---

[1] باسمة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره.

[2] Oman educational portal, **Op**. cit.

ثالثا / المدارس الخاصة:

بالإضافة إلى المدارس الحكومية الرسمية، كانت هناك مدارس خاصة تقدم خدمات التعليم منها:

- **المدارس الخاصة في مطرح:** تتميز هذه المدارس بالتعليم المكثف منذ نشأتها عام 1925، من بين هذه المدارس: مدرسة محمد جواد بن درويش، مدرسة بكر بن مراد رمضان، مدرسة جواد بن جعفر الخابوري، مدرسة حسن بن علي هاشم، مدرسة محمد بن علي بن تقي، مدرسة عبد الله بن علي بن عبد الله المحمد، مدرسة قاسم بن عبد الله بن محمد، مدرسة عبد الرضا بن علي بن عبد الله. حصلت هذه المدارس على تصريح من والي مطرح بإشراف حكومي من أجل تقديم العلم والمعرفة، تراوح عدد الطلاب بين 150 إلى 300 طالب في كل مدرسة[1] وتم تعليمهم في جميع الفصول تحت إشراف معلمين من لبنان والهند وبعض الدول العربية، قدم فيها مجموعة من المواد تمثلت في تدريس القرآن الكريم واللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والجغرافية الرياضة والأنشطة الثقافية والتعليمية، ويدفع الطالب رسوم مقابل تعلمه.

مدرسة الغزالي في صور: تم افتتاح أول مدرسة نظامية خاصة في صور في عهد السلطان سعيد بن تيمور سنة 1948 بقيادة علاوي وعبد الله ابنا أحمد الغزالي، وعرفت بمؤسسة الإخوان المسلمين.

رابعا: النهضة التعليمية بعد يوليو 1970

بدأت النهضة التعليمية في سلطنة عمان عام 1970 بعد تولي السلطان قابوس الحكم، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين منفصلتين: التركيز في الفترة 1970-1998 على توسيع نطاق الوصول والتركيز في الفترة 1999-2007 على تحسين الجودة.[2]

المحطة التعليمية الأولى1970-1975: (الخطة الخمسية الأولى*[3]) هذه المرحلة شهدت عملية الانتشار السريع للتعليم، نتاج حرص السلطان عَلَى نشر التعليم، بأسرع ما يمكن وفق الإمكانيات المتاحة

---

[1] Ibid.

[2] Oxford business group , Oman's education sector focuses on quality and the right skills to meet the needs of the economy , Oman 2017, D A : 01/05/2019, on the site:

https://oxfordbusinessgroup.com/overview/keys-success-focusing-quality-and-right-skills-

[3] * **الخطة الخمسية الاولى:** وهي الخطة التي استمرت من عام 1976-1980 وكان المشجع على العمل بها هو زيادة عوائد النفط وكذلك زيادة حصة الحكومة في صناعه النفط وكان الهدف منها تحقيق معدل نمو ايجابي في القطاعات غير البترولية وتم خلال الخطة تخصيص 120 مليون ريال عماني للبنية الأساسية الاقتصادية والادارة الحكومية و6,2 % للبنية الاجتماعية، للمزيد عد إلى المرجع: سالم بن محمد الشنفري.

إذ قال، في عام (1972): "**المهم هو التعليم ولو تحت ظلال الشجر**". وقد سهلت الامور التعليمية وتم قبول (245) طالب وافتتحت مدارس جديدة في القطاع الشرقي من صلاله والقرى الساحلية كطاقة ومرباط وسدح، وخلال العام نفسه تم افتتاح مدرسة للبنات دخلتها (650) طالبة. وفتحت الحكومة مدرسة ابتدائية في أزكي بثلاث مراحل ضمت (214) طالبا و(5) معلمين، معظم هؤلاء الطلاب كانوا في مدارس الكتاتيب قبل ألتحاقهم بالمدرسة الحكومية.

وخلال العام الدراسي 1971/1970 أرتفع عدد الطلبة وبلغ (6941) طالبا وطالبة وبلغ عدد الذكور منهم (5805) في حين بلغ عدد الاناث (1136)، أما في العام الدراسي 1972/1971 فقد أرتفع عدد الطلبة وبلغ مجموعهم من بنين وبنات (15334) طالب، وكان عدد الطلاب الذكور (13382) أما الإناث فكان (1952) طالبة.[1]

وشهد العام الدراسي 1973/1972 أنشاء مدارس جديدة للبنين أحداها في حاسك في الطرف الشرقي من مقاطعه ظفار وأخرى في مدوى على الجانب الغربي الى جانب مدرسة اضافية في صلاله نفسها، وبلغ عدد مدارس الذكور في العام المذكور (72) مدرسة ووصل عدد الطلاب الذكور الى (27691) طالب والاناث (7874) طالبه وبلغ عدد المدارس (111) مدرسة منها مدرسة ثانوية للذكور و(7) مدارس إعدادية و(103) مدرسه ابتدائية وهي موزعه الى (26) مدرسه للإناث و(75) مدرسه للذكور.[2]

وخلال هذه الفترة كانت الأمية عقبه كبيرة تواجه مسيرة التعليم الا أنه تم تخطي هذه العقبة تحت شعار "التعليم للجميع"، وأصبح بذلك التعليم متاحاً للجميع دون أية قيود بسبب العمر أو الجنس، كما تم افتتاح أول مجموعة من مراكز محو الأمية جذبت اليها بحماس شديد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وقد التحق بهذه المراكز (3587) دارساً في مختلف مناطق السلطنة منهم(786) من النساء. ومن أجل إعداد القيادات التربوية وتدريبها في مجال تعليم الكبار، قامت وزارة التربية بنشاطات على المستوى المحلي والخارجي، فعلى المستوى المحلي أعدت الوزارة دورة تدريبية للعاملين في مراكز تعليم الكبار بالتعاون مع الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، وبالتعاون مع المركز الدولي للتعليم واليونسكو. اما على

[1] باسمة عبد العزيز، التعليم في سلطنة عمان 1970-1995، **مجلة كلية التربية الأساسية**، العدد 13، جامعة الموصل,2013. ص

[2] **المرجع نفسه**

المستوى الخارجي فقد شاركت السلطنة في دورات وحلقات دراسية وندوات في كل من السعودية والعراق ومصر لتطوير الكادر الوظيفي العامل في هذا المجال.[1]

شهد العام الدراسي 1975/1974 زيادة في أعداد الطلبة في جميع مراحل السلطنة، حيث بلغ عددهم (49414) طالبا" وطالبة يدرسون في المرحلة الثانوية و(571) طالبا" وطالبة في المرحلة الإعدادية الأكاديمية و(70) طالبا" في المرحلة الإعدادية المهنية و(115) طالبا" وطالبة في المدرسة الانتدابية الخاصة. والباقون وعددهم (48576) في التعليم الابتدائي في مدارس وزارة التربية والتعليم، ويشكل هذا جميع الطلبة البالغ عددهم (150,000) وتبلغ النسبة الظاهرية للطلبة في المرحلة الابتدائية الى من هم في سن التعليم الابتدائي20,59%. ويعمل في هذه المدارس (2115) معلما ومعلمة وإداريا وتشكل القوى الوطنية16,74% من مجموع القوى التعليمية وتبلغ نسبه المتعلمين المؤهلين تربويا حوالي 56% من مجموع القوى التعليمية باعتبار الحد الادنى من متطلبات التأهيل سنتان من الدراسة الأكاديمية فوق التعليم الثانوي وتبلغ نسبه المؤهلين من القوى الوطنية التعليمية 0,75% بموجب المعيار المذكور وتبلغ نسبه المعلم الى الصف في المرحلة الابتدائية الى (1,4) معلم لكل فصل وتبلغ نسبه عدد الطلبة الى المعلم الواحد (260) طالباً في الذكور و(28) طالبه في الاناث. وشهد العام نفسه افتتاح عدد من مراكز محو الامية بلغ عددها (74) مركزاً منها (169) فصلاً يلتحق بها (5816) دارساً ودارسة [(2)]، كما اهتمت هذه المرحلة بتعليم المعوقين وفتحت صفوف ملحقة بإحدى المدارس[3].

المحطة التعليمية الثانية:(1976-1980) مع بداية العام الدراسي 1977/1976 وبعد إنشاء هيكل مستويات التعليم المختلفة في السلطنة، دخلت مرحلة التخطيط للتعليم العلمي وهي مرحلة جديدة من مراحل النهضة العمانية، وذلك بصدور خطة التنمية الخمسية حيث تركز هذه الخطة على تطوير الخدمات التعليمية وتنويع المؤسسات التعليمية وإنشاء معاهد متخصصة في التعليم الفني لاستيعاب الحصول على الشهادة الإعدادية من بين هذه المعاهد معهد نزوى الزراعي ومعاهد المعلمين والثانوية. كما تم إنشاء أول مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة " مدرسة الأمل للصم والبكم" في مسقط وتم تقديم

---

1. **المرجع نفسه.**

2 **المرجع نفسه.**

[3] خلفان بن محمد المبسلي، النهضة العمانية المباركة وملحمة التعليم، **مجلة الوطن**، ت النشر: 28 نوفمبر 2015، ت الاطلاع: 2019/05/01, على الموقع:http://alwatan.com/details/87454

برامج تعليمية تتناسب مع قدرات هذه الفئة من الأطفال في محاولة للتعليم وإعادة التأهيل لمساعدتهم على النمو والتكامل بشكل جيد للعمل والمشاركة في المجتمع.[1]

المحطة التعليمية الثالثة:(1981-1985) بدءا من الخطة الخمسية الثانية استمرت مسيرة النهضة التربوية في اتجاهين: التعليم من حيث التطور النوعي ومن أجل ترسيخ الإيجابيات التي حققت الخطة الخمسية الأولى وتجنب الجوانب السلبية حيث استمرت زيادة انتشار المدارس الإعدادية المتكاملة التي تجمع بين المراحل التحضيري والاعدادي، كما وضعت مرحلة التعليم الثانوي والتي تضم عدة فروع (ثانوي عام – إسلامي – تجاري – صناعي-زراعي-معاهد المعلمين والمعلمات)، كما تم فتح مدرسة للتربية الفكرية في مسقط وكذلك تم افتتاح معهد عمر بن الخطاب للمكفوفين، وفي نهاية الخطة الخمسية الثانية(1986/85)، بلغت أعداد الطلبة (221694) طالباً وطالبة، في (606) مدرسة ومعهد، كما بلغ عدد المعلمين (10131) معلماً ومعلمة. كما زاد عدد الطلبة المبعوثين للخارج إلى (2681)، طالب وطالبة.[2]

المحطة التعليمية الرابعة:(1990-1995) تبنت مجموعة من الأهداف منها: مواصلة التحسين النوعي للتعليم في جميع مستوياته، وذلك من خلال إحلال المباني المدرسية غير الملائمة تربويا بأخرى صالحة، مع مواصلة رفع كفاءة المعلم العماني، وتطوير مناهج التعليم التقني، كما هدفت إلى الاهتمام بموضوع تكنولوجيا التعليم، ورفع مستوى المعوقين، ومواصلة إدخال الحاسوب، مع مواصلة الجهود المبذولة في ميادين البحث التربوي، وذلك بإنشاء مركز البحوث والتقنيات التربوية، ونشر التعليم: وذلك على مستوى المراحل الثلاث الابتدائية والإعدادية الثانوية، الاقتصاد في تكلفة المنشآت المدرسية (المباني)، وذلك بنشر أنماط المباني المدرسية قليلة التكاليف.[3]

المحطة التعليمية الخامسة: (1995-2000) تميزت هذه المرحلة بوضع خطط للتعليم تتمشى مع متطلبات العصر وتطلعات المستقبل، واحتياجات التنمية في البلاد. فجاء الاهتمام بالنوعية وإعداد جميع الخطط وتوفير كل الإمكانيات لتحقيق هذه الأهداف ,كما تهدف هذه الخطة إلى تحقيق ما تنتهجه

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] جهاد الجهضمي، مسيرة سلطنة عمان في التعليم وتطوره تاريخيا منذ فجر النهضة 1970 وحتى الآن، **مجلة سبلة عمان**، ت النشر:2014/07/13، على الموقع:http://avb.s-oman.net/showthread.php?t=2193392

[3] ايمانوئيل سان خوان، تطور التعليم في سلطنة عُمان انعكاس لرؤية القائد المتميز، **مجلة رسالة التربية**، العدد 30، سلطنة عُمان، 2010. ص

السلطنة من سياسة لتطوير التعليم حتى تواكب التطوير والتحديث المنشود ,و كذا تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع النشاط الاقتصادي ومواكبة التطوير التقني. وفي هذه المرحلة شرعت وزارة التربية والتعليم في تطبيق نظام التعليم الأساسي، والذي يهدف إِلَى تطوير التعليم وتحسين نوعيته، وتخفيض تكلفته مع التركيز على أهمية الحصول على عائد تربوي كبير، بحيث يعمل النظام التعليمي على إعداد الطالب إعداداً متكاملا للحياة العلمية في القرن الحادي والعشرين[1].

تطور مسيرة التعليم العالي:

بدأ الاهتمام بالتعليم العالي منذ مطلع النهضة، ففي السبعينات أنشئت دائرة المعارف والتي كان قسم الابتعاث الخارجي من أهم أقسامها حيث كان يعتني بالكفاءات العمانية ويبعثها للدراسة خارج السلطنة وإلى مختلف دول العالم ليكون هؤلاء الطلبة ممن يتقلد المناصب العليا ويساهم في مسيرة التنمية والبناء، وكان قسم الإبتعاث الخارجي هو النواة الأولى التي تأسست منها وزارة التعليم العالي.

ويأتي التعليم العالي في أرقى سلم المراحل التعليمية، ويشمل كل أنواع التعليم الذي يأتي بعد التعليم المدرسي سواءً كان في الجامعات أو مؤسسات تعليمية أخرى، وللتعليم العالي دور بارز في إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة على أعلى مستويات ليكونوا قادرين على المشاركة بفاعلية في دفع حركة التنمية في البلاد. ونظرا للتطور المتسارع على المستوى العالمي والمحلي، فقد أصبح إعداد أجيال من الشباب المتعلم والمؤهل على مستويات عليا ضرورة ملحة تفرضها متطلبات التنمية الشاملة حتى تتوافر للدولة كفاءات ماهرة قادرة على التعامل مع المتغيرات الدولية ومعطيات التكنولوجيا الحديثة، والمقدرة على التفاعل والاستفادة من كل المستجدات لإعداد جيل من الأكاديميين والباحثين والخريجين من ذوي المستويات التعليمية العليا لسد احتياجات السلطنة من الكوادر المتخصصة في المجالات كافة.[2]

ولقد حرص السلطان قابوس في كثير من المحافل والزيارات على التأكيد على أهمية العلم والمعرفة وما حققته النهضة التعليمية في السلطنة ودور مؤسسات التعليم والبحث العلمي في الارتقاء بالنهضة التعليمية. ومن أجل هذا كرست الحكومة العمانية جهودها منذ بداية النهضة لتحقيق توجيهات السلطان

---

[1] **المرجع نفسه.** ص

[2] Salha A Issan , << Private Education In the sultanate of Oman Obstacles and Challenges >>, (By Prof in the Sultan Qaboos University),oman,2011.

قابوس لنشر التعليم بمختلف مراحله ومستوياته في كافة أنحاء البلاد وقد أدى هذا الاهتمام إلى زيادة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي والبعثات الخارجية والداخلية وزيادة الدعم لطلبة الضمان الاجتماعي والدخل المحدود، كما دعي السلطان قابوس إلى ضرورة مشاركة القطاع الخاص في تطوير قطاع التعليم فقد صرح قائلا: ". **لذلك أولينا التعليم عناية تامة فأنشئنا المؤسسات الحكومية التي تعنى بجوانب التعليم والبحث العلمي وفتحنا المجال أمام القطاع الخاص بل شجعناه وقدمنا له التسهيلات المناسبة والدعم المادي والمعنوي في هذا الشأن ليعمل القطاعان في إطار المشاركة الهادفة إلى تقديم أفضل المستويات التعليمية لأبنائنا وبناتنا وفق معايير الجودة العالمية**".[1]

وبدأت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بالظهور في بداية الثمانينات بإنشاء المعهد المصرفي العماني (معهد الدراسات المصرفية والمالية، حاليا) في عام 1983، وكليات العلوم التطبيقية في عام 1984، كما تم في نفس العام افتتاح الكلية الفنية الصناعية (الكلية التقنية العليا حاليا) وذلك لتلبية حاجات السوق المحلي من التخصصات المهنية، كما تم في تلك الفترة إنشاء بعض المعاهد الصحية لإعداد الممرضين العمانيين للعمل بالمستشفيات الحكومية، كما تم في عام 1986 افتتاح معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد (معهد العلوم الشرعية حاليا) لإعداد وتأهيل القضاة والدعاة, وتوجت المسيرة التعليمية في السلطنة بافتتاح جامعة السلطان قابوس في عام 1986. وتقوم وزارة التعليم العالي منذ إنشائها في عام 1994 بالمرسوم السلطاني رقم (1994/2) بالعمل على النهوض بالتعليم العالي في السلطنة، حيث توسعت قاعدة مؤسسات التعليم العالي لتشمل مجالات مختلفة وتخصصات متعددة تلبي احتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل، ولم يكن هذا التوسع محصورا على التعليم العالي الحكومي بل كان للقطاع الخاص العماني الإسهامات الملموسة، بعد أن أتيحت له الفرصة للاستثمار في هذا المجال فقام بإنشاء جامعات وكليات خاصة للمساهمة في احتياجات السلطنة من الكوادر المؤهلة علميا وفنيا، وقد مكن ذلك من تظافر الجهود لاتساع مظلة التعليم العالي الذي يعتبر هدفا وطنيا يسعى الجميع إلى تحقيقه[2].

---

[1] محمد بن سعيد اللواتي," جلالة السلطان قابوس بن سعيد: مؤسس النهضة العمانية الحديثة", **مجلة كلية التربية الاسلامية للعلوم التربوية و الانسانية**, العدد 27, جامعة بابل,2016، ص

[2] مجلة ميدل إيست, "**عمان: ماذا تغير خلال 38 سنة من النهضة؟**", ت النشر :2008/07/23, ت الاطلاع:2019/04/20, على الموقع:https://meo.news

وتوجت المسيرة التعليمية في السلطنة بافتتاح جامعة **السلطان قابوس*** في عام 1986 وفي عام 1994 أنشأت وزارة التعليم العالي بموجب المرسوم السلطاني رقم(94/2) لتتولى تنفيذ الخطط والبرامج في المجالات التربوية والتعليمية والعلمية من خلال مؤسسات التعليم العالي التي تشرف عليها، وفي النصف الثاني من التسعينات تم إشراك القطاع الخاص للمساهمة في العملية التعليمية حيث صدر المرسوم السلطاني رقم (96/41) الخاص بإنشاء كليات ومعاهد خاصة، وبلغ عدد الجامعات والكليات الخاصة آنذاك (14) كلية وجامعة واحدة وهي جامعة صحار. وتوالت التشريعات الخاصة بالتعليم العالي في السلطنة فأنشأ مجلس التعليم العالي ومن ثم أصدر نظام الجامعات الخاصة ثم تلتها اللائحة التنفيذية لنظام الجامعات الخاصة ثم إنشاء الكليات والمعاهد العليا الخاصة تم تحديد اختصاصات وزارة التعليم العالي تلاها إنشاء مديرية عامة للجامعات والكليات الخاصة، ومن بين الكليات الحكومية: جامعة السلطان قابوس ، جامعة عُمان

والكليات الخاصة: جامعة ظفار ، جامعة صحار، جامعة نزوى جامعة الشرقية ، جامعة البريمي الجامعة الألمانية للتكنولوجيا الجامعة العربية المفتوحة، كلية عُمان الطبية، الكلية الحديثة، كلية الزهراء ،كلية عُمان للسياحة , كلية مزون الجامعية, كلية عُمان البحرية الدولية , كلية التقنية العليا , كلية العلوم الشرعية , كلية كالدونيان الهندسية، كليات العلوم التطبيقية ، كلية الشرق الأوسط لتقنية المعلومات، كلية البريمي الجامعية ، كلية البيان ، كلية هندسة الإطفاء والسلامة ، الكلية الحديثة للتجارة والعلوم ,كلية مسقط ,كلية مجان ،كلية صور الجامعي نكليات ولجات للعلوم التطبيقية، الكلية العلمية للتصميم ،كلية عُمان للإدارة والتكنولوجيا، كلية الخليج ،كلية عُمان لطب الأسنان ،كلية صلالة للتكنولوجيا، كلية الدراسات المصرفية والمالية.[1]

---

* **السلطان قابوس بن سعيد:** ولد في مدينة صلاله عام 1940، درس المرحلة الابتدائية في المدرسة السعيدية في صلاله، في عام 1958 ارسله والده الى انكلترا فواصل تعليمه لمدة عامين في مؤسسة تعليمية خاصة وفي عام 1960 التحق بالأكاديمية العسكرية الملكية (سانت هيرست) كضابط تخرج برتبة ملازم ثاني، ثم انضم الى احدى الكتائب البريطانية العاملة في المانيا الغربية، عاد بعدها الى بريطانيا وأكمل دورات تخصصية في شؤون الادارة، عاد الى عُمان عام 1964 حيث فرض عليه والده الاقامة الجبرية حتى عام 1970، تقلد حكم عُمان بعد تنحية والده عن السلطة عام 1970.

[1] ويكيبيديا، "**التعليم في سلطنة عمان**"، **ت** النشر:2017/09/12، ت الاطلاع: 2019/04/27، على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/

المطلب الثاني: مصادر فلسفة التعليم في سلطنة عمان

قام السلطان قابوس باعتماد فلسفة التعليم في السلطنة وفقا لما احتوته من مصادر رئيسية ومبادئ وأهداف عامة للتعليم، لتكون مرجعا لبناء السياسات التعليمية، وموجها نحو التطوير المستمر للتعليم في جميع مراحله وأنواعه.

أولا/ الدين الإسلامي:

يستمد المجتمع العماني عقيدته وسلوكياته من الدين الإسلامي المنظمة لعلاقة الانسان بربه وبمجتمعه وبأسرته وبنفسه، ويدعوا إلى العلم والعمل وعمارة الأرض. لذا فإن الدين الاسلامي وأسسه وقيمه تمثل مصدرا أساسيا لفلسفة التعليم في السلطنة[1].

ثانيا/ الفكر السامي:

يمثل فكر السلطان قابوس

أحد المصادر الأساسية لجوانب البناء والتطوير التي تشهدها السلطنة في مختلف المجالات وكذا التوجهات المتعلقة بالتعليم وجودته وتنمية الموارد البشرية.[2]

ثالثا/ الحضارة العمانية:

تملك سلطنة عمان موقعا جيو استراتيجيا جعل منها مناطق الاستيطان الحضارية الأولى، اذ تعتبر بوابة الممرات ومنطقة عبور و التقاء كافة الأجناس من كل أنحاء العالم ,كما جعلها الموقع مركزا اقتصاديا مهما في مختلف العصور والحقب التاريخية ومنطلقا لانتشار الإسلام، و انطلقت مسيرة النهضة العمانية بما تتمتع به من مقومات فريدة أسهمت في بناء حاضر مزدهر يربط بين الماضي العريق و المستقبل

[1] إبراهيم خليل العلاف، **الخليج العربي: دراسات في التاريخ والسياسة والتعليم**. مركز الدراسات الإقليمية,العراق,2007, ص90.
[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

المشرق, وفي ضوء هذه المقومات تعمل فلسفة التعليم بالسلطنة على بناء جيل واع بمنجزات وطنه الحضارية وتطلعاته المستقبلية ليكمل مسيرة البناء والتطوير[1]

رابعا / النظام الأساسي للدولة:

مثل النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 101/96 في نوفمبر 1996 مصدرا أساسيا للتشريع في الدولة، ويستمد مصادره من الشريعة الإسلامية وفقا لما جاء في المادة 02 والتي نصت " دين الدولة الإسلام والشريعة الاسلامية هي أساس التشريع".[2]

خامسا/ المجتمع العماني (خصائصه، واحتياجاته، وطموحاته):

المجتمع العماني مجتمع عربي مسلم، لغته الرسمية العربية، يستمد هويته من الدين الاسلامي والثقافة العربية، ويتسم بالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، والتآخي والتعاون والمحبة والمشاركة والسلام والأمن الاجتماعي، كما يتميز المجتمع العماني بعلاقات الترابط والاحترام المتبادل والصداقة مع الشعوب والمجتمعات الأخرى، لهذا فإن من أهداف فلسفة التعليم بالسلطنة تعزيز هذه الخصائص والمحافظة عليها وترسيخ قيم الانتماء والوحدة الوطنية لتحقيق البناء المستمر والتنمية الشاملة في ضوء احتياجاته وطموحاته.[3]

سادسا/ الفكر التربوي المعاصر:

تركز فلسفة التعليم على المبادئ الفكرية والمنطلقات الأساسية التي تحكم العمل التربوي المعاصر وتحدد طبيعته ومساراته في البيئات الاجتماعية، ويعبر عن هذه المبادئ والمنطلقات من خلال المفاهيم الأساسية للتنشئة والتربية والتعليم والتدريب والتثقيف والتوعية، في ضوء معايير الجودة، وربها بالتعليم المستمر والتنمية البشرية وسوق العمل.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 91.

[2] General Secretariate of the Education Council,<< Philosophy of Education in the Sultanate of Oman>>, ((Conference of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)), 2017.

[3] Ibid.p:

[4] Ibid.

سابعا/ الرؤية المستقبلية للدولة:

تكمن أهمية السياسات والخطط الاستراتيجية للدولة باعتبارها الموجهات العامة للخطط التنموية المستقبلية وبرامجها التطويرية والتي تتبناها الحكومة في السلطنة وفق توجيهات السلطان قابوس الذي يسعى لاستكمال بناء الدولة العصرية وتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.[1]

ثامنا/ العهود والمواثيق:

تؤكد فلسفة التعليم في السلطنة على المبادئ والمواثيق الدولية التي من شأنها تعزيز الوعي بالقضايا الانسانية، وتنمية الاتجاهات الايجابية نحو رخاء الانسان وسعادته وترسيخ مبادئ المساواة والعدالة، وتقبل الأخر.[2]

المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية للتعليم في السلطنة

لقد ألقى السلطان قابوس خطابا في منظمة اليونيسكو نص على : "**إننا نولي التعليم جل اهتمامنا ونسعى لتطويره وتحسينه ورفع مستواه وتحديث المعارف وتعميقها , وإثرائها وتكييفها مع عالم دائم التغيير، انطلاقا من الأهمية التي توليها السلطنة لتنمية الموارد البشرية، وترسيخ منهج التفكير العلمي، وتكوين أجيال متعلمة تشارك في عملية التنمية، وتتعامل مع المتغيرات والمستجدات المحلية والعالمية بكل كفاءة واقتدار** "، و قد حرصت الحكومة العمانية على تنفيذ التوجيهات السامية للسلطان و الاستجابة لمتطلبات تطوير المجتمع العماني[3]

اولا: النمو المتكامل للمتعلم:

يهدف التعليم إلى تهيئة الفرص المناسبة لمساعدة المتعلمين على النمو المتكامل روحيا، ونفسيا، وفكريا، وخلقيا، وجسمانيا، واجتماعيا، وفقا لاستعداداتهم وإمكاناتهم، وفي ضوء فلسفة المجتمع العُماني وثقافته

---

[1] ب إ، "فلسفة التعليم في السلطنة: مبادئ وأهداف موجهة لبناء المنظومة التعليمية وفق أسس دينية وعلمية ووطنية ودولية"، **مجلة الرؤية**، ت النشر:2017/05/17، على الموقع:https://alroya.om/post/189650

[2] **المرجع نفسه.**

[3] General Secretariate of the Education Council,<< Philosophy of Education in the Sultanate of Oman>>, ((Conference of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)), 2017.p

وهويته وتطلعاته، وبما يكفل التوازن بين تحقيق الأفراد لذواتهم من ناحية، وإعدادهم للمشاركة في بناء مجتمعهم من ناحية أخرى .ويتم تحقيق النمو المتكامل للمتعلم بواسطة الأهداف الآتية:

- تطوير شخصية متكاملة للمتعلمين.
- تلبية متطلبات مراحل وخصائص النمو المختلفة.
- تمكين المتعلمين من اكتساب المعرفة والمهارات المناسبة للتعامل معهم التطورات الحالية والتحديات.
- تطوير قدرات ومهارات ومواهب واهتمامات الدارسين.
- تطوير الذوق الجمالي بين المتعلمين.
- تعزيز التربية البدنية والصحية للمتعلمين.
- تعزيز التعليم الأخلاقي والاجتماعي للمتعلمين.[1]

ثانيا: الهوية والمواطنة

تمثل المواطنة تعبيرا عن الانتماء للوطن، ولهويته العربية الإسلامية، بما يترتب عليها من حقوق وواجبات ومسؤولية مجتمعية مشتركة، ويتم تعزيز المواطنة والهوية العمانية انطلاقا من الأهداف الآتية:

- ترسيخ العقيدة الصحيحة، وتأصيل منهج الوسطية في الدين بسلوك الطلبة.
- إتقان اللغة العربية والاعتزاز بها.
- الاعتزاز بالهوية والتاريخ العُمانيين.
- تعزيز الشعور بالانتماء إلى الدول الإسلامية والعربية.
- الحفاظ على التراث الحضاري العماني وتطويره
- تعزيز قيم المواطنة، والحفاظ على التراث الحضاري العماني
- تنمية حس المسؤولية وقيم المشاركة المجتمعية والوطنية.
- تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة في عملية التطور الاجتماعي
- الاهتمام بالأسرة باعتبارها مكونا أساسيا للمجتمع.
- ترسيخ الحقوق والواجبات تجاه الوطن والمجتمع.[1]

[1] Ibid.

ثالثاً :العزة والمنعة الوطنية

تسعى السلطنة من خلال نظام التعليم إلى:

- تعزيز الانتماء للوطن والولاء لجلالة السلطان.
- تعزيز هيبة الدولة وسيادة القانون فيها.
- تعزيز الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع العُماني.
- ترسيخ احترام علم السلطنة والنشيد الوطني إبراز دلالتهما الرمزية والوطنية.
- تنمية الوعي بأهمية الدفاع عن الوطن وحماية مكتسباته.
- إعلاء شأن المصلحة الوطنية فوق الاعتبارات الشخصية.

رابعا: القيم والسلوكيات الجيدة

يعتمد المجتمع العماني على مجموعة من القيم والسلوكيات التي تشكل كيانه ويرسم هويته الإسلامية والعربية. وتتكامل مؤسسات التعليم في بناء هذه القيم والسلوكيات من أجل:

- ترسيخ القيم الإسلامية.
- تعزيز الالتزام بالعادات والتقاليد العمانية.
- تقدير القيم الإنسانية المشتركة.
- غرس السلوك الجيدة في نفوس المتعلمين.
- تنمية الشعور بمكانة المعلم العلمية والاجتماعية.[2]

خامسا: تعليم حقوق الإنسان وواجباته

تعد التربية على حقوق الإنسان من الجوانب التي ركز عليها الدين الإسلامي، وهي تعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم على المستوى الوطني والعالمي في سبيل إقامة مجتمع يحظى فيه جميع الأفراد بالتقدير والاحترام، ويتم ذلك بتحقيق الأهداف الآتية:

- تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وواجباته.

---

[1] ب إ, "فلسفة التعليم في السلطنة :مبادئ و أهداف موجهة لبناء المنظومة التعليمية وفق أسس دينية وعلمية و وطنية و دولية", **مرجع سبق ذكره.**

[2] Maryam Belarab ALNabhani,<< Developing the Education System in the Sultanate of Oman through Implementing Total Quality Management: the Ministry of Education Central Headquarters - a Case Study>>,(A Thesis Submitted in Fulfilment of the Requirements for the Degree ofDoctor of Philosophy (Ph.D), Educational Studies Department, Faculty of Education) ,2007,p 40.

- تنمية الوعي حول القضايا الانسانية.
- تطوير المواقف الإيجابية تجاه الذات والآخرين.
- ترسيخ الحق في الحصول على التعليم.
- تعزيز مبادئ المساواة والعدالة وفقا للنظام والقانون.
- تنمية الوعي بحقوق المرأة والطفل.[1]
- تنمية الوعي باحتياجات ذوي الإعاقة واحترامهم والتفاعل الايجابي معهم.
- تعزيز حق الأفراد في المشاركة السياسية والمجتمعية

سادسا: التعليم من أجل التنمية المستدامة

أصبح تحقيق التنمية المستدامة من أولويات دول العالم المختلفة، ومن ضمنها سلطنة عمان؛ التي تقوم على تربية الأجيال تربية متكاملة من أجل تحقيق هذه الغاية، وذلك من خلال تهيئة المتعلمين وإكسابهم المعارف والقيم والمهارات التي تمكّنهم من الاستفادة من

المعطيات الحضارية المتنوعة، والتطور التكنولوجي المتسارع، وذلك للإسهام بدور فاعل في تلبية احتياجات الحاضر والعمل على توفير متطلبات المستقبل، كما تهدف إلى:

- تزويد المتعلمين بالمعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بقضايا تنمية مستدامة.
- المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع العماني.
- بناء وتطوير القدرات الوطنية في المجالات المختلفة.
- المساهمة في حماية البيئة والحفاظ عليها.
- تطوير المعرفة والمهارات المتعلقة بالأمن المائي والأمن الغذائي ومواجهة الكوارث الطبيعية.
- تعزيز الوعي بالاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية والثروة.
- المساهمة في الحفاظ على التراث الثقافي العماني.
- تعزيز أنماط الحياة الصحية المستدامة لدى المتعلمين.
- تنمية الوعي بأهمية جميع عناصر الطبيعة، ولا سيما البيئة الخضراء.
- تطوير نظم المعارف التقليدية والمحلية في التنمية المستدامة ومالها من اسهامات.
- تعزيز ثقافة السلوك الاستهلاكي الرشيد.[1]

[1] Ibid, p41.

سابعا/ تعليم عالي الجودة للجميع:

تؤكد السلطنة على أهمية تزويد المتعلم بخبرات تعلم نوعية، وتوفير معايير الجودة اللازمة لعناصر العملية التعليمية كافة، وترسيخ ثقافة العمل بها وتعزيز دور المؤسسات المعنية، تحقيقا للأهداف والغايات المنشودة .ويتمثل ذلك في التأكيد على الأهداف الآتية[2]:

- تقدير العلم ومؤسساته.
- تنمية الطموح والدافعية نحو التعلم.
- إكساب المتعلمين المعارف الضرورية والمهارات الأسا سية.
- تنمية الشعور بأهمية التعليم لكلِّ فرد بغض النظر عن قدراته وخصائصه.
- العمل على تحقيق تعليم عالي الجودة.
- غرس ثقافة التقييم والتطوير المستمرين في جوانب العملية التعليمية كافة.
- رفع كفاءة المؤسسات التعليمية وإدارتها.
- الارتقاء بكفاءة المعلم وجودة إعداده وتأهيله.
- تمكين الجهات الاشرافية ومؤسسات الاعتماد وتدقيق الجودة من تحقيق رسالتها وأداء مهامها.
- تعزيز دور المؤسسات التعليمية في الارتقاء بأدائها وتطوير ذاتها[3].

ثامنا/ العلم والعمل:

إنَّ المواءمة بين رسالة التعليم وغاياته الكبرى مع متطلبات تنمية المجتمع واحتياجات سوق العمل يعد من أهم ركائز التعليم في سلطنة عمان، وذلك في سبيل إيجاد أجيال تمتلك من القيم والأخلاق والعلوم والثقافة والمهارات ما يؤهلها للرقي بالدولة وتنمية المجتمع وتطوّره. وبجانب المبادئ والأهداف التي عنيت بترسيخ رسالة العلم والنمو المتكامل للمتعلم، فإن تحقيق هذا المبد أ الذي يربط بين رسالة العلم وغاياته بمتطلبات التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل، يتحقق من خلال الأهداف الآتية[4]:

- التطبيق العملي للمعرفة النظرية.
- غرس قيم العمل والإنتاج.

---

[1] Ibid, p p 42-44.

[2] General Secretariate of the Education Council, Op. cit.

[3] Ibid.

[4] General Secretariate of the Education Council, Op. cit.

- تقدير العمل بأنواعه.
- تنمية المهارات الأساسية للعمل.
- السعي للمواءمة بين نواتج التعليم ومتطلبات التنمية الشاملة للمجتمع واحتياجات سوق العمل.
- تنمية مهارات العمل من أجل المنافسة المحلية والعالمية.
- تشجيع ثقافة التمهين وتعزيز فاعليتها في الحياة المهنية ل لأفراد وفي سوق العمل.

تاسعا/ مجتمع المعرفة والتكنولوجيا:

تمثل المعرفة المدعومة بالتقنيات أهم مكونات المجتمعات الحديثة، إذ تعد متطلبا أساسيا في جميع جوانب التطوير، وخاصة فيما يتصل بالتعليم والثقافة والاقتصاد، والمجالات الأخرى التي أصبحت معتمدة على توفير كم كبير من المعرفة والمعلومات .ويتحقق هذا المبد أ من خلال الأهداف الآتية:

- تعزيز القدرة على التعامل مع معطيات العصر والتكنولوجيا الحديثة.
- تعزيز إنتاج المعرفة والتكنولوجيا ونشرهما وتوظيفهما.
- الوعي بأهمية الأمن المعلوماتي وقضايا التقنية والشبكات.
- غرس مفاهيم بناء رأس المال الفكري.
- تعزيز الوعي بأهمية الاقتصاد المبني على المعرفة.
- تشجيع إنتاج المعرفة المحلية وتقديرها وتطويرها.
- توطين المعرفة والتكنولوجيا، وبناء القدرة الذاتية في مجالي البحث والتطور التكنولوجي.
- إكساب الكفايات والمهارات اللازمة لمجتمع المعرفة[1].

عاشرا/ البحث العلمي والابتكار:

تعد مهارات البحث العلمي من المبادئ المهمة في فلسفات التعليم الحديثة في سلطنة عمان، وتهدف إلى تدريب المتعلمين على الملاحظة والتحليل والتجريب والاستكشاف في المواقف التعليمية المتنوعة .وتنبثق من هذا المبدأ الأهداف الآتية[2]:

- تنمية مهارات التفكير العليا.
- توفير بيئات تعلم محفزة على التفكير والاستكشاف والبحث العلمي والابتكار.

[1] Ibid.
[2] Maryam Belarab ALNabhani, Op. cit, p50.

- تنمية مهارات البحث العلمي والاستنتاج والاستقصاء.
- تشجيع ثقافة البحث العلمي والابتكار لدى المتعلمين، وفي أوساط المجتمع.
- تقدير الموهوبين والباحثين والمبتكرين من الشباب ودعمهم.

الحادي عشر/ التربية من أجل السلام والتفاهم:

إن التعليم من أجل السلام يتحقق بتعزيز قيم التسامح، والتفاهم، وقبول الآخرين، والحوار والتقارب معهم وفقاً لمبدأ التقدير والاحترام المتبادل، ويتم ذلك بتحقيق الأهداف الآتية:

- تنمية احترام الاختلاف الفكري المتوازن والتعددية الثقافية.
- تعزيز التفاهم والتضامن بين مختلف فئات المجتمع.
- ترسيخ أنماط السلوك الإيجابية لتعزيز قيم السلام والتعايش المشترك.
- تعزيز الحوار الإيجابي والتقارب بين الثقافات.
- تنمية ثقافة احترام الرأي الآخر.
- تعزيز الوعي بقضايا التفاهم والتعاون الدولي والاحترام المتبادل ونشره[1].

وما يمكن قوله أن النظام التعليمي قدم خدمات جيدة للسلطنة خلال سنوات التكوين، غير أن المؤسسات التعليمية أدركت أنه يتوجب التركيز بصورة أكبر في توفير الخدمات التعليمية على التطور النوعي للنظام التعليمي وتجويده. لذا فقد تمت مراجعة النظام التعليمي للسلطنة وقياس مستوى أدائه وتحديد أهم التحديات التي تواجهه، وبالتعرف على تلك التحديات تم إعادة ترتيب الأولويات والبدء في تنظيم الجهود للتطوير بما يتماشى مع توجهات السلطنة ورؤيتها المستقبلية، وقد تم إدخال العديد من التغييرات الجذرية في التطوير على رأسها المراجعة الشاملة للنظام التعليمي وأدائه والذي اشتمل على مراجعة الأهداف والغايات المعمول بها وتحديد ما يتلاءم مع الاحتياجات المعاصرة والمستقبلية، وبناءً على الأهداف والغايات وتمهيداً للطريق الموصل إليها فقد تم تطوير المناهج لتتواكب مع الاتجاهات العلمية والتكنولوجية[2] .

وقد دخلت السلطنة مرحلة جديدة نحو مزيد من تطوير مؤسسات الدولة العصرية، لتفي بمتطلبات التقدم الاقتصادي والاجتماعي المتواصل، متجاوبة مع تطلعات وطموحات المواطن العُماني في العقد

[1] Ibid, p p 51-52.

[2] خلفان بن محمد المبسلي ، **مرجع سبق ذكره.**

الثاني من القرن الحادي والعشرين، وهو ما جعل السلطنة نموذجاً يشار إليه على الصعيدين الداخلي والخارجي. وأكد السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان في كلمته في افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عمان ، أن بناء الدولة العصرية التي تعهدنا بإقامتها منذ اللحظة الأولى لفجر النهضة اقتضى منا بذل جهود كبيرة في مجال إنشاء البنية الأساسية التي هي عماد التنمية الشاملة وركيزتها الأولى وتوفير هذه البنية في شتى ربوع السلطنة، أتاح فرصة كبرى للتطور العمراني في مختلف المدن والقرى على امتداد الساحة العمانية، ومهد لإقامة مشروعات اقتصادية وتجارية وصناعية عديدة ومنشآت تعليمية وثقافية وصحية واجتماعية متنوعة، وهذا لا يخفى على أي مراقب ومتابع لحركة الحياة في جوانبها المتعددة على أرض عمان الطيبة.[1]

وأضاف السلطان قابوس أن العمانيين منذ القدم صناع حضارة ولهم موروثهم التاريخي العظيم وانفتاحهم على الحضارات الأخرى عبر البحار والمحيطات وسعيهم إلى التواصل مع الآخرين وتبادل المنافع المشتركة معهم، ما يؤهلهم ليكونوا قدوة ومثلا في مجال التطور المتسارع والتقدم المتنامي والقدرة على مواكبة العصر، والأخذ بكل جديد مفيد فيه من أفكار مستنيرة وعلوم نافعة وتقنيات متجددة مع التمسك دائما بالقيم والمبادئ الرفيعة التي يؤمنون بها والتقاليد والعادات الأصيلة التي نشأوا عليها.[2]

وقد رسم السلطان قابوس خطة مستقبلية لتكمل السلطنة مسيرتها التنموية وفق النهج الذي اختارته عمان لتنفيذ سياستها نحو تطبيق كامل للعملية الديمقراطية، مشيرا إلى الإنجازات التي حققتها السلطنة مع هذا النهج في تجربة الشورى العمانية لإقامة بنيانها وإعلاء أركانها على قواعد ثابتة ودعائم راسخة تضمن لها التطور الطبيعي الذي يلبي متطلبات كل مرحلة من مراحل العمل الوطني وبما يستجيب لحاجات المجتمع ويواكب تطلعاته إلى مزيد من الإسهام والمشاركة في صنع القرارات المناسبة التي تخدم المصلحة العليا للوطن والمواطنين ضمن رؤية مستقبلية واعية وخطوات تنفيذية واعدة[3].

---

[1] عبد الله بن خليفة، سلطنة عمان: مرحلة جديدة في مسيرة النهضة، **مجلة الراية**، ت النشر: 2011/11/18,على الموقع: https://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/e29907bc-1a31-40f0-

[2] إبراهيم خليل العلاف، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

[3] خالد العثماني، مصلح العرش قابوس بن سعيد سلطان عمان، صحيفة **الخليل بن شدان الالكترونية** , العدد 10 ,ت النشر: 2016/08/31،عمان، على الموقع:https://alkhalilschool3401.wordpress.com

وتولي سلطنة عمان اهتماماً خاصا بتطوير العملية التعليمية بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مختلف المجالات الفنية التي تعنى بتطوير المناهج والتقويم التربوي وتقنية المعلومات والبرامج التعليمية وغيرها من المجالات، كما تولي الموارد البشرية اهتماماً كبيراً آخذة في الاعتبار الخطط التنموية الطموحة التي تسعى للارتقاء بالإنسان العُماني وإعداده لدعم مسيرة التقدم التي تشهدها السلطنة، ولذلك تنوعت الخطط والبرامج لتأهيل الكوادر العُمانية في المجالات الفنية والإدارية انطلاقا من أهمية الموارد البشرية في النهوض بالعمل التربوي بشكل عام.[1]

المبحث الثاني: المؤسسات التعليمية وموقعها في السياسة الخارجية العمانية

شهدت مسيرة التعليم في السلطنة تطورات سريعة ومتلاحقة، انصب معظمها بادئ الأمر على التوسع الكمي بهدف إتاحة الفرصة التعليمية لجميع المواطنين من الذكور والإناث .وقد أنشأ السلطان قابوس مجموعة من المؤسسات والجهات تشرف على التعليم بأنواعه ومراحله كافة.

المطلب الأول: وزارة التربية والتعليم

تشرفُ وزارة التربية والتعليم على التعليم المدرسي للصفوف1-12 , وذلك من خلال عدد من المدارس الحكومية التي تنتشر في جميع محافظات السلطنة وعددها 1042مدرسة حكومية وفقاً لإحصائيات العام الدراسي 2014 / 2013 ، بالإضافة إلى المدارس الخاصة وعددها 468مدرسة، والمدارس الدولية 40 مدرسة التي يديرها القطاع الخاص وهي تحت الإشراف المباشر للوزارة.[2]

تنبثق سياسة وزارة التربية والتعليم من النطق السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم،"حيث أكد جلالة السلطان المعظم في خطابه في الانعقاد السنوي لمجلس عمان في الأول من أكتوبر 2005 أن (ما تحقق على هذه الأرض الطيبة من المنجزات الحضارية في مجالات عديدة تهدف كلها إلى تحقيق غاية نبيلة واحدة هي بناء الإنسان العماني الحديث المؤمن بربه، المحافظ على أصالته, المواكب لعصره في تقنياته وعلومه وآدابه وفنونه، المستفيد من معطيات الحضارة الحديثة في بناء وطنه وتطوير مجتمعه). "وذلك مع يقين عميق بأنه بقدر نجاح المجتمع في النهوض بموارده البشرية يكون نجاحه في إقامة الدولة العصرية المتقدمة أكبر. وفي هذا الإطار تسير كل الجهود

[1] عبد الله بن خليفة، **مرجع سبق ذكره.**

[2] سالم بن زويد وآخرون، **مسيرة التعليم في سلطنة عمان**. مجلس التعليم، سلطنة عمان،2014، ص23.

وتستهدف مختلف الخطط والبرامج وفي كل المجالات بناء الإنسان العماني الحديث. قوة الحاضر وأساس المستقبل".[1]

المطلب الثاني: مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم

يشرف مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم على معاهد العلوم الإسلامية المنتشرة في بعض محافظات السلطنة، والتي يبلغ عددها حسب احصائيات 2014/2013 ست (06) معاهد.[2]

يهدف المركز إلى نشر الوعي الثقافي والديني بين العمانيين، استنادا إلى تعاليم الشريعة الإسلامية، من خلال برامج وخطط سنوية (ثقافية – دينية – تربوية) يتم وضعها بعناية بناءً على عدد من المُحددات ثمّ بعد اعتمادها تُنَفَّذ.

من أهداف المركز:

نشر الثقافة الإسلامية وتنمية المعرفة الدينية بين أفراد المجتمع العماني.

مواكبة العصر بفكر إسلامي متجدّد قائم على اجتهاد عصري ملتزم بمبادئ الدين الحنيف، وقادر على إيجاد الحلول الصحيحة المناسبة للمسائل التي تستجد في حياة المجتمع.

تدريس العلوم الإسلامية ومواد التعليم العام، من أجل بناء جيل ملتزم بقيمه الإسلامية ومرتبط بثقافة أمته وحضارتها وموروثها التاريخي، ومواكب لمعطيات العصر.

إعداد وتوفير أئمة وخطباء للجوامع والمساجد التابعة للمركز مؤهلين بثقافة إسلامية تعين على شرح رسالة الإسلام و التعريف بأحكامه و مبادئه، ورفع مستوى الأداء والكفاءة لهم ولموظفي المركز عن طريق برامج تأهيلية وتدريبية.

الإشراف على معاهد العلوم الإسلامية والمدارس التابعة للمركز والارتقاء بها، ورفع مستوى الأداء والكفاءة لأعضاء الهيئات الإدارة و التدريس بها عن طريق برامج تأهيلية وتدريبية.

الإشراف على الجوامع والمساجد التابعة للمركز، وإدارة شؤون أوقافها ورعاية مصالحها وتنمية مواردها.

تكوين علاقات تعاون ثقافية مع المؤسسات المثيلة في دول العالم الأخرى.

من أشكال التنفيذ:

[1] https://sst5.com/CustomersDet.aspx?cid=155

[2] **المرجع نفسه**، ص 24.

تنظيم المحاضرات والندوات والحلقات النقاشية

إقامة البرامج التوعوية والدورات التعليمية والتثقيفية

إصدار المجلات والمنشورات

المطلب الثالث: الوزارات والجهات الاخرى الداعمة للثقافة

تشرف بعض الجهات الأمنية والعسكرية على المؤسسات التعليمية التابعة لها كرياض الأطفال، وكلية الحرس السلطاني العماني.[1] وتتولى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مهمة الإشراف والمتابعة على مدارس تحفيظ القرآن الكريم الحكومية التي تستهدف الأطفال في مرحلة التعليم قبل المدرسي.اما وزارة القوى العاملة (مراكز ومعاهد التدريب المهني)فهي الجهة المسؤولة عن التعليم التقني والتدريب المهني، ووفقاً لإحصائيات باب قطاع العمل لعام 2013 وباب قطاع التدريب 2014 / 2013 تُشغِل الوزارة 07كليات حكومية للتعليم التقني، و06 مراكز للتدريب المهني، ومعهدين حكوميين لتأهيل الصيادين .كما تشرف على معاهد التدريب الخاصة التي تقدم دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة والبالغ عددها 164 معهدا، بالإضافة إلى مراكز التدريب التابعة للشركات وعددها 18 معهدا، كما يوجد 128 مكتب لخدمات التدريب، ووحدات تدريبية أخرى عددها12 وحدة.[2] ولكن تبقى وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسات التعليم العالي الجهة التي تتولى الإشراف على بعض مؤسسات التعليم قبل المدرسي (الحضانة – الروضة– التمهيدي) ، منها مؤسسات تابعة لجهات حكومية وبعضها مؤسسات أهلية تطوعية، وبعضها الآخر تابع للقطاع الخاص .وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم قبل المدرسي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية 180 مؤسسة تضم 15025طفلا[3]. هذا من جهة ومن جهة اخرى يمكن يظهر التثمين العلمي في السلطنة من خلال المستوى الاعلى وهو التعليم العالي حيث يمكن تصنيف التعليم العالي في السلطنة إلى التعليم العالي الحكومي والتعليم العالي الخاص ويضم التعليم العالي الحكومي جامعة السلطان قابوس وست كليات للعلوم التطبيقية، وسبع كليات للتقنية، وكلية الدراسات المصرفية والمالية، وكلية العلوم الشرعية، وثلاثة عشر معهدا للعلوم الصحية، بالإضافة إلى المؤسسات العسكرية التابعة لشرطة عمان السلطانية

[1] **المرجع نفسه**، ص 25.

[2] وزارة التربية والتعليم، **التقرير الوطني للتعليم للجميع: سلطنة عمان**، د د ن، سلطنة عمان, 2014, ص ص 7-21.

[3] سالم بن زويد وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

ووزارة الدفاع[1]. وتتمتع جامعة السلطان قابوس باستقلالية تامة في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية والمالية، في حين تتولى مجموعة من الوزارات والجهات الأخرى التخطيط والإشراف على مؤسسات التعليم العالي الحكومية، ولديها صلاحيات منح الدرجات العلمية وهي: وزارة التعليم العالي، ووزارة الصحة، ووزارة القوى العاملة، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية والبنك المركزي العماني ووزارة الدفاع وشرطة عمان السلطانية.

1/ جامعة السلطان قابوس : هي الجامعة الحكومية الوحيدة في السلطنة، وهي جامعة دولية تهدف كما نص قانونها الصادر بالمرسوم السلطاني رقم2006/71 إلى إعداد الكوادر العمانية المؤهلة أكاديمياً وفنياً للنهوض بمتطلبات التنمية الشاملة، كما تهدف إلى إجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية لخدمة المجتمع، وربط تلك البحوث والدراسات بخطط التنمية الشاملة، كما تسعى إلى التفاعل مع التجارب والخبرات العلمية العالمية في مجالات الفكر والعلم والثقافة من خلال تدعيم صلاتها وتعزيز الروابط العلمية، وتبادل الخبرات مع الجامعات والمؤسسات العلمية في جميع الدول. وتضم الجامعة تسع كليات تطرح برامج أكاديمية متخصصة لمرحلة الدراسة الجامعية، ويعتمد النظام الأكاديمي فيها على نظام الساعات المعتمدة [2].وتعمل هذه الكليات على إثراء الخبرات التعليمية للطلبة من خلال توفير أفضل التقنيات والخدمات، وتطبيق الأساليب الحديثة، وتوفير الفرص التدريبية داخل السلطنة وخارجها، كما تقوم بتزويد الطلبة بالمهارات اللازمة للعمل والحياة. وتقدم الجامعة برامج الدراسات العليا في تخصصات متنوعة لدرجة الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه، حيث يبلغ عدد برامج الدبلوم العالي 05برامج، و60برنامج للماجستير ، و30برنامجا للدكتوراه لعام.2014 / 2013 [3]

وتعد جامعة السلطان قابوس جامعة بحثية وبيت خبرة إذ تتوافر فيها برامج متنوعة لدعم البحث العلمي وتمويله، مثل برامج المنح البحثية الداخلية والخارجية والمشتركة، وبرنامج البحوث الاستراتيجية[4]. وتعمل الجامعة على بناء شراكات علمية مع مجلس البحث العلمي، ومع الجامعات الإقليمية والعالمية، ومراكز

---

[1] نسرين صالح وآخرون، إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد 07، ال عدد05، ت ال نشر2018.

[2] إبراهيم خليل العلاف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 109-111.

[3] مجلة ميدل إيست، "**عمان: ماذا تغير خلال 38 سنة من النهضة؟**"، ت النشر:2008/07/23, ت الاطلاع:2019/04/20, على الموقع:https://meo.news

[4] تقي العبدواني، قراءة في مسيرة التعليم بسلطنة عُمان، **مجلة رسالة التربية**، العدد 30، عمان، 2010, ص107.

البحث العلمي حول العالم من أجل الاطلاع على أفضل الممارسات والاستفادة منها في توطين المعارف العلمية والإسهام في بناء منظومة الإبداع والابتكار [1].

2/ جامعة مسقط : في نوفمبر 2016 حصلت جامعة مسقط على موافقة رسمية من وزارة الصحة لبدء التعليم ومن المقرر إطلاق ثلاث برامج البكالوريوس كاملة وستة برامج ماجستير وبرنامج التأسيس في سبتمبر 2017 بالاشتراك مع مؤسستين بالمملكة المتحدة وهما جامعة كرانفيلد وجامعة أستون[2].تسعى الجامعة إلى تقديم برامج تعليمية ودورات بحثية خاصة إدارة الأعمال والهندسة والتكنولوجيا داخل السلطنة وخارجها، ويحصل الطلبة المتخرجون من هذه الجامعة على شهادتين إحداهما من المملكة المتحدة والأخرى من جامعة مسقط.[3]

3/ كليات العلوم التطبيقية: تأسست كليات العلوم التطبيقية في عام 2005 بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم2004/31 ليحدد الأدوار المستقبلية لكليات التربية. حيث بدأت في تقديم برامجها في عام 2006، وتتمركز الكليات في ست ولايات :نزوى، وعبري، والرستاق، وصحار، وصور، وصلالة مما يعني توسيع مظلة التعليم العالي في مختلف أنحاء السلطنة، كما صدر المرسوم السلطاني رقم62 / 2007الذي ينظم الكليات ويوضح هوياتها من حيث إنها مؤسسات علمية لها أدوار مهمة تتمثل في إعداد الموارد البشرية وتأهيلها بما يخدم خطط التنمية الشاملة. وتمتد مدة الدراسة في هذه الكليات إلى خمس سنوات تشمل برنامج السنة التأسيسية بالإضافة إلى أربع سنوات في برنامج التخصص .وتتبع هذه الكليات نظام الساعات المعتمدة، وتمنح درجة البكالوريوس. وتقدم الكليات سبعة برامج رئيسة :إدارة الأعمال الدولية، وتقنية المعلومات، والتصميم، ودراسات الاتصال، والهندسة، والتقنية الحيوية التطبيقية، ومعلم اللغة الإنجليزية .ويتضمن كل برنامج مجموعة من التخصصات الفرعية، وتحتضن الكليات حوالي 6645 طالبا وطالبة.[4]

4/ كلية العلوم الشرعية:تعنى الكلية بتدريس العلوم الشرعية من أجل إعداد جيل واع يدرك متطلبات الحياة المعاصرة ويقدم الحلول على أسس من الثوابت الدينية، ويؤدي دورا أساسيا في البناء الروحي

---

[1] أحمد محمد شيب و هلال بن زاهر الشيهاني، الفروق في المهارات الدراسية لدى عينة مختارة من طلاب جامعة السلطان قابوس في ضوء بعض المتغيرات، **مجلة الأدب و العلوم الاجتماعية**، مجلد 03, العدد05, 2014، ص53

[2] مجلة الشبيبة، "**جامعة مسقط تحصل على الموافقة الرسمية من وزارة التعليم العالي**", ت النشر :2016/11/10, ت الاطلاع: 2019/05/01, على الموقع:https://www.shabiba.com/article/163369

[3] Oxford business group, Op. cit.

[4] Salha A Issan , Op. cit.

والثقافي للمجتمع العماني . كما تولي الكلية اهتماماً كبيرًا بتدريس النتاج الفكري العماني وتقديمه بأسلوب تربوي عصري يجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتطرح الكلية برنامج العلوم الشرعية لدرجة الدبلوم، وأربعة برامج تخصصية لدرجة البكالوريوس (الفقه وأصوله، أصول الدين، الفقه والدعوة، الدراسات الإسلامية).[1]

5/ المعاهد الصحية: يعمل التعليم العالي الصحي على تأهيل الكوادر الوطنية التمريضية والطبية المساعدة وتدريبها لتكون إحدى الدعامات الأساسية للنظام الصحي والمؤسسات الصحية في السلطنة، وذلك من خلال إنشاء عدد من المعاهد التعليمية بوزارة الصحة، إذ بلغت 13 معهدا في نهاية عام 2013، تقدم من خلالها برامج تعليمية بمختلف المجالات التمريضية والمهن الطبية المساعد, كما تهدف هذه المعاهد الى مضاعفة أعداد الخريجين وإتاحة الفرصة لطلبة المحافظات خاصة الإناث للالتحاق بها، كما تعمل هذه المعاهد على إيجاد استقرار وظيفي وأسري للملتحقين بها، وتعزيز التنمية الشاملة من خلال تمكين الخريجين من تعزيز اقتصاديات تلك المناطق .وبلغ عدد الطلبة الدارسين بالمعاهد الصحية قرابة 1845طالبا وطالبة في سنة 2014.[2]

6/الكليات التقنية: توجد في السلطنة حاليا سبع كليات تقنية : الكلية التقنية العليا في محافظة مسقط وتمنح شهادات في مستوى الدبلوم والدبلوم المتقدم والبكالوريوس التقني، وست كليات أخرى تمنح شهادات الدبلوم والدبلوم المتقدم فقط موزعة في أماكن مختلفة لتغطي التوزيع السكاني ومعظم المساحة الجغرافية للسلطنة وهي :الكلية التقنية بالمصنعة، والكلية التقنية بنزوى، والكلية التقنية بإبراء، والكلية التقنية بصلالة، والكلية التقنية بشناص والكلية التقنية بعبري،[3] وتطرح كليات التقنية تخصصات متنوعة بما يتوافق مع حاجة سوق العمل وفقا للمؤشرات الاقتصادية, حيث تقدم أربعة برامج رئيسة في الهندسة وتقنية المعلومات، والدراسات التجارية، وبرامج العلوم، وبرامج أخرى.

7/ معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد:

في عام 1986 أنشئ معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد بموجب المرسوم السلطاني رقم / 24 1986، الذي يسعى لتخريج كفاءات واعية وقادرة على استيعاب معطيات الحضارة المعاصرة ومشكلاتها المتجددة ترسيخا للقيم الوطنية والمثل الأخلاقية المستلهمة من مبادئ الإسلام والتراث الحضاري عموما

[1] محمد بن خلفان الهناني، **التربية والتعليم في خطب صاحب الجلالة: اهتمام وانجازات وتطلعات مستقبلية**. وزارة التربية والتعليم، عمان,2010,ص 90.

[2] **المرجع نفسه**، ص103.

[3] سالم بن زوي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

والعماني خصوصاً .وفي عام 1999 تم تغيير اسم المعهد ليصبح معهد العلوم الشرعية ويكون ضمن هيكل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية .وفي عام 2000بدأ المعهد لأول مرة في قبول الطالبات للدراسة في المعهد لنيل درجة الدبلوم في العلوم الشرعية بعد أن كان مقتصرا على الطلاب الذكور .وفي 2014 صدر المرسوم السلطاني رقم 2014 / 35 القاضي بإنشاء كلية العلوم الشرعية لتحل محل معهد العلوم الشرعية[1].

8/ كلية الدراسات المصرفية والمالية: تأسست كلية الدراسات المصرفية والمالية بموجب المرسوم السلطاني رقم 1983 / 64 في عام 1983 تحت إشراف البنك المركزي العماني وبدعم من البنوك التجارية بهدف إعداد الكوادر المصرفية والمالية المؤهلة، وإجراء البحوث العلمية في المجالات المتعلقة بالقطاعين المصرفي والمالي .ومنذ إنشائها ترفد الكلية صناعة الخدمات المصرفية والمالية بالكوادر المؤهلة أكاديميا بما يتناسب مع احتياجات السوق المحلي، ويتضح ذلك جلياً من خلال نسب التعمين المتحققة في القطاع المصرفي[2].

وبما أن مؤسسات التعليم العالي تتبع عدة جهات اختصاصية ولكون عملية وضع السياسات وتنسيق الإجراءات فيما بين هذه المؤسسات ضرورية، فقد كان حتميا إيجاد مظلة واحدة تقوم بتلك المهمة، لذلك جاء إنشاء مجلس التعليم العالي بالمرسوم السلطاني رقم (98/65). وصدر المرسوم السلطاني رقم 2012/48 بتشكيل مجلس للتعليم ليحل محل مجلس التعليم العالي. وحدد اختصاصاته المتمثلة في رسم السياسة العامة للتعليم بمختلف أنواعه ومراحله، والعمل على توجيه التعليم بما يتفق والسياسة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الشاملة، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للسلطنة، ووضع استراتيجية للتعليم في إطار السياسة العامة للدولة بالتنسيق مع الجهات المختصة، والعمل على متابعة تنفيذها .وقد قدم المجلس خلال السنوات الماضية الكثير من الإنجازات متضمنا المبادرة لإعداد استراتيجية التعليم، وسن التشريعات والنظم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في إنشاء الجامعات والكليات وتأسيس الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، وقام بإنشاء مركز للقبول الموحد

[1] **المرجع نفسه**، ص 107.

[2] **المرجع نفسه**، ص114.

من أجل الدفع بمسيرة حركة التعليم بالسلطنة.[1]

6/مركز القبول الموحد: تم إنشاء مركز القبول الموحد بمرسوم سلطاني رقم (2005/104) وهو إحدى المديريات التابعة لوزارة التعليم العالي، ويعنى بتنسيق وإنهاء إجراءات قبول الطلبة الذين أنهوا دبلوم التعليم العام بالمدارس (الثانوية العامة)، ويرغبون في الحصول على مقاعد دراسية بمؤسسات التعليم العالي داخل وخارج السلطنة عبر التسجيل في نظام القبول الإلكتروني . ويضمن هذا النظام الفرص المتساوية لجميع الطلبة المتقدمين، كما يلبي حاجة المجتمع في تسهيل عملية تقديم طلبات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وإدارتها بكفاءة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة طبقا لرغبات الطلبة، ومجموع درجاتهم وشروط الالتحاق التي تحددها المؤسسة والمقاعد الدراسية المتوفرة في كل برنامج دراسي. وشهد المركز تطورا ملحوظا ليضم نظما إلكترونية متعددة وهي: نظام قبول إلكتروني للمرحلة الجامعية الأولى ويختص بتسجيل وقبول طلبة خريجي دبلوم التعليم العام وما يعادله من الشهادات الأخرى. أما نظام القبول للدراسات العليا ويختص بتسجيل طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه). كذلك نظام الإعانات المالية الداخلية ويختص بتسجيل وقبول الطلبة العمانيين الدارسين على نفقتهم الخاصة بمؤسسات التعليم العالي الخاصة داخل السلطنة لمواصلة دراستهم على نفقة وزارة التعليم العالي. أما نظام الإعانات المالية الخارجية فيختص بتسجيل الطلبة العمانيين الدارسين على نفقتهم خارج السلطنة لمواصلة دراستهم على نفقة وزارة التعليم العالي. بينما نظام البعثات الداخلية والخارجية الشاغرة والمنح المقدمة من مؤسسات التعليم العالي أو بعض مؤسسات القطاع الخاص يختص بتسجيل وقبول طلبة الأعوام الدراسية السابقة ممن لم يسبق لهم الحصول على فرصة للالتحاق بالتعليم العالي. وأخيرا النظام الإحصائي للتعليم العالي ويختص بتوفير ونشر بيانات إحصائية عن قطاع التعليم العالي في السلطنة[2].

أما بالنسبة إلى البعثات الخارجية فقد أولت وزارة التعليم العالي اهتماما بالغا في رفد الطلبة العمانيون خريجي دبلوم التعليم العام أو ما يعادلهم وإلحاقهم في بعثات خارجية حكومية، أو منح دراسية مقدمة من بعض الدول من أجل تأهيلهم للحصول على الإجازة الجامعية الأولى (البكالوريوس) في مختلف التخصصات العلمية التي يحتاجها سوق العمل بالسلطنة، ومن ثم الإشراف عليهم و ضمان سير

[1] خالد قطناتي وخالد عويس، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل، **مجلة الإدارة العامة**، المجلد 38، العدد 03,2011.

[2] خلفان بن محمد المبسلي، **مرجع سبق ذكره**.

دراستهم وتقديم كل ما يحتاجون إليه من رعاية وخدمات تعينهم على تحقيق أهداف ابتعاثهم للخارج، وقد صدرت التوجيهات السامية من قبل السلطان قابوس بتخصيص(1000) بعثة خارجية لمرحلتي الماجستير والدكتوراه في التخصصات العلمية التي يحتاج إليها سوق العمل العماني ، حيث قسمت البعثات على مدى خمس سنوات بواقع (200) بعثة لكل سنة موزعه على التخصصات الطبية والطبية المساندة بعدد (46) بعثة للماجستير والدكتوراه وعدد (154) بعثة لمختلف التخصصات[1].

كما تقدم الحكومية العمانية منح دراسية داخل السلطنة وخارجها لتشجيع استثمارات القطاع الخاص ،ففي عام 2013/2012 منحت وزارة التعليم العالي 9738 منحة داخلية للطلاب الذين يتابعون التعليم العالي في 20 كلية خاصة وسبع جامعات, و تم تقديم 1395 منحة دراسية إضافية للطلاب الذين يدرسون في الخارج لإكمال شهادات البكالوريوس, كما خصصت السلطنة ميزانية كبيرة من أجل الانفاق على القطاع التعليمي , حيث وصلت مخصصات ميزانية التعليم عام 2016 إلى 1.65 مليار ريال (4.3 مليار دولار) ، أي ما يمثل 14 ٪ من إجمالي النفقات, وتسعى السلطنة إلى الزيادة في الميزانية لقطاع التعليم. [2]

المبحث الثالث: تقيـم التجربة النهضوية لقطاع التعليم في سلطنة عمان

بذلت حكومة سلطنة عمان جهودا كبيرة لنشر التعليم وخصصت أموالا وميزانية كبيرة لتحقيق التكافؤ في الحصول على حق التعليم لكل فئات المجتمع مند بداية النهضة و منذ بداية الخطط الخمسية للتنمية والتركيز على قطاع التعليم مما انعكس على محيطها الداخلي والخارجي , وهو ما سنتناوله في المطلب الأول, إلا أن القفزات العددية في الزيادة بين بداية الخطة و نهايتها أخد ينخفض بشكل كبير في الخطة الخامسة و السادسة و بشكل جدري في الخطة السابعة هذا ما دفع بالسلطنة إلى البحث عن سبل و خطط استراتيجية لوضع تحديات للنهوض بقطاع التعليم و مواجهة عراقيل التعليم ,وهو ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل في المطلب الثاني, وسنتناول في المطلب الثالث استشراف التعليم في السلطنة عمان من

[1] عمان العمانية، التعليم ركيزة للبناء والتنمية، **مجلة البيان**، ت الصدور:26 سبتمبر، على الموقع:
www.albayan.ae/opinions/arab-editorials/2013-09-26-1.1967388

[2] Oxford business group, Op. cit.

المشروع النهضوي إلى تحقيق الريادة أفاق 2040, حيث نتطرق إلى رؤى 2020, ثم الرؤية المستقبلية 2040,وسيناريوهات قطاع التعليم في السلطنة.

المطلب الأول : انعكاسات التعليم على المحيط الدولي والاقليمي لسلطنة عمان

إن سلطنة عمان منذ بداية عصر النهضة فيها أولت اهتماما كبيرا بالتعليم واعتبرته من أبرز الأولويات في تلك الفترة مع القطاع الصحي والبنية التحتية له، وقد شهدت قفزة نوعية في قطاع التعليم من 1970 إلى عام 2000 حسب تقرير البنك الدولي لعام 2001 حيث وصفها البنك بأنها قفزة نوعية وضخمة وغير مسبوقة ولا مثيل لها في أي بلد أخر، كما احتلت سلطنة عمان المرتبة الأولى عالميا في التقدم في مجال التعليم والصحة حسب التقرير العالمي للتنمية البشرية سنة 2010[1]، وذلك راجع حسب التقرير إلى أن السلطنة ملتزمة بتوفير تعليما جيدا للجميع , وذلك من خلال التأكيد على حق كل طفل في التعليم المجاني ، و إدخال المرأة للتعليم ,وتعميم حق التعليم للجميع بما في ذلك محو الأمية وفئة دوي الاحتياجات الخاصة، كما تقر السلطنة حق الجاليات الأجنبية في انشاء مدارسها الخاصة بها.

ويمكن تحديد ثلاث مراحل لتطور نظام التعليم العماني والتي تضمنت الاستراتيجيات التنموية طويلة المدى الأولى والثانية والخطط التنموية الخمسية التي ترجمت هذه الاستراتيجيات، فقد أنشأت المرحلة الأولى من عام 1970 إلى منتصف التسعينيات البنية التحتية التعليمية لزيادة فرص الوصول إلى التعليم في جميع أنحاء السلطنة. ثم أدخلت المرحلة الثانية من منتصف التسعينيات إلى 2000 إصلاحات لتحسين جودة نظام التعليم. و تركز المرحلة الثالثة من 2000 إلى الوقت الحالي على مراجعة وتقييم النظام بهدف تحسين نتائج قطاع التعليم , وهو ما اقرته السلطنة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المنعقد في سبتمبر 2015 ، التي ترمي للبناء على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت في عام 2000 تتكون أهداف التنمية المستدامة من 17 هدفا، وجاء التعليم في الهدف الرابع الذي ينص على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .وقد أنجزت هذه

[1] Amira Sulaiman Al Shabibi and Heikki Silvennoinen†, Challenges in Education System Affecting Teacher Professional Development in Oman, **Athens Journal of Education**, Volume 5, Issue 3,2018.P 79

الأهداف من خلال اجتماعات متواصلة على مدى عامين ومشاركة واسعة من مختلف بلدان العالم ومنظمات المجتمع المدني [1].

وتجدر الإشارة إلى أن سلطنة عمان كانت إحدى محطات هذه الاجتماعات, حيث استضيفت في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع لعام 2014 الذي عقدته اليونسكو، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وصدر البيان الختامي، أو ما يعرف باتفاقية مسقط الذي أكد المشاركون فيه على أن التعليم يمثل حقا أساسيا من حقوق الإنسان ويتعين وضعه في طليعة جدول أعمال التنمية العالمية للفترة ما بين عام 2015وعام2030 ،وحرصا من السلطنة على التزامها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ، سوف يسعى مجلس التعليم للعمل على متابعة تحقيق هدف التعليم وغايته المحددة خلال خمسة عشر عاما قادما.[2]

حققت السلطنة إنجازات مهمة على صعيد التنمية الصحية، انعكست على التطور الملحوظ في الحالة الصحية للمجتمع العماني، والذي جاء مصاحبا للتطور في الخدمات والرعاية الصحية وما صاحب ذلك من تطور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نتاج تركيز السلطنة على التطور العلمي وتطور قطاع التعليم ومرافقه وفتح كليات الطب ومعاهد للطب المدعم. وقد أشادت كثير من المنظمات الدولية بهذه الانجازات وأصبحت الخدمات الصحية في السلطنة تضاهي تلك التي في الدول المتقدمة. ووفقا لتقديرات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات للسكان في عام 2012 بلغ متوسط العمر 76 عاما، وتم زيادة نسبة المواليد بنسبة 20% مع انخفاض نسبة الوفيات بنسبة 57%.[3]

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم وأصحاب المدارس الخاصة وإدارات المدارس لتقديم أفضل الخدمات التربوية التعليمية، وبالرغم من الانجازات التي حققتها السلطنة على كل المستويات وفي كافة التخصصات نتاج التركيز على تطوير قطاع التعليم، إلا أن هناك مجموعة من العراقيل وقفت حائلا أمام زيادة التطور، هذه العراقيل والصعوبات تمثلت في:

1/ العراقيل التي تواجه التعليم قبل المدرسي:

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] وزارة التربية والتعليم, **التقرير الوطني للتعليم للجميع سلطنة عمان**. اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم, عمان,2014, ص ص 38-39.

هناك بعض التحديات والعراقيل التي لا تزال تحيط بهذا النوع من التعليم، أشارت إليها بوضوح عدد من الدراسات والتقارير كتقرير وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي سنة 2012، وتتمثل هذه التحديات فيما يأتي:

- قلة وعي المجتمع بأهمية التعليم قبل المدرسي في بعض المحافظات بالسلطنة.
- قلة عدد رياض الأطفال الحكومية التي تعمل على تهيئة الأطفال للمدرسة، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يؤثر على مستوى تحصيلهم.
- النظرة الربحية البحتة لبعض المستثمرين، مما يقلل من وعيهم بأهمية الاستثمار في المناطق البعيدة.
- قلة توافر الكادر الإشرافي والتدريبي والبرامج التدريبية التي تستهدف القائمين على التعليم قبل المدرسي من معلمات ومدربات ومشرفات.
- صعوبة وجود مبان عالية الجودة.
- قلة المصادر التمويلية الداعمة للتعليم قبل المدرسي.
- عدم وجود مظلة إشرافية واحدة لمؤسسات التعليم قبل المدرسي [1].

2/ العراقيل التي تواجه النظام التعليمي المدرسي الحكومي:

توجد عدة صعوبات تواجه السلطنة ومن أبرزها:

- بعض مخرجات المدارس لا تلبي التوقعات المرجوة لمؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف (سوق العمل) .
- التفاوت الكبير بين المعلمين في امتلاك المهارات المهنية المطلوبة.
- ضعف آليات تقويم الأداء والمحاسبية.
- محدودية إعداد التقارير المالية التفصيلية التي توضح جوانب الإنفاق على الخدمات التعليمية[2].
- قِصر زمن التعلم (الأيام الفعلية للدراسة) مقارنة بالمعدل العالمي، الذي يبلغ 180 يوما فأكثر، بينما في السلطنة لا يتعدى حاليا 15 يوما.

[1] سالم بن زويد و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[2] Masoud Ali Majid Al Harthy, <<Private Higher Education in the Sultanate of Oman: Rationales, Development and Challenge>> ,((Doctoral thesis submitted to the University of Kassel)) , University of Kassel, 2011, p 265.

- التفاوت في الشراكة الفاعلة بين المدارس وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية والجهات المعنية الأخرى.
- محدودية تفعيل نظام إدارة البيانات ومؤشرات الأداء في النظام التعليمي.
- وجود فجوة في المستوى التحصيلي بين الذكور والإناث لصالح الإناث.
- قلة الكوادر المتخصصة والمؤهلة في عدد من المجالات مثل التربية الخاصة والتعليم المستمر.
- قلة الدعم المالي لبرامج التعليم المستمر والتربية الخاصة.
- قلة الأدوات التشخيصية المقننة لمختلف فئات التربية الخاصة.
- كثرة أعداد الملتحقين بنظام تعليم الكبار في الدراسة الحرة وعدم جدية الكثير منهم.
- عدم اكتمال الخدمات التعليمية المقدمة لذوي الإعاقة في السلطنة بشكل عام وفي بعض المحافظات بشكل خاص، مما يعني أن الشريحة ليست مشمولة في النظام التعليمي بمستويات الإعاقة لديها كافة.[1]

3/ العراقيل التي تواجه التعليم الخاص:

يواجه التعليم الخاص جملة من الصعوبات نوجزها في الآتي:

- لا يوجد تناسب بين الزيادة المطردة في عدد المدارس الخاصة ونوعيتها مقارنة بنوعية الإمكانيات الإشرافية والرقابية المتوافرة على مستوى الوزارة والمحافظات.
- قلة البرامج التخصصية للكادر الإداري والإشرافي.
- خلو عدد كبير من المباني المستأجرة للمدارس الخاصة من معايير الجودة المنشودة عالمياً.
- عزوف المعلمين العمانيين عن العمل في المدارس الخاصة لانخفاض الرواتب.
- قلة الكادر العماني المتخصص في العمل بالتعليم قبل المدرسي الخاص (الروضة والتمهيدي)
- عدم توافق نسب التعمين المفروضة مع واقع توافر الكوادر العمانية المؤهلة للعمل بالمدارس الخاصة والمدارس الدولية.
- قلة التعاون من الوحدات الحكومية المعنية وضعف التنسيق فيما بينها لتسهيل الإجراءات الإدارية، مثل :ارتفاع حق الانتفاع بالأراضي، والتأخير في إجراءات منح الأراضي المخصصة لإنشاء مدارس خاصة.

[1] سالم بن زويد وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 37-38.

- تمركز المدارس الخاصة ذات الجودة العالية في بعض المحافظات، وذلك لعزوف المستثمرين عن فتح مدارس خاصة في الولايات البعيدة لأسباب ربحية.
- ظهور أشكال من المدارس الخاصة هدفها الربح السريع. [1]

المطلب الثاني: دور التعليم في الجانب الامني

تُعتبر سلطنة عُمان من الدول المميزة في منطقة الخليج، نظرًا لابتعادها عن الأزمات الإقليمية ولحفاظها على موقفها السياسي المحايد وقد نجحت باحتضان التنوع المذهبي مرتكزة في ذلك على المجال التعليمي الذي تقدّم وتطوّر بصورة متواصلة فالبرجوع الى قبل 1970 كان التعليم منحصرًا على المجموعات الإسلامية وأنشطتها ثم تواصلت الاصلاحات ، والتي تزامنت مع ارتفاع دخل الدولة من مصادر الطاقة وتظهر علاقة التلعيم بالامن من خلال اهداف المنظومة التعليمة والتي تكمن في:

– إنشاء وحماية الهوية الخاصة بأهل عُمان.

–المحافظة على الوحدة الوطنية، وتعزيز مبادئ الانتماء للوطن.

–تحقيق العدالة المجتمعية.

–دعم وتحفيز السلام العالمي، وتلبية حاجات العالم المتحضر.

–تجاوز الصعاب وتطوير المجتمع العماني ، ودمج ذلك بمفاهيم الإيمان الإسلامي وتقديم الإضافة والمنفعة للعالم الإسلامي.[2]

وقد ادت هذه السياسية التعليمية التي ربطت التعليم بالأمن في السلطنة الى ما يلي :

–تعزيز الدور السياحي للسلطنة من خلال الامن الذي تنعم به في المنطقة .

– إعطاء القطاع السياحي دفعة قوية ليصبح احدى القطاعات الاقتصادية الكفيلة بتعزيز البنية الاقتصادية للسلطنة.

-الحفاظ على تقاليد المجتمع العُماني وطبيعته من خلال المنظومة التعليمية التي ساهمت في القطاع السياحي.

_اهمية الامن الاجتماعي المتاتية من الدعم الحكومي للمنظومة التعليمية في الحفاظ على التراث

[1] Masoud Ali Majid Al Harthy,op,cit, p p 267-290.

[2] رياض دومازيتي **عُمان: النظام التعليمي يتحوّل من الوافدين إلى "التعمين"**، صحيفة نون بوست ، ت ز: 2019/5/5، س: 15:00، انظر :

https://www.noonpost.com/content/27477

والمحميات الطبيعية .[1]

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه التعليم بسلطنة عمان

على الرغم من النجاحات الواضحة التي تم تحقيقها في قطاع التعليم إلا أن مسيرة التطوير التربوي لا تقف عند حد، ومن المهم لأي نظام تربوي التعرف على أهم التحديات التي تواجه خطط التطوير التربوي. وفي حالة النظام التربوي بالسلطنة فإن هناك جملة من التحديات التي تواجه هذا القطاع كما حددها تقرير التنمية البشرية سنة 2012, والذي أصدره المجلس الأعلى للتخطيط سنة 2013, وهي:

– الطبيعة الطبوغرافية للسلطنة تجعل من أمر إيصال الخدمات التعليمية إلى بعض التجمعات السكانية في السلطنة عملية مكلفة من الناحية المادية، الأمر الذي يظهر حجم الجهود التي تقوم بها وزارة التربية من أجل توطين الهيئات التدريسية والإدارية واستقرارها في هذه المناطق.[2]

– الحاجة إلى إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة بحيث يكون المعلم متمكنا من الناحية التخصصية ويمتلك مهارات وكفايات التدريس وفق المعايير الدولية.

– الحاجة إلى مزيد من الارتقاء بالجودة لكافة المستويات التعليمية، خاصة بعد تصاعد الدعوات إلى رفع مستوى مخرجات التعليم إلى مستوى الذي يتواءم مع الحاجات الفعلية لسوق العمل على الصعيدين المحلي والدولي.

– استمرار الاعتماد بشكل كبير على الحكومة مصدرا رئيسيا لتمويل التعليم ومحدودية البدائل الأخرى لمساندة هذا المصدر[3].

وهناك جملة من التحديات التي تواجه جهود تجويد التعليم من أبرزها:

– الفجوة الكبيرة بين الجنسين حيث تتفوق الاناث على الذكور في التحصيل الدراسي، حيث حققت 92% من الطالبات النجاح في امتحانات الصف الثاني عشر عام 2009 مقارنة بنسبة الذكور 73%. وتشير الدراسات الدولية لعام 2011 إلى أن الفجوة بين الجنسين في التحصيل الدراسي في السلطنة كبيرة علما

[1] حسين شحادة، الأمن يرفع أسهم السياحة في عُمان، ميدل است اونلاين ، ت ز: 2019/5/5، س: 16:00، انظر
https://middle-east-online.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D 8 %A3 %D8%B3%D 9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%81% D9%8A-%D 8 %B9%D9%8F%D9%85%D8%A7%D9%86

[2] وزارة التربية والتعليم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 30–33.

[3] Masoud Ali Majid Al Harthy,op,cit, p.295

بأنه لو كان أداء الذكور مماثلا لأداء الاناث في الاختبارات الدولية لتقدم ترتيب السلطنة لأكثر من عشر مراكز.

– على الرغم من أن الأداء الأكاديمي للإناث أعلى من الذكور في النظام التعليمي إلا أنهن أقل تمثيلا وحضورا في إحصاءات القوى العاملة الوطنية.

– هنالك بعض القلق حول ملائمة التعليم لاحتياجات الشباب وجهات التوظيف، حيث تشير بعض الدراسات إلى افتقاد خريجي التعليم العالي لمهارات أساسية كالعمل ضمن الفريق الواحد، وفي مهارات التحدث والإلقاء وفي حل المشكلات والتفكير الناقد.[1]

ولقد أدركت القيادة في سلطنة عمان التحديات التي تواجه المجتمع والأفراد، لذلك بادرت إلى تنفيذ برنامج شامل للتطوير التربوي، وجاء التطوير استجابة لتغير في معطيات الواقع بمختلف مستوياته المحلية والعالمية، لذلك فإن تطبيق التعليم الأساسي في سلطنة عمان انطلق من المعطيات الآتية:

– البحث عن سبل لزيادة وتطوير البحث العلمي والقطاع التعليمي من أجل تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.[2]

– **تأهيل الموارد البشرية الوطنية وتقليل عدد العمالة الوافدة:** فمنذ قيام النهضة العمانية الحديثة كان تعليم الكوادر العمانية وتأهيلها الهدف الرئيسي لعملية التنمية.

– **تنمية وتطوير القطاع الخاص وزيادة فاعليته في عملية التنمية:** إن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تعد عاملاً مهماً في تنمية الجانب الاقتصادي في البلد، وفي إنجاح السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة من سياسة تنويع مصادر الدخل إلى سياسة التعمين، ولذلك أعرب السلطان قابوس عن دعم الحكومة للقطاع الخاص، ودعا إلى أن يقوم القطاع الخاص بمسؤوليته أيضاً قائلاً (يتحتم على القطاع الخاص أن يتخذ خطوات جادة للاعتماد تدريجياً وبدرجة أكبر من ذي قبل على القوى العاملة والكفاءات والكوادر العمانية المتوفرة وفقاً لاحتياجات مختلف الأنشطة التي يقوم بها ليؤدي بذلك دوراً مهماً في إطار سعينا الدؤوب لبناء وتطوير قدراتنا الذاتية في كافة المجالات، وأكد أن الاعتماد على العمالة

[1] Ibid.

[2] صلاح عبد اللطيف، السياسة الخارجية العمانية، **مجلة مصر العربية**، ت النشر:2015/09/15, ت الاطلاع: 2019/04/20, على الموقع:http://www.masralarabia.com

الوافدة في بدايات النهضة كان ضرورة وقتية، لكن مع تطور النهضة وزيادة عدد الخريجين كان لا بد من التوسع في سياسة التعمين. [1]

- **التوازن بين تدعيم الخصوصية الوطنية والتفاعل مع العالم** :تؤمن القيادة العمانية بأن تدعيم الخصوصية الوطنية ينبغي ألا يكون مبرراً للانغلاق على العالم لأن خصوصية سلطنة عمان تكمن في قيم التسامح، والتعاون، والتعايش، والسلام، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، وهذه القيم ينبغي أن تكون الأساس في التفاعل مع العالم، والتواصل مع شعوبه وثقافاته المختلفة، لأن التنوع يمثل ثراء للحضارة الإنسانية، ولذلك فمرحلة العولمة التي يعيشها العالم تمثل فرصة كبيرة لتنمية قيمة التنوع، وفهم الخصوصية الثقافية في إطار ذلك التنوع الثقافي الحضاري، وهذا ما تم التأكيد عليه أيضاً في المنهج العماني الجديد[2].

المنحنى (07): الالتحاق بالمدارس، التعليم الابتدائي

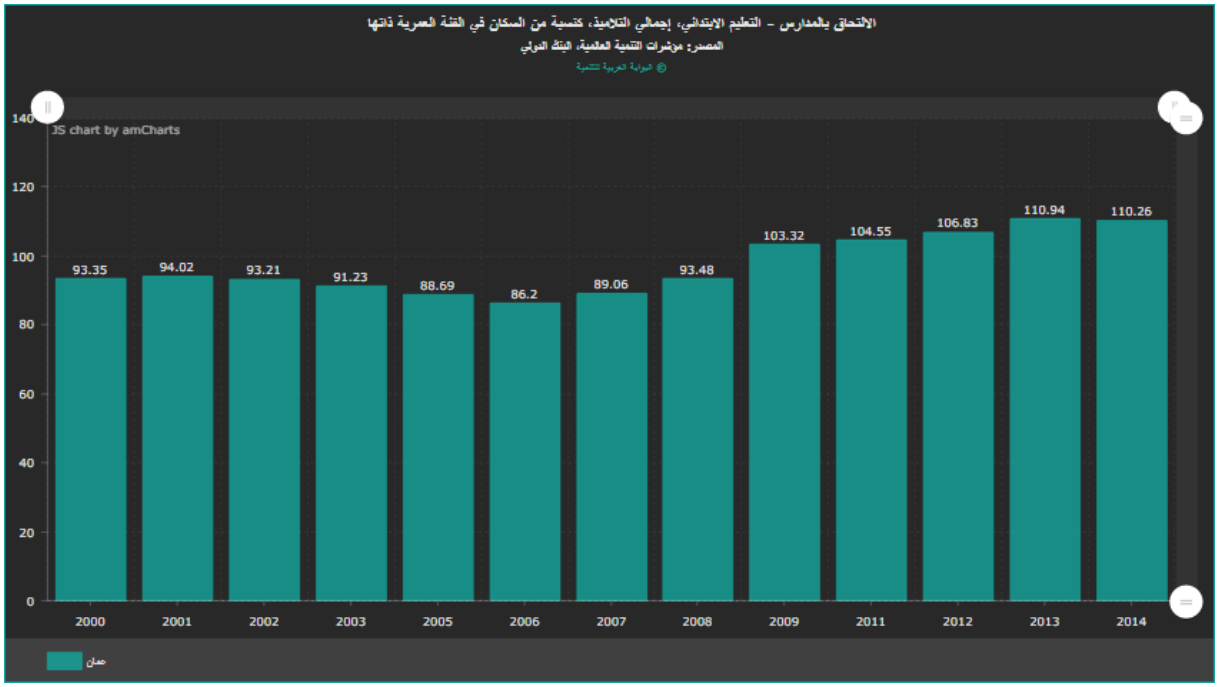

المصدر: مؤشرات التنمية العلمية، البنك الدولي

1 المعمري، تطوير التعليم في سلطنة عمان: منهج من أجل الحياة وكسب مقوماتها, **مجلة أراء حول الخليج**, العدد 136, ت النشر:2014/06/27, ت الاطلاع: 2019/04/20, على الموقع:http://araa.sa/index.php?view=article&id=847

2 **المرجع نفسه.**

المطلب الرابع استشراف التعليم في سلطنة عمان من المشروع النهضوي إلى افاق 2040

حققت سلطنة عمان العديد من الانجازات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مدار أربعين عاما الماضية موازاتا مع قيام الحكومة بدور مهيمن في قيادة النمو في القطاع كمنظم ومزود للخدمة ، إذ ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي ومحو أمية إلى أكثر من 90٪، وفي المستويات العليا والتعليم العالي ركزت السلطنة في التعليم إلى حد كبير على تحسين الجودة وفقا للمعايير الدولية , وعلى الصعيد الاقتصادي استطاعت الدولة ان تبلور رؤية مستقبلية لاقتصادها، قائمة على تعظيم مكاسبها من النظام الاقتصادي الدولي من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها. وتعتبر الخطة الخمسية الخامسة (1996/ 2000) أولى خطط تنفيذ وترجمة الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني، حيث شهدت هذه الخطة اعادة صياغة القواعد المنظمة للاقتصاد الوطني وتطويره تنظيميا وهيكليا، بما يمكنه من الانطلاق الى آفاق جديدة. ومن المنتظر ان تمثل الخطة الخمسية السادسة (2001 ـ 2006) نقلة نوعية اخرى على مسيرة التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان كونها تمثل امتدادا طبيعيا لأداء الاقتصاد الوطني خلال الخطة الخمسية السابقة. ويشير المراقبون الى ان اهم ملامح الخطة الخمسية والتي يبدأ العمل بها اعتبارا من يناير 2001 تتمثل في وضع صيغة للتعاون مع كافة الفعاليات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص، فضلا عن تنشيط الحركة التجارية والاستثمارية من خلال المشروعات العملاقة مثل انشاء الموانئ البحرية واستثمارات الغاز، والتوسع في الخصخصة ومواصلة الدعم الحكومي والمادي والمعنوي للشركات التي تنفذ مشروعات ذات قيمة مضافة عالية.[1]

وتعتبر سلطنة عمان من الدول التي تمتلك رؤية مستقبلية لاقتصادها الوطني، وتركز هذه الرؤية المستقبلية على الاسس التالية:

ـ تعزيز تنويع مصادر الدخل القومي، من خلال تنمية الموارد غير النفطية وتنمية القطاعات الانتاجية المختلفة وزيادة ارتباط الاقتصاد العماني بالاقتصاد الوطني. ويرى الخبراء ان تنويع مصادر الدخل القومي يرتكز بدوره على ركيزتين اساسيتين اولاهما: اسراع خطى الخصخصة وفي هذا الاطار فقد اعدت الدولة العديد من المشروعات لتدخل في خطة الخصخصة ومن هذه المشروعات قطاع الاتصالات، ومطار السلطنة وقطاعا الكهرباء والماء، وثانيهما: تشجيع الاستثمار الأجنبي، وفي هذا الاطار فقد

[1] مجلة البيان، " **عمان في ثلاثين عاما، خصوصية ديمقراطية ونهوض اقتصادي وتوازن سياسي** ", ت النشر:2000/12/06,ت الاطلاع: 2019/04/20, على الموقع:/ttps://www.albayan.ae/one-world

حرصت السلطنة على توفير المناخ والحوافز المناسبة للاستثمار الاجنبي لاسيما في قطاع الصناعة، حيث تسمح هذه الحوافز بالمساهمة الاجنبية حتى نسبة 49% من رأسمال الشركة يمكن ان تزيد الى 65% بشرط الا يقل رأس المال عن 150 الف ريال عماني، كما يمكن زيادة المساهمة الاجنبية بنسبة 100% للمشاريع التي تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني والتي لا يقل رأسمالها عن 500 الف ريال عماني، [1]كذلك تتضمن الحوافز المقدمة الاعفاء من الرسوم الجمركية على واردات المصانع من المعدات والمواد الخام, وكذلك الاعفاء من ضريبة الدخل على المصانع لمدة خمس سنوات, فضلا عن الخدمات العديدة التي تقدم للمشروعات المختلفة, وتعتزم السلطنة اجراء مراجعة شاملة لكافة القوانين والسياسات المتصلة بالاستثمار والضرائب بما يتماشى والرؤية الجديدة للتنويع الاقتصادي.

ـ تحقيق التوازن الاقتصادي بين الايرادات والنفقات والقضاء على العجز في الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم 4 مؤشرات التعليم المدرسي

مؤشرات التعليم المدرسي
Indicators of School Education

Item	18/17	البيان
	No. عدد	
School Education in the Sultanate(1)		**التعليم المدرسي بالسلطنة (1)**
- Teachers	**69,427**	**ـ المعلمين**
Student / Teacher	**11**	**طالب / معلم**
Government Schools:-		**المدارس الحكومية:-**
- Teachers	56,584	ـ المعلمين
Special Education Schools:-		**مدارس التربية الخاصة:-**
- Teachers	323	ـ المعلمين
Private Schools:-		**المدارس الخاصة:-**
- Teachers	9,605	ـ المعلمين
International Schools (Foreign Communities) :-		**المدارس الدولية (الجاليات الاجنبية):-**
- Teachers	2,915	ـ المعلمين

1- Includes kindergartens schools and schools of education in grades (1-12) in the Sultanate

يتضمن مدارس رياض الاطفال ومدارس التعليم بالصفوف (12- 1) بالسلطنة

[1] المر
كما بلغ عددهم في مدارس التربية الخاصة 323 معلماً ومعلمة وفي المدارس الدولية (الجاليات الأجنبية) 2,915 معلماً ومعلمة.

. تطوير قطاع المال ورفع كفاءته لاستقطاب واستثمار أكبر قدر ممكن من المدخرات المحلية والاستثمارات الاجنبية مع الاستمرار في تنمية وتعزيز البنية الاساسية عبر مشروعات ضخمة وصناعات تمويلية ومتوسطة وثقيلة.[1]

– التنمية البشرية إذ يعد بناء الانسان العماني وتطوير قدراته الذاتية وخبراته العلمية والعملية أحد أهم المبادئ الحاكمة في الداخل العماني، وفي هذا الإطار تولي السلطنة اهتماما كبيرا بتكوين رأس المال البشري من خلال زيادة مخصصات الخدمات التعليمية وتنمية الموارد البشرية في الموازنة العامة للدولة. ولعل ما يعكس الاهمية البالغة لإعادة صياغة الانسان العماني ان الرؤية المستقبلية التي تم تخطيها عام 1995 حددت مسارين للمستقبل من اجل ضمان التنمية المستدامة, او لهما (تنمية الموارد البشرية) وقد وضع مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام 2020 والذي انعقد في يونيو 1995 بتوصيات محددة تتضمن سياسة الدولة لتطوير الموارد البشرية وفقا لمرتكزات واهداف أهمها: المضي قدما في نشر التعليم في جميع مناطق البلاد, العمل على تحديث وتطوير المناهج التربوية حتى تواكب التقدم العلمي والتكنولوجي, الارتقاء بتدريب الهيئات التدريسية فنيا واداريا والعمل على ارساء قواعد التعليم الاساسي وما يتطلبه من تجهيزات واستعدادات حتى يمكن تخريج طلاب معدين للالتحاق بسوق العمل والانخراط فيه باقل قدر ممكن من التدريب.[2]

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من اجل الارتقاء بالمواطن العماني على صعيد التعليم والتدريب، فان العمالة الاجنبية والاعتماد عليها بنسبة كبيرة لا يزال يؤرق القيادة العمانية نظرا للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية التي تثيرها هذه العمالة، ويبلغ عدد الاجانب في سلطنة عمان نحو 848.534 من أصل 2.2 مليون بما نسبته 27%، ويبلغ حجم تحويلات العمالة الوافدة الى الخارج حوالي 600 مليون ريال عماني سنويا، اي ما يعادل أكثر من مليارين وثلاثمئة مليون دولار. وقد اتبعت السلطنة سياسة تعمين تهدف الى احلال العمالة الوطنية محل الوافدة تدريجيا بيد ان هذه السياسة لا يزال امامها الكثير لتحقيق نتائجها المرجوة بإحلال تام للعمالة الوطنية، حيث تواجه هذه السياسة عقبات

[1] Lakshmi Kothaneth ,Oman 2040: inspiring vision for the future, **oman observer**, D publication28/01/2019
[2] Ibid.

اساسية يتمثل اهمها في عدم توافر الكوادر العمانية المدربة التي تستطيع سد فراغ العمالة الوافدة في العديد من المجالات.

في07 ماي 2018 انعقدت جلسة لمجلس التعليم في سلطنة عمان، حيث تم مناقشة ما تم انجازه لرؤية عمان 2020، وأسباب عدم تحقيق الخطط الاستراتيجية 2020، وحسب الدراسة التي قام بها الباحث الكندي بعنوان: "رؤية عمان بين الواقع والمأمول" وأفصحت أن رؤية عمان 2020 لم تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة في الآتي[1]:

- الإخفاق في تحقيق الهدف الأول وهو تنويع قاعدة الإنتاج وتقليل الاعتماد على النفط.
- الابتعاد عن تحقيق الهدف الثاني وهو التوازن بين مصروفات ودخل المال العام، حيث ارتفعت المصروفات الحكومية بنسبة كبيرة مما فاقم حجم العجز العام.
- التراجع في تحقيق الهدف الثالث المرتبط بتنمية الموارد البشرية، وتشير البيانات المنشورة إلى انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي.
- عدم تحقق الهدف الرابع وهو تطوير ودعم القطاع الخاص ليشارك في عملية التنمية والنمو الاقتصادي.

وقد تناولوا في الجلسة المنعقدة محاور رئيسية لرؤية "عمان 2040" تمثلت في:

- العمل على تنمية قطاعات بارزة وهي قطاعات السياحة والزراعة والثروة السمكية والاتصالات والخدمات اللوجستية والموانئ، وهي محاور واعدة تمثل أدوات رئيسية يمكن أن تكون عماد الاقتصاد العماني خلال العقدين القادمين حيث شارك القطاع غير النفطي على سبيل المثال في تمويل موازنة عام 2013 بنحو 16 بالمئة من الإيرادات العامة.
- التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان سعيد الكيومي "عمان 2040" رؤية ثاقبة تستشرف المستقبل وتتطلع إلى المزيد من التطور وتحقيق الإنجازات وفق منظومة عمل طموحة، تسهم في صياغتها كل شرائح المجتمع لتحديد

[1] وضحاء شامس، رؤية عمان، **مجلة المواطن**، ت النشر:2019/03/11,على الموقع:https://muwatin.net/archives/5433

الأهداف بدقة متناهية ورسم خارطة العمل وآليات التنفيذ والتفكير في 2040 ما يجسد رؤية بعيدة المدى والتفكير في المستقبل[1].

وقد وضعت سيناريوهات حسب دراسة أجرتها الباحثة" وضحاء شامس" حول رؤية 2040 لسلطنة عمان:

– أن تكون الرؤى مستقبلية امتداداً لرؤية عمان 2020 وهو السيناريو المستقبلي في حالة عدم الوقوف على التحديات التي واجهت الرؤية الأولى من نوعها في الخليج العربي، ومحاولة معالجتها، وهو النوع الذي طرحه سلوتر باسم سيناريو استمرار الوضع القائم أو السيناريو المرجعي، أي بقاء قطاع التعليم بنفس الوتيرة لسنة 2040.[2]

– أن تجاهل النقطة العمياء(Blind Spot) : وهي المؤشرات الحاضرة من ارتفاع أسعار النفط وارتفاع عدد الباحثين عن العمل، وانخفاض مستوى دخل الفرد في إعداد الرؤى المستقبلية لعمان، قد يؤدي إلى احتمالية تحقق سيناريو الانهيار وهو يمثل عجز النسق عن الاستمرار أو فقدانه لقدرته على النمو الذاتي، أو بلوغ تناقضات النظام حدا يؤدي إلى انفجاره من داخله.

وتسعى سلطنة عمان من خلال الرؤية الاستراتيجية 2040 إلى تحقيق مجموعة من الاستراتيجيات والاهداف:

1/ التوجهات المستقبلية للتعليم قبل المدرسي:

انطلاقاً من حرص الوزارة على تطوير التعليم قبل المدرسي تسعى الوزارة حسب الرؤى الاستراتيجية 2040 إلى الآتي:

- إيجاد منظومة تعليمية عامة للتعليم قبل المدرسي ذات إطار عام موحد، تشرف عليها الوزارة، وتلتزم بها جميع الجهات التي تقدم خدماتها التعليمية للفئة العمرية من سن ثلاث سنوات ونصف إلى سن خمس سنوات ونصف.
- توفير مشرفين ومدربين مؤهلين في مجال التعليم قبل المدرسي لتلبية احتياجات هذه المرحلة.

[1] سعيد الكيومي،"**عمان 2040 رؤية تتطلع إلى المزيد من التطور والانجازات**"، ت النشر:2014/09/24، ت الاطلاع:2019/04/20,على الموقع:https://alarab.co.uk/%D

[2] شافع النيادي، تقرير عن: السيناريوهات، **موسوعة التدريب والتعليم**، ت النشر: 2010/05/11، على الموقع: http://www.edutrapedia.illaf.net/arabic/show_article.thtml?id=594&print=true

- الاستمرار في رفع نسب الالتحاق بمرحلة التعليم قبل المدرسي؛ وذلك للوصول إلى جميع أطفال السلطنة، خاصة في المناطق البعيدة التي بحاجة إلى فرص تعليم لأطفالها قبل المدرسة.
- زيادة التوسع في برنامج صفوف التهيئة في المناطق البعيدة التي لا تتوافر بها خدمات التعليم بما يتوافر لدى الوزارة من تمويل.
- رفع مؤهلات المعلمات العمانيات اللاتي يشغلن حاليا وظائف بمرحلة التعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال بالمدارس الخاصة ممن يحملن مؤهل (دبلوم التعليم العام) أو أي مؤهلات متوسطة.
- تدريب مشرفات رياض الأطفال عن طريق إلحاقهن بدورات تدريبية ومشاغل داخل السلطنة وخارجها.
- الاستمرار في التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل في مجال دعم برامج التعليم قبل المدرسي وتطويرها وتنميتها مثل منظمة اليونيسيف[1].

2/ التوجهات المستقبلية التعليم المدرسي الحكومي:

تنطلق التوجهات والرؤى المستقبلية لـ 2040 لتطوير التعليم المدرسي الحكومي (التعليم الأساسي وما بعد الأساسي–التربية الخاصة–التعليم المستمر) من نتائج الدراسات التقويمية والتغذية الراجعة من الحقل التربوي والجهات المعنية بالتعليم وأبرزها الآتي[2]:

- تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي، والاهتمام بحوكمة النظام التعليمي في السلطنة.
- تطوير أداء المعلمين والمختصين من خلال التدريب (قبل الخدمة وفي أثنائها) وتأهيلهم.
- تمهين التعليم وتطبيق المحاسبية.
- توفير بيئة تربوية محفزة وجاذبة للمعلمين والعاملين والطلبة.
- تطوير المناهج الدراسية في ضوء الاتجاهات والمستجدات العالمية، وزيادة زمن التعلم بحيث لا يقل عن 180 يوما.
- تجويد التقويم التربوي والامتحانات المدرسية وفق الأسس والمعايير الدولية.
- تطوير عملية إدارة البيانات والمعلومات ومؤشرات الأداء.

[1] سالم بن زويد وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

[2] **المرجع نفسه**، ص39.

- تعزيز الشراكة والتواصل مع الجهات المعنية بالتعليم (الآباء والأمهات–والمؤسسات الحكومية المعنية–والقطاع الخاص–والمنظمات الإقليمية والدولية.)
- تطوير برامج التربية الخاصة والتعليم المستمر لتناسب احتياجات الدارسين وسوق العمل.
- تطوير حقيبة اختبارات تشخيصية مقننة ومتكاملة لمختلف فئات ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.
- تطوير بنية نظام محو الأمية.[1]

3/ التوجهات المستقبلية للمدارس الخاصة:

من أجل التطلعات للرؤية المستقبلية لسنة 2040 , فإن وزارة التربية والتعليم تحرص على تشجيع القطاع الخاص وتحسين الخدمات التربوية التعليمية بالمدارس الخاصة و تقترح الآتي:

- تنفيذ دراسة بحثية شاملة لمنظومة التعليم المدرسي الخاص.
- وضع نظام لتقييم المدارس الخاصة بهدف ضبط الجودة في هذا القطاع.
- توحيد مظلة الإشراف على مؤسسات التعليم قبل المدرسي ليكون تحت مظلة وزارة التربية والتعليم.
- إعادة النظر في القوانين واللوائح المنظمة للعمل بالمدارس الخاصة.
- التنسيق مع الوحدات الحكومية والخاصة المعنية لتقديم التسهيلات للمدارس الخاصة مثل: إعادة النظر في المساحات الممنوحة حالياً التي لا تتجاوز الألفي متر بمسقط، وتسريع إجراءات المنح وتخفيض رسوم حق الانتفاع بالأراضي أو الإعفاء منها، وتسهيل إجراءات الحصول على قروض ميسرة، وخفض الرسوم[2].
- تشجيع العمانيين للعمل بالمدارس الخاصة من خلال منحهم بعض الامتيازات.
- رفع كفاءة المعلمين العمانيين العاملين بالهيئتين التدريسية والإدارية، وذلك أسوة بالعاملين في المدارس الحكومية.
- تشجيع المؤسسات الأكاديمية على فتح تخصصات تعين على توفير الكادر العماني المطلوب لهذا القطاع.
- تطوير قنوات التواصل بين شرائح المجتمع المختلفة والمدارس الخاصة للتعريف بأنشطتها المختلفة

[1] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[2] Ahmed bin Mohsen Al Ghassani,<<Oman 2040 Vision>>, ((National Conference for the Oman 2040 Vision)), Oman Conference & Exhibition Centre ,oman,27-28 January 2019.

- في ظل المتغيرات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط فإنه يتطلب إيجاد تمويل مستقر وطويل الأجل وتوفير بدائل أخرى لقطاع التعليم.
- تعزيز دور القطاع الخاص في دعم التعليم العالي والتوسع فيه[1].

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص في نهاية الفصل مـا يلي:

[1] Ibid.

- مع تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في سلطنة عُمان عام 1970 بدأت مرحلة جديدة عامة للتعليم في السلطنة على الرغم من البداية المتأخرة زمنيا بالمقارنة مع العديد من دول المنطقة والعالم.
- خلال فترة وجيزة انتقلت السلطنة من التعليم تحت ظلال الاشجار الى رحاب الجامعة التي توجت النهضة التعليمية الحديثة، فمن (3) مدارس عام 1970 الى (965) مدرسة في سنوات الخطة الخمسية الرابعة (1991-1995)، تنوعت بين التعليم العام والتقني والاسلامي والتربية الخاصة والكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات، ومن (909) طالبا وطالبة عام 1970 الى نحو (490,482) طالبا وطالبة في ذات الفترة من سنوات الخطة الخمسية الرابعة.
- قدمت سلطنة عمان نموذجا لافتا تضمن العديد من الانجازات في مجال تطوير النظام التربوي، لم يقتصر على الجوانب الكمية للمنظومة التربوية بل تعداه ليشمل الكثير من الجوانب النوعية أيضا.
- إن تطوير التعليم في سلطنة عمان ابتداء من التعليم المدرسي وصولا الى التعليم الجامعي كان خطوة مهمة لتحقيق مفهوم التنمية الشاملة في البلاد.
- تواجه سلطنة عمان مجموعة كبيرة من التحديات لنهوض بقطاع التعليم خاصة بعد عدم نجاح رؤى 2020 ووضع خطط مستقبلية للريادة 2040.

الخاتمة

قامت إشكالية الدراسة الأساسية على تحليل دور قطاع التعليم في السياسة الداخلية و الخارجية لسلطنة عمان ،و افترضت قدرة صانع القرار في توظيف المقومات الجيو استراتيجية للسلطنة والتركيز على قطاع التعليم من أجل تجسيد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ،و في سبيل ذلك قامت الدراسة بتحليل السياسة الداخلية و الخارجية للسلطنة من خلال توضيح مؤسسات صنع القرار فيها و تحديد أدوار كل مؤسسة وفقا للإطار القانوني الذي يخول لها صلاحياتها، ثم درست مجموعة التفاعلات بين السلطنة و مجموعة من الفواعل الدولية ،وبعد ذلك تم التطرق و التركيز على قطاع التعليم بسبب أهميته و سعي السلطنة وعلى رأسها السلطان قابوس لتطوير هذا القطاع و تعميمه على كل القطاعات، ومن هذه الإشكالية البحثية توصلت إلى مجموعة من النتائج من جراء محاولتنا اختبار صحة الفروض التي حددناها في المقدمة.

- عمان بموقعها الاستراتيجي لعبت دورا حضاريا نشطا تفاعل منذ القدم مع كل مراكز الحضارة في العالم، إذ تطل أراضيها على بحر العرب وبحر عمان والخليج العربي، كما وأنها تتحكم بمضيق هرمز والذي يعتبر من أكثر المواقع الحيوية أهمية في المنطقة حيث يربط بحر عمان بالخليج العربي وهو بوابة دخول السفن القادمة من المحيط الهندي وبحر العرب وهي بهذا تسيطر على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية

- يعد الجيش أحد أدوات السياسة الخارجية في دولة سلطنة عمان، كما أن الجيش يسهم في حماية الدولة وترابها الوطني، وتراب دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى وصد الهجمات التي تخترق أمنها الداخلي، كما أن الجيش يهدف إلى المحافظة على كيان الدولة السياسي وصيانة استقلالها مما يؤكد على أهمية الجيش في تنفيذ السياسة الخارجية.

- تلعب الخبرة التاريخية للسلطنة خاصة فيما يتصل بعلاقاتها بالقوى الكبرى وأفريقيا وآسيا دورا حيويا سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو من خلال عضوية السلطنة في رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي التي لعبت السلطنة دوراً حيوياً في تأسيسها ودعم أنشطتها، إلى جانب دور السلطنة البناء في الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها وفي مقدمتها اليونسكو ومنظمة العمل الدولية وغيرها.

- استطاعت سلطنة عمان أن تبني جسورا من الثقة والمصداقية المرتكزة على الصراحة والوضوح في التعامل مع مختلف المواقف والتطورات، والالتزام بمبادئ واضحة ومحددة في علاقاتها مع الجميع فشهدت

مؤخرا نشاطا سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا ملحوظا من منطلق حرصها على المضي قدما في تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة وبما يحقق المصالح المشتركة المتبادلة بين السلطنة ومختلف دول العالم .

– تنتهج سلطنة عمان في سياستها الخارجية اتجاه القضايا استراتيجية الحياد وعدم الانحياز إلى أي طرف، والحياد العُماني يستبطن القدرة على إدارة جهود التهدئة بين الأطراف المتصارعة، وإبقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة مع كافة الأطراف التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمات، والتزامها بالاضطلاع بدور الوسيط بين الفرقاء المتصارعين، وهوما وضح تماماً في تحركاتها الدبلوماسية بشأن الأزمة السورية.

– كان أحد الشروط الحاسمة لتحقيق "رؤية 2020" إعادة تنصيب القطاع الخاص كمحرك النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين العمانيين. لكن بقيت هذه الأهداف بعيدة المنال، بل يواجه الاقتصاد الآن نسبا عالية نسبيا من البطالة وخاصة بين العمانيين الشبان في حين يسجل الطلب على العمالة الأجنبية أكبر مستوى له على الإطلاق.

– تتمتع سلطنة عمان بالعديد من المزايا الاستثمارية التي مكنتها من استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية من بينها الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتطبيق نظام اقتصادي حر ، والسماح للأجانب بتملك المشروعات بنسبة تصل إلى 100%، وعدم وجود أية قيود على تحويل الأموال والأرباح للخارج، وعدم وجود ضريبة على دخل الفرد، وقروض ميسرة ذات معدلات فائدة منخفضة وفترات سداد مريحة، وإعفاءات ضريبية مجزية على الشركات قد تصل إلى 10 سنوات.

– حسب المبادئ التي أعلن عليها السلطان قابوس فإن التعليم يعد مسؤولية مجتمعية، تشترك فيها الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المعنية الأخرى، وتحقيق هذه الشراكة كفيل بنجاح أهداف التعليم، ويتأتى ذلك بالتركيز على عدة أهداف من بينها: تأكيد دور الأسرة في تربية الطفل وتعليمه، تنمية المسؤولية المجتمعية تجاه التعليم، وكذلك تكريس ثقافة العمل التطوعي، وتأصيل دور القطاع الخاص في تنمية قطاع التعليم.

– تعاني الكليات الفنية والتدريب المهني في سلطنة عمان، حيث يعتبرها الآباء والطلاب أدنى مستوى من التعليم الأكاديمي بدرجة علمية –وهي مشكلة في جميع أنحاء منطقة الخليج. على الرغم من أن الوضع قد تحسن بشكل كبير خلال العقد الماضي، إلا أن هناك العديد من الفرص في السلطنة حيث الطلب على الموارد مرتفع ولكن المعروض من الخريجين المؤهلين محدود، لأن العمانيين الشباب لا ينجذبون إلى التدريب المهني.

– لقد برز خلال الخطط التنموية نجاح الجامعات والكليات الخاصة في طبيعة التنوع الذي شمل توزعها على السلطنة، وتعدد نوعية البرامج المقدمة وزيادة أعداد المؤسسات التعليم العالي. وقد بادرت لجنة مؤسسات التعليم العالي العمانية على إيجاد آلية جديدة لترخيص البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي لضمان مواكبتها للمتغيرات من خلال تقديم دراسة عن ارتباط البرامج باحتياجات سوق العمل وارتباطها بمتطلباته، ودراستها من قبل لجان أكاديمية متخصصة لتحقيق مزيد من التمحيص فيها وتقديمها بالجودة المرجوة.

ومن خلال هذه النتائج نثبت صحة جميع الفروض المقدمة خلال دراستنا.

بناء على ما سبق نستنتج:

–الموقع الاستراتيجي مكن سلطنة عمان من لعب دور إقليمي.

–المقومات الحضارية و الإرث التاريخي وتركيبة المجتمع العماني والمقومات الاقتصادية و العسكرية كانت الوسائل الأساسية في تحريك المشروع النهضوي لدولة ومجتمع سلطنة عمان.

– موقع عمان المحاذي للممرات البحرية الدولية يحتم عليها الأخذ في الاعتبار مصالحها، وفي نفس الوقت توافقها مع القوانين الدولية. والتخلي عن الخلافات لصالح السلام والتعاون المتبادل وتوازن القوى في المنطقة.

– نال التعليم منذ بزوغ فجر النهضة العُمانية الحديثة بقيادة السلطان قابوس بن سعيد الاهتمام الأكبر، وتجلى ذلك من خلال تأكيده على أن التعليم هو الهدف الأسمى الذي تسخر له كل الجهود لإفساح المجال لأبنائنا للتزود بالعلم.

– تعميم التعلمين على كافة ربوع الوطن في سلطنة عمان ولكافة الأجناس والفئات، جعلها تحتل المراتب الأولى في المنظمات العالمية خاصة بعد ارتفاع نسبة التعليم في محو الأمية وفئة ذوي الاحتياجات

الخاصة، وهو ما شجع السلطنة على البحث عن سبل وتقنيات جديدة مواكبة لعصر العولمة وبحثا عن المزيد من التطور.

- يعد التعليم بمختلف أنواعه ومراحله المحرك الأساسي للتنمية المستدامة، وعماد الموارد البشرية التي تعد حجر الزاوية لهذه التنمية.

- تعتبر سياسة الحياد التي تتبعها سلطنة عمان حيال القضايا الدولية من أهم العراقيل التي وقفت حائلا أما تطور التكتلات الدولية والاقليمية خاصة مجلس دول التعاون الخليجي.

- أمام سلطنة عمان تحديات كبيرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق محاور الرؤى المستقبلية 2040.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجــع :

1/ الكتب:.

1- محمد محمود أبو العلا, **جغرافية إقليم عمان**. مكتبة الفلاح, الكويت,1988.

2- سعيد بن سلمان العبري, **العلاقات الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**. دار النهضة العربية, مصر,2006.

3- محمد محمود أبو العلا، **جغرافية إقليم عمان: سلطنة عمان والإمارات العربية**. مكتبة الفلاح، الكويت، 1988.

4- حسبن بوقارة،**السياسة الخارجية:دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**.دارهومة،الجزائر ،2013.

5- صبري فارس الهيتي،**الخليج العربي:دراسة في الجغرافيا السياسية**.مطبعة جامعة،العراق،1976.

6- صبري الهيتي,**الجغرافيا السياسية**. دار صفاء,الأردن,2000.

7- عمال جمال،**التنافس التركي – الإيراني في أسيا الوسطى والقوقاز**.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،الإمارات العربية،2005.

8- سعيد الفتاح عاشور , **تاريخ أهل عمان**. ط2,مركز تحقيق تركامبوتر,مصر,2005.

9- سالم مبارك الخنروشي, **الجغرافيا الطبيعية لسلطنة عمان**. جامعة السلطان قابوس, سلطنة عمان,2016.

10- غازي صالح نهار ,**القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة وحرب الخليج العربي الثانية (1990-1996)**. د د ن,الأردن,1997.

11- بسمة مبارك سعيد, **التجربة الدستورية في عمان**. مركز دراسات الوحدة العربية ,لبنان, 2013.

12- علي إبراهيم, **الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير**. دار النهضة العربية, مصر , 1997.

13- سعيد بن سلمان العبري, **العلاقات الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**. دار النهضة العربية, مصر ,2006.

14- إبراهيم خليل العلاف, **الخليج العربي: دراسات في التاريخ والسياسة والتعليم**. مركز الدراسات الإقليمية,العراق,2007.

15- سالم بن زويد و آخرون, **مسيرة التعليم في سلطنة عمان**. مجلس التعليم, سلطنة عمان, 2014.

16- وزارة التربية والتعليم, **التقرير الوطني للتعليم للجميع : سلطنة عمان** , اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم, سلطنة عمان, 2014.

17- محمد بن خلفان الهناني, **التربية والتعليم في خطب صاحب الجلالة: اهتمام و انجازات وتطلعات مستقبلية**. وزارة التربية والتعليم، عمان,2010.

الدراسات الغير منشورة:

1- حمود بن عبد الله بن حمود الوهيبي,<<أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان 1970-2011>>,((مذكرة لنيل درجة الماجستير , قسم العلوم السياسية)),جامعة الشرق الأوسط,2017.

2- حاتم بن سعيد بن محمد مسن,<<مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية 2005-2016>>,((مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ,تخصص علوم سياسية)),جامعة الشرق الأوسط,2017.

3- أحمد ثابت,<< الثوابت و المرتكزات في السياسة الخارجية العمانية>>,((المؤتمر العلمي الرابع : علاقات عمان الخارجية في القرن العشرين)),جامعة آل البيت,الأردن,2007.

المقالات:

1- بسام العريان وشادية الزغير، **النهضة العُمانية الحديثة الشاملة جهود وعطاءات بكافة المجالات، مجلة دنيا الوطن**. عمان, ت النشر: 2013/11/16,على الموقع: https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/459765.html

2- محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي," الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية" ,**المنارة**, المجلد 13,العدد04,جامعة الأردن ,2007.

3- عمر الحسن, مجلس التعاون الخليجي: دوافع التأسيس من وجهة النظر الرسمية, **مركز الجزيرة للدراسات** ,ت النشر:2015/02/15, ت الاطلاع:2019/04/26,على الموقع: http://studies.aljazeera.net

4- عدنان هاشم،تفكيك الدور الإيراني في اليمن.. أوجه التدخل.. وأهداف إيران، **شبكة المرصد الإخبارية، ت** النشر:2014/06/01.

5- فايز سارة،من يكبح نفوذ إيران في سوريا؟،**مجلة الشرق الأوسط**، العدد رقم:14189 ،ت النشر:03 أكتوبر 2017.

6- محمد الحمامصي،العلاقات الخليجية الإيرانية:الاستقرار في مواجهة التيوقراطية التوسعية،**مجلة العرب في العمق**، العدد10521،تاريخ النشر:2017/10/23.

7- بدر الإبراهيم, كتابات في فهم السياسة العمانية, **مجلة العربي** ,ت النشر:2015/11/23, ت الإطلاع:2019/04/20,على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/opinion

8- نزاع البريمي, الحدود السعودية العمانية , **مجلة مرفه**, ت الاطلاع:2019/04/27, على الموقع: /https://www.marefa.org

9- شهاب المكاحله, الدبلوماسية العُمانية بين طهران وتل أبيب والقدس, **مجلة رأي اليوم**, ت النشر:2018/11/03, ت الاطلاع:2019/04/27, على الموقع: https://www.raialyoum.com/index.php

10- أشرف أبو عريف, عمان اللـ "البحر الميت": على موقفنا ثابتون, **مجلة ميداني**, ت النشر:2017/03/28, ت الاطلاع:2019/04/27,على الموقع: http://www.maydany.com/t~49549

11- مهند أبو عريف, الأزمة السورية والدبلوماسية العمانية.. مؤشرات و دلالات , **مجلة الدبلوماسي**, ت النشر 2015/11/04, ت الإطلاع: 2019/04/27,على الموقع: http://www.aldiplomasy.com/?p=23766

12- باسمة عبد العزيز، التعليم في سلطنة عمان 1970-1995, **مجلة كلية التربية الأساسية**, العدد 13, جامعة الموصل,2013.

13- خلفان بن محمد المبسلي, النهضة العمانية المباركة وملحمة التعليم, **مجلة الوطن**, ت النشر: 28 نوفمبر 2015, ت الاطلاع: 2019/05/01, على الموقع: http://alwatan.com/details/87454

14- جهاد الجهضمي, مسيرة سلطنة عمان في التعليم وتطوره تاريخيا منذ فجر النهضة 1970 وحتى الآن, **مجلة سبلة عمان**, ت النشر:2014/07/13, على الموقع:
http://avb.s-oman.net/showthread.php?t=2193392

15- ايمانوئيل سان خوان، تطور التعليم في سلطنة عُمان انعكاس لرؤية القائد المتميز، **مجلة رسالة التربية**، العدد 30، سلطنة عُمان، 2010.

16- محمد بن سعيد اللواتي," جلالة السلطان قابوس بن سعيد: مؤسس النهضة العمانية الحديثة", **مجلة كلية التربية الاسلامية للعلوم التربوية و الانسانية**, العدد 27, جامعة بابل,2016.

17- عبد الله بن خليفة، سلطنة عمان: مرحلة جديدة في مسيرة النهضة، **مجلة الراية**، ت النشر: 2011/11/18,على الموقع:https://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/e29907bc-1a31-40f0-

18- خالد العثماني, مصلح العرش قابوس بن سعيد سلطان عمان ,**صحيفة الخليل بن شدان الالكترونية** , العدد 10 ,ت النشر: 2016/08/31,عمان, على الموقع:
https://alkhalilschool3401.wordpress.com

19- نسرين صالح و آخرون, إدارة أموال الأوقاف و توظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان, **المجلة الدولية التربوية المتخصصة** , المجلد 07, العدد05, ت النشر 2018.

20- تقي العبدواني، قراءة في مسيرة التعليم بسلطنة عمان، **مجلة رسالة التربية**، العدد 30، عمان، 2010, ص107.

21- أحمد محمد شيب و هلال بن زاهر الشيهاني, الفروق في المهارات الدراسية لدى عينة مختارة من طلاب جامعة السلطان قابوس في ضوء بعض المتغيرات، **مجلة الأدب و العلوم الاجتماعية**, مجلد 03, العدد05, 2014.

22- خالد قطناتي و خالد عويس, مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل, **مجلة الإدارة العامة**, المجلد 38, العدد 03, 2011.

23- عمان العمانية, التعليم ركيزة للبناء والتنمية , **مجلة البيان** , ت الصدور:26 سبتمبر , على الموقع:www.albayan.ae/opinions/arab-editorials/2013-09-26-1.1967388

24-صـــلاح عبـــد اللطيـــف, السياســـة الخارجيـــة العمانيـــة, **مجلـــة مصـــر العربيـــة**, ت النشـــر:2015/09/15, ت الاطـــلاع: 2019/04/20, علـــى الموقـــع: http://www.masralarabia.com

25-سيف بن ناصر المعمري, تطوير التعليم في سلطنة عمان: منهج من أجل الحياة وكسب مقوماتها, **مجلـة أراء حـول الخلـيج**, العـدد 136, ت النشـر:2014/06/27, ت الاطـلاع: 2019/04/20, على الموقع:http://araa.sa/index.php?view=article&id=847

26-وضـحاء شـامس, رؤيـة عمـان, **مجلـة المـواطن**, ت النشـر:2019/03/11,علـى الموقـع: https://muwatin.net/archives/5433

المواقع الالكترونية:

1- مجلة أثير، نقلا عن كتاب: **مصادر تاريخ عُمان القديم**. أسمهان سعيد الجرو,ت النشر: 28 مارس 2014, على الموقع:https://www.atheer.om/archives/6211 /

2- طـواف عمـان,"**تضـاريس عمـان**", ت الاطـلاع:2019/04/20, علـى الموقـع: http://www.tourofoman.om/ar/topography.html

3- **مجلة مارا, تضاريس سلطنة عمان,ت الاطلاع: 2019/04/20, على الموقع:**

4- https://www.mara.om/ar/nbthztt-an-auman/ardt-tqdeme/aljghrafea/

5- ويكيبيديا,**جغرافيا عمان**, ت النشر: 22 ديسمبر 2017,ت الاطلاع: 2019/04/20,على الموقع:https://ar.wikipedia.org/wiki

6- ويكيبيـــديا, **مشـــروع الاتحـــاد الخليجـــي**, ت النشـــر:2019/03/09, ت الاطلاع:2019/04/27, على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki

7- سـعيد الكيـومي,"**عمـان 2040 رؤيـة تتطلـع إلـى المزيـد مـن التطـور والانجـازات**", ت النشـــر:2014/09/24,ت الاطـــلاع:2019/04/20,علـــى الموقـــع: https://alarab.co.uk/%D

8- فنـــك,"**الحكـــم والسياســـة فـــي عمـــان**" , ت النشـــر:2018/12/28, ت الاطلاع:2019/04/26, على الموقع:https://mawdoo3.com

9- كيوبوست, **العلاقات العمانية الإيرانية**, ت النشر:2018/05/08, ت الاطلاع: 2019/04/27,على الموقع: https://www.qposts.com

10- الجزيرة, "**النظام السياسي في سلطنة عمان**" , ت النشر:2011/02/28, ت الاطلاع:2019/04/26, على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

11- إسلام تايمز, أداء سلطنة عمان في الأزمة السورية: بين الوساطة والحفاظ على العلاقات السياسية, مجلة الوقت, ت النشر:2017/03/08, ت الاطلاع: 2019/04/27,على الموقع: http://alwaght.com/ar/News/70380/

12- العربي, **موقف عمان الجيو سياسي من حرب اليمن وحرب الخليج**, ت النشر:2018/01/04,ت الاطلاع:2019/04/27, على الموقع: https://arabic.sputniknews.com/

13- مجلة ميدل إيست, "**عمان: ماذا تغير خلال 38 سنة من النهضة؟**", ت النشر:2008/07/23, ت الاطلاع:2019/04/20, على الموقع:https://meo.news

14- ويكيبيديا , " **التعليم في سلطنة عمان** " ,ت النشر:2017/09/12, ت الاطلاع: 2019/04/27, على الموقع:https://ar.wikipedia.org/wiki/

15- ب إ, "فلسفة التعليم في السلطنة :مبادئ و أهداف موجهة لبناء المنظومة التعليمية وفق أسس دينية وعلمية و وطنية و دولية",**مجلة الرؤية** , ت النشر:2017/05/17, على الموقع:https://alroya.om/post/189650

16- مجلة ميدل إيست, "**عمان: ماذا تغير خلال 38 سنة من النهضة؟**", ت النشر:2008/07/23, ت الاطلاع:2019/04/20, على الموقع:https://meo.news

17- مجلة الشبيبة, "**جامعة مسقط تحصل على الموافقة الرسمية من وزارة التعليم العالي**", ت النشر:2016/11/10, ت الاطلاع: 2019/05/01, على الموقع: https://www.shabiba.com/article/163369

18- مجلة البيان، " **عمان في ثلاثين عاما، خصوصية ديمقراطية ونهوض اقتصادي وتوازن سياسي**

", ت النشـــر:2000/12/06,ت الاطـــلاع: 2019/04/20, علـــى الموقـــع:
ttps://www.albayan.ae/one-world/

19-شـافع النيـادي ,تقريـرعن: السـيناريوهات, **موســوعة التــدريب و التعلــيم**, ت النشـر: 2010/05/11, علـــــــــى الموقـــــــــع:
http://www.edutrapedia.illaf.net/arabic/show_article.thtml?id=594&print=true

20- سعيد الكيومي,**"عمـان 2040 رؤيـة تتطلـع إلـى المزيـد مـن التطـور والانجـازات"**, ت النشـــر:2014/09/24,ت الاطـــلاع:2019/04/20,علـــى الموقـــع:
https://alarab.co.uk/%D

21-رياض دومازيتي، **عُمان: النظام التعليمي يتحوّل من الوافدين إلى "التعمين"**، صحيفة نون بوست ، ت ز: 2019/5/5، س:15:00 انظر:**https://www.noonpost.com/content/27477**

22- حسين شحادة،**الأمن يرفع أسهم السياحة في عُمان** ، ميدل ايست اون لاين ، ت ز: 2019/5/5، س:16:00 ، انظر:

https://middle-east-online.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%8F%D9%85%D8%A7%D9%86

المراجع باللغة الأجنبية:

Unpublished studies:

1- Salha A Issan , << Private Education In the sultanate of Oman Obstacles and Challenges >>, (By Prof in the Sultan Qaboos University),oman,2011.
2- General Secretariate of the Education Council,<< Philosophy of Education in the Sultanate of Oman>>, ((Conference of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)), 2017.
3- Maryam Belarab ALNabhani,<< Developing the Education System in the Sultanate of Oman through Implementing Total Quality Management: the Ministry of Education Central Headquarters - a Case Study>>,(A Thesis Submitted in Fulfilment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy (Ph.D.), Educational Studies Department, Faculty of Education) ,2007.
4- Masood Ali Majid Al Horthy, <<Private Higher Education in the Sultanate of Oman: Rationales, Development and Challenge>>,((Doctoral thesis submitted to the University of Kassel)),University of Kassel ,2011.
5- Ahmed bin Mohsen Al Ghassani,<<Oman 2040 Vision>>, ((National Conference for the Oman 2040 Vision)), Oman Conference & Exhibition Centre ,oman,27-28 January 2019.

Reviews:

1- Amira Sulaiman Al Shabibi and Heikki Silvennoinen†, Challenges in Education System Affecting Teacher Professional Development in Oman, **Athens Journal of Education**, Volume 5, Issue 3, 2018.
2- Lakshmi Kothaneth ,Oman 2040: inspiring vision for the future, **oman observer**, D publication28/01/2019.

The Web Sites:

1- Oman educational portal **,A glance at the development of education in the Sultanate of Oman**, D A : 01/05/2019, on the site: http://www.moe.gov.om/portal/sitebuilder/sites/eps/english/ips/right_menu/edu_system/eduinoman1.aspx
2- Oxford business group , **Oman's education sector focuses on quality and the right skills to meet the needs of the economy** , Oman 2017, D A : 01/05/2019, on the site:

https://oxfordbusinessgroup.com/overview/keys-success-focusing-quality-and-right-skills